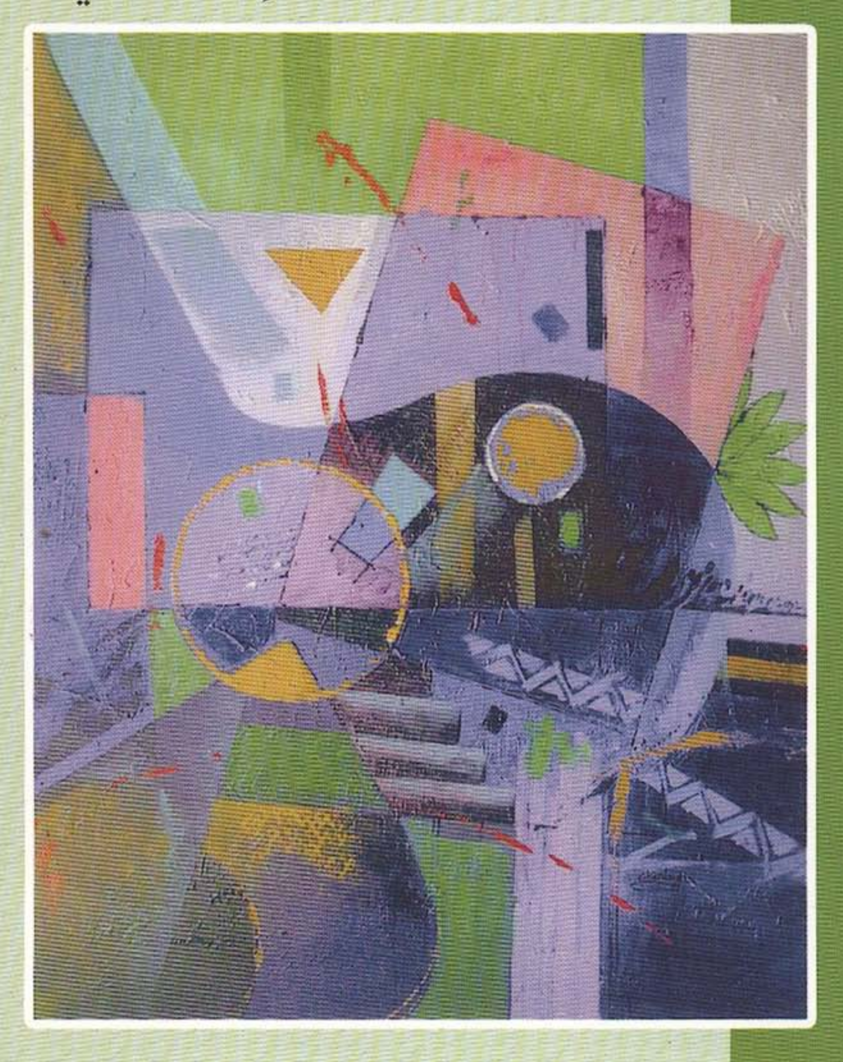
د. عبد القادر الفاسي الفهري

حوار اللغة

إعداد : د. حافيظ الإسماعيلي العلوي



منشورات زاوية

للمؤلف كذلك:

- *اللسانيات واللغة العربية*، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء 1985، خمس طبعات، بما فيها عويدات ببيروت وآفاق عربية ببغداد.
- *المعجم العربي*، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء 1986، في طبعتين.
- *البناء الموازي*، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء 1990.
- *نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية: المعجمة والتوسيط*، المركز الثقافي العربي، بيروت 1996.
- *المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي*، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء 1998.
- *أزمة اللغة العربية في المغرب*: منشورات زاوية، الرباط 2006.

- *Linguistique arabe : forme et interprétation.* Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines. Rabat 1982.
- *Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words.* Kluwer Academic Publishers. Boston and Dordrecht 1993.

ينشر هذا الكتاب ضمن سلسلة *"اليقظة اللسانية"*
بإشراف الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري

د. عبد القادر الفاسي الفهري

حوار اللغة

إعداد د. حافيظ الإسماعيلي العلوي

منشورات زاوية

الكتاب : **حوار اللغة**
المؤلف : الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري
لوحة الغلاف : الفنّان فؤاد شردودي
السحب : دار أبي رقراق للطباعة والنشر - الرباط -
الطبعة الأولى 2007
رقم الإيداع القانوني : 20072741
ردمك : 9954-438-32-7
نشر : زاوية الفن والثقافة
50، شارع عمر بن الخطاب، الشقة 1 - أكدال - الرباط
هاتف/فاكس : 037.77.19.15
ب. إلكتروني : zaouia-arts@hotmail.com
zaouia-arts@yahoo.fr

المحتوى

تصدير

اقترح علي عدد من الزملاء والباحثين في مناسبات عديدة أن يحاوروني في حديث مطول عن قضايا اللغة واللسانيات في المغرب، والتجربة التي رُدْتُهَا في هذا الميدان، كما ألح زملاء آخرين أن أجمع الحوارات التي كتب لها النشر في كتاب أضعه رهن إشارة من يريد الاطلاع على بعض آرائي في مفاصل اللغة والمجتمع والمعرفة، الخ. ولأن الوقت لم يسمح بتلبية الدعوة الأولى، التي أرادها البعض أن تكون جزءا من سيرة ذاتية، مُبَنْيَنَة بما يكفي للتطرق لمسائل نظرية وتطبيقية وسياسية عديدة، فقد دعنت للاستجابة للدعوة الثانية، على الرغم من محدوديتها، وانصرافها إلى التوجهات العامة أو العملية، دون التطرق للإشكالات النظرية والتقنية المحضة، التي سأفرد لها، بحول الله، كتابا جديدا يتوجه إلى المختصين في المجال، دون سواهم، وكذلك إلى المدققين في أصول بناء المعرفة.

ولا يخفى على أحد أهمية نشر ثقافة لغوية يقظة بما يكفي لئلا تركب ما أصبح متداولا مبتذلا من أفكار لم تَثْبُتْ صحتها أو نجاعتها، ومن مواقف أو أساليب أو توجهات غير موثوقة. وعلى كل، فإن هذه النصوص تتضمن عناصر للنقاش والاستدلال قد يجد فيها المختص وغير المختص ما يجيب عن بعض الأسئلة التي يتطارحها في اللسانيات والمعرفة والتعليم والسياسة.

أشكر معدي هذه الحوارات، والجرائد والمجلات التي نشرتها، كما أشكر الأستاذ العلوي الذي ساهم في إعداد هذه المجموعة للنشر. طبعا، هذه النصوص لا تمثل إلا جزءا من الحوارات التي قمت بها، وأتمنى أن تتاح الفرصة لإكمال ما غاب أو ضاع منها في مرحلة قادمة.

والله ولي التوفيق

د. عبد القادر الفاسي الفهري

الرباط، 27 شتنبر 2007

تـــقـــديـــم

الحوارات خيط من الخيوط الناظمة لنسيج البحث، لا يقل شأنها عن شأن أشكال أخرى للإنتاج العلمي، تأليفا أو ترجمة، إلخ. فمن الطبيعي أن تكون الحوارات من التقاليد العلمية الراسخة، والأعراف الأكاديمية العريقة في الجامعات والمراكز العلمية.

وإسهاما في تأصيل مثل هذا التقليد، يأتي هذا الكتاب الذي يجمع بين دفتيه عددا من الحوارات مع الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، أحد أبرز رواد البحث اللساني الحديث، ومؤصل برامج بحث متقدمة في خريطة الأبحاث اللسانية، وهي حوارات تنتمي إلى حقب زمن مختلفة، وتتمحور حول قضايا متعددة ومتداخلة تؤرق الباحث والمثقف لسانيا كان أو غير لساني. منها واقع البحث اللساني العربي، والتراث اللغوي العربي واللسانيات، والسياسة اللغوية بالمغرب ورهاناتها حاضرا ومستقبلا، وتحديات اللغة العربية، والتعريب، وتاريخ اللغة العربية وعلاقتها بالعامية أو العاميات، والتعدد اللغوي، والسياسة اللغوية وطرائق تدبير الشأن اللغوي والتربوي، والمأسسة اللغوية، وقضايا أخرى تلامس العديد من الأسئلة الحية للثقافة العربية وهمومها الفعلية في سياق عولمي غير مسبوق ينذر بالابتلاء والابتلاع.

إن الإجابات التي يقدمها الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري عن هذه القضايا تترجم أهمية الانخراط المزدوج في الأسئلة الكونية التي أضحى يصوغها البحث اللساني في العالم المتقدم والأسئلة الخاصة التي تميز الهوية المغربية والعربية المتحركة في الزمن. إنها تمتلك مفاتيح الراهن، وتشكل وحدة متكاملة في تفكيره اللساني، وتثبت أنطلوجيتها باستدلالات مستمدة من عمق التجربة والمراس، وهي

بذلك كله تختزل عمقا تحليليا يضفي عليها قيمة علمية فعلية، ويسبغ طابع الضرورة، أي الإضافة النوعية، لأن "اللساني لا يقول كلاما معادا أو مكرورا"، كما يقول.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النصوص لا تشمل إلا ما استطعنا الوصول إليه، وهناك نصوص أخرى لم يتيسر لنا أمر الحصول عليها. ولعل جمعها في كتاب يتيح للقراء فرصة الاطلاع عليها مجتمعة، ويجعل القضايا التي تعالجها موضوعا يحظى بمزيد من النقاش والاهتمام.

فهذا الجمع قد يكون أولا إسهاما في تعزيز الصرح اللساني والتراكمات القيمة التي تعرفها الثقافة العربية، وحلقة جديدة لتعزيز المشروع الذي أبدعه وطوره الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري. ومن جهة ثانية، قد ينفث الروح في هذه الحوارات التي لم يتهيأ للعديد من الباحثين والمتخصصين فرصة الاطلاع عليها لصعوبة الوصول إلى مصادرها. فغالبا ما تنشر الحوارات على صفحات الجرائد أو المجلات، فإن مرت السنون نسي الحوار ونسيت الجريدة أو المجلة التي نشرته. فإعادة جمع هذه الحوارات يضعها في متناول الباحثين، ويضمن استمراريتها، ويضيف لبنة أخرى في اللسانيات العربية، ويفتح الباب على قضايا قديمة/جديدة لم تفقد راهنيتها إلى اليوم، إذ التأصيل سيرورة معرفية تراكمية ممتدة في الزمن المعرفي تنبني على صياغة المداخل الأساسية لتشييد العلم وبناء قواعده.

أعبر عن خالص الشكر وعظيم الامتنان لأستاذي الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري على ثقته في، وتشريفي بجمع هذه الحوارات التي ستثير نقاشا علميا جادا بحول الله.

والله من وراء القصد.

حافظ الإسماعيلي العلوي

أكادير، شتنبر 2007

أسئلة اللغة
أسئلة الثقافة[1]

انفتحت الثقافة العربية على اللسانيات منذ أزيد من نصف قرن، ورغم ذلك مازالت اللسانيات في ثقافتنا تكرر الأسئلة نفسها، وتطرح القضايا نفسها، ومازالت بعض أبجديات هذا العلم مغلوطة أو شبه مجهولة في سوق التداول، وهذا يجعل الحصيلة ضعيفة مقارنة مع ما ينجز في الغرب، وفي السياق نفسه مازالت اللغة العربية أمام تحديات جمة تجعلها في وضع لا تحسد عليه.

يحدث كل هذا في سياق دولي عولمي غير مسبوق ينذر بالابتلاء والابتلاع، حيث يتحدث الكل بنهم وهرج عن العولمة واقتصاد المعرفة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي هذا السياق، يأتي هذا الحوار مع الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري، ضمن حوارات أخرى. أجريناها مع مجموعة من المهتمين بالشأن اللساني في الثقافة العربية (من داخل المغرب ومن خارجه) لتقييم حصيلة البحث اللساني في الثقافة العربية، ومحاولة الإجابة عن بعض أسئلته الراهنة.

* * *

---

[1] نشر هذا الحوار بالملحق الثقافي لجريدة *الاتحاد الاشتراكي*، دجنبر 2006. أجرى الحوار حافيظ الإسماعيلي العلوي ووليد أحمد العناتي.

س: لقد أشار العالم الأنثروبولوجي كلود ليفي ستراوس إلى أن اللسانيات بفضل توجهها العلمي ستصبح جسرا تعبره كل العلوم الإنسانية الأخرى إن هي أرادت أن تحقق نصيبا من العلم. ولا أحد اليوم يستطيع أن يشكك في تحقق هذه النبوءة، ما الذي يجعل اللسانيات تشغل صدارة العلوم الإنسانية وتستأثر بكل هذا الاهتمام؟

ج: لا أحد يمكن أن يشكك اليوم في الدور الهام الذي تلعبه اللسانيات في ريادة مناهج البحث وإقامة أصول المعرفة، ليس في اللسانيات وحدها، بل في مجال ما أصبح يعرف بالعلوم المعرفية، وهذه الريادة أساسها الدقة والوضوح، وكذلك استعمال نماذج أكثر صورنة وذات أبعاد مفهومة على المستوى الرياضي والحاسوبي. إن أساس هذه المكانة هو تطوير النماذج الرياضية والحاسوبية والوضوح الابستمولوجي. اللسانيات اندمجت في عدد من العلوم البيولوجية أو النفسية أو الأنثروبولوجية إلخ، في محاولة جادة لوضع خريطة ابستمولوجية تجعل اللسانيات تتفاعل مع العلوم الأخرى.

س: في ظل هذا المعطى أو المعطيات، ما هو تقييمكم لحصيلة البحث اللساني في الثقافة العربية بعد مرور أكثر من نصف قرن على تعرف الثقافة العربية على البحث اللساني بمعناه الحديث؟

ج: إن عناصر التقييم الأولى تدعونا إلى القول إن المجهودات الأولى التي حاولت إدخال اللسانيات إلى الثقافة العربية والمعرفة العربية انحصرت في التركيز على هضم الكثير من المعطيات النظرية والمنهجية والنمذجية التي اعتبرت غريبة على الفكر العربي. المشكل الأساسي كان هو طغيان الفكر التراثي، وعدم الخروج عن معطيات القدماء ومناهجهم، فالكثير من العناصر مازالت تحول دون تحقيق التجديد والثورة الضروريين. إن الأسباب الموضوعية التي تحول دون تحقيق

نقلة نوعية يمكن أن نجملها في طغيان الفكر المحافظ في اللسانيات. إن التراث الغني بأفكاره وأدواته جعل من الصعب اقتراح بديل له على المستوى الإجرائي، ومازلنا حبيسي معطيات القدماء ولم ندخل معطيات جديدة، ولم نلجأ إلى استعمال لسانيات المتون بطريقة عقلانية ومقبولة كما هو الحال في الثقافات الأخرى. نجد أيضا ما يمكن أن نسميه بتخلي اللغويين الحاسوبيين العرب عن اللسانيين. فهؤلاء يستعملون المعاجم القديمة ومعطيات النحو القديم في معالجاتهم. إن أصحاب الثورة الحاسوبية يلجأون إلى ما هو تراثي، ولا نجد عندهم توازنا بين البحث والصناعة كما هو الحال في الغرب، حيث يتم التركيز على ما هو حديث، وهذا على عكس ما نجده عندنا. فحتى أصحاب الثورة التكنولوجية لم يتخلوا عن الموروث، بحيث ظل ما هو حديث لصيق القديم. بالإضافة إلى هذا نجد تعثرا للبحث العلمي بصفة عامة، وعدم تكامل المعارف، زيادة على عوائق أخرى ترجع إلى كون البحث العلمي عندنا لا يساير الجديد. أضف إلى كل ما سبق عنصرا جديدا خاصا بالمغرب، ويتمثل فيما أصبح يعرف باللسانيات الاجتماعية، أو ما أفضل أن أسميه باللسانيات السياسية، لأن الهدف من توظيف اللسانيات في بعض القضايا المجتمعية هو التطلع إلى خدمة اللسانيات في مجال السياسة. بطبيعة الحال، تبقى هذه اللسانيات سطحية، لأنها تهدف إلى خدمة النضال السياسي وتغيير وضع اللغات، وهذا ما أثر على وضع اللسانيات كعلم مجرد عن الاختيارات السياسية والإيديولوجية.

س: هذا التشخيص يلخص الوضع الحالي للدرس اللساني في ثقافتنا، وهو وضع نعتبره نتيجة طبيعية لملابسات التلقي، كما يفيد وجود عوامل خارجية، يمكن أن نعتبرها من قبيل العوامل المرتبطة بسوسيولوجيا العلم، لكن هذا لا ينفي وجود مبادئ داخلية للعلم اللساني لم تتحقق، أعني الشروط الضرورية لنشأة

العلم وتطوره، ومن ذلك -بحسب بحث قمنا به في هذا المجال- غياب كتابة لسانية تمهيدية (تيسيرية) تقدم اللسانيات إلى القارئ المبتدئ بالشكل الصحيح، وعدم القدرة على مواكبة المستجدات اللسانية، ثم اعتبار اللسانيات من العلوم الكمالية، إضافة إلى أسباب أخرى سيأتي الحديث عنها.

ج: صحيح أن تشخيصا من هذا القبيل يغلب عليه الجانب الخارجي أو (العوائق الخارجية)، لكن هذا لا ينفي وجود جوانب أخرى (العوائق الداخلية)، ومنها ما أشرتم إليه في السؤال. ومن جملة هذا غياب مداخل مقنعة في اللسانيات على غرار ما نجده في الثقافات الأخرى، ومداخل تتجدد باستمرار، وترصد وترسخ مفاهيم التقدم وتقنيات المعالجة. إن أمورا كهاته تكاد تكون شبه منعدمة، وقد حاولنا إيجاد مثل هذه المداخل، لكن هذا الهدف لم يتحقق لمجموعة من العوامل العرضية التي تحكمت فيها حسابات شخصية بالدرجة الأولى، ومنها صعوبة مواكبة البحث. وأشير في هذا الصدد إلى أن من جملة العوائق التي تفسر هذا الضمور عدم وجود طلب في المجتمع أو الجامعة على هذه الأبحاث كما نجد في دول أخرى. وهذا يعني عدم وجود سياسة للبحث العلمي رغم ما يروج له في هذا الخصوص. على مستوى المواكبة دائما، نجد أن مواكبة في المستوى المطلوب تفرض وجود جودة وامتياز لمن يواكب كما هو الحال في الدول المتقدمة، حيث نجد رياضيين وحاسوبيين وعلماء نفس، إلخ. وهناك جانب تكامل المعارف، بالإضافة إلى الجانب الشخصي، ثم هناك مشكل آخر يتمثل في عدم توفر الوثائق، مما يطرح صعوبات جمة أمام الباحث، وهذا مشكل غير مطروح في ثقافات أخرى، بحيث يمكن للباحث الحصول على ما يحتاجه بسهولة نسبية. إن ما هو في متناول الناس هناك غير متوفر عندنا، ومع ذلك هناك مجهودات محمودة لكنها تبقى مجهودات فردية ومحدودة للغاية مقارنة مع

مخططات الدولة والمجتمع والأفراد في ثقافات أخرى.

س: واقع البحث اللساني العربي يتعارض مع القسمة العقلية التي تقتضي أن يكون هذا البحث رائدا، بالنظر إلى الإرث العربي الزاخر في هذا المجال، وهذا ما يجعل هذه المعادلة جد معقدة، بل وغير مفهومة.

ج: بطبيعة الحال، الإرث العربي الزاخر قد يجعل المعادلة معقدة، لكن يجب أن نقر أن مشكل التراث والحاضر العربي يرجع بالأساس إلى عدم القدرة على إيجاد المراكمة، فالدول التي تستطيع أن تتقدم هي التي تستطيع أن تراكم، وهذه ثغرة في ثقافتنا العربية. فالعناية بتراثنا داخل أوساطنا هي من قبيلي الإطراء والمجاملة، وليست هناك دراسات عميقة تحاول قراءة هذا التراث وتوظيفه التوظيف المطلوب، وهذه خصوصية ثقافية. هذا هو الواقع، وكل ثقافة غير جادة تبقى ثقافة غير مواكبة وغير مراكمة. وقس على هذا ما يوجد فيما يسمى بالأبحاث العلمية، وهي لا تقدّر المراكمة، لضمور الرؤية عند أصحابها.

س: يتخذ هذا الصراع أحيانا مظهرا تلخصه المعادلة: النحو ≠ اللسانيات، التراث اللغوي العربي ≠ اللسانيات؟

ج: الصراع بين اللسانيات والتراث اللغوي العربي صراع زائف، وهو مظهر من مظاهر تخلف ثقافتنا. ينبغي ألا يكون هناك صراع بين الاشتغال على النحو القديم والاشتغال في اللسانيات. مثل هذا الصراع يرجع بالأساس إلى أسباب واهية ترتبط بأسباب سطحية وإجرائية. فهناك أناس يتقنون النحو القديم ولا يفقهون شيئا في اللسانيات الحديثة، وهناك أناس يتحدثون عن اللسانيات بسطحية وهذا ما يجعل العارفين بالقديم يتقوون، فيكون بذلك رفضهم مشروعا على الأقل شكليا، ثم هناك بالنسبة إلى التراث اللغوي واللسانيات سؤال يطرح بحدة: بماذا نبدأ؟ لقد سبق لي أن بينت أن أسئلة من هذا القبيل مغلوطة وزائفة.

فالمشكل ليس هو بماذا نبدأ، ولكن المهم هو كيف نؤسس لمعرفة لسانية قائمة على أسس علمية متينة. أو بعبارة، علينا أن نعي بدور المنهج، وكذلك القدرة على بناء المعرفة.

س: تواجه اللغة العربية مجموعة من التحديات في سياق دولي عولمي غير مسبوق ينذر بالابتلاء والابتلاع، حيث يتحدث الكل بنهم وهرج عن العولمة واقتصاد المعرفة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فماذا أعد العرب للغتهم في هذا الصدد؟ وما هي أهم التحديات التي سيواجهونها في نظركم؟ وكيف يمكن مواجهتها؟

ج: بصدد ما تواجه العربية من تحديات، أشير إلى أن العرب لم يعدوا الكثير لهذه اللغة. صحيح أن هناك نوايا طيبة، ولكن النوايا الطيبة وحدها لا تكفي، لأن هناك من يقف في وجهها عن طريق ممارسة ما يخالف هذه النوايا ويتعارض معها. لم يخطط لتجديد اللغة العربية وتجديد معاجمها ونصوصها وتدوين متونها، وإعادة النظر في هذه المواد وتطويعها وتطويع اللغة وقواعدها ومختلف أدواتها. لم يفعل الناس هذا، لأن مثل هذه المشاريع الكبرى في السياسة أو الاقتصاد لا توجد إلا على مستوى الكلام، أما على مستوى الممارسة فغير موجودة، ولذلك تبقى لغتنا تعاني ما تعاني.

إن أول مدخل أساسي لتطوير اللغة في الوقت الحاضر هو تطوير حوسبتها وإدخالها في النقاشات اللسانية العامة كما نجد في كل اللغات التي تريد أن تتقدم. بطبيعة الحال، هناك أيضا مجالات كالأنترنيت والترجمة الآلية والتعليم، إلخ.

س: ما هي متطلبات تقليص الفجوة الرقمية بين العربية واللغات المتقدمة معلوماتيا؟

ج: تقليص الفجوة الرقمية أمر ممكن على مستوى المبدإ، ولكن اختيارات النخبة والمجتمع تجعل اللغة العربية تعاني من المشاكل التي ذكرت آنفا.

س: لماذا لا توجد اتجاهات أو تيارات أو مجموعات علمية تتخذ العربية موضوعا لنظرها في كل أبعادها ومستوياتها اللسانية؟ ألأن العربية عربيات؟ عربية قديمة تراثية، وعربية مقدسة، وعربية وسطى هي المستعملة الآن في التداول المكتوب صحافة وفنا؟

ج: هذه الأشياء من المفروض أن تكون معالجة في أي برنامج من البرامج اللسانية يحاول أن يفرق بين سجلات اللغة، إن صح التعبير، أو مستوياتها أو تنوعاتها. مع الأسف، هذه الأشياء عندما تناقش يكون ذلك من وجهة نظر سياسية، إن لم نقل "سياسوية"، تهدف إلى تعويض اللغة الفصحى بعامية أو بغيرها، مما يجعل المشكل قائما باستمرار. لأن مشكل التنوع لم يطرح في عمقه ولكنه يطرح لحد الآن لأهداف قصيرة ومرحلية. يجب أن ننظر إلى هذه الأشياء على أنها نشاط عادي يتعلق إما بالدراسة التاريخية أو الدراسة التنوعية للغات ولا يتعلق بالجانب السياسي المحض. وجود لغات تعنى بالجانب الإبداعي والتواصل القطاعي المكتوب وليس بلغة التواصل اليومي، يجعل اللغة العربية فعلا تفقد بعض وظائفها تدريجيا، ولكن هذا ليس مشكلا إذا كانت اللغة بالفعل قائمة كلغة للإنتاج الإبداعي أو التواصل العلمي. ما يطرح مشكلا هو التشكيك في قدرة اللغة على القيام بوظائفها أو جوانب من هذه الوظائف.

س: كيف يمكن للغة العربية أن تصبح فاعلة في محيطها؟ وما هي المشاكل التي تعترض سبيل المعالجة الآلية العربية؟

ج: أقول باختصار شديد، لابد من ثورة وإرادة سياسية قوية وإرادة من النخبة ومن المجتمع.

س: ما دور المجامع اللغوية في النهوض بالعربية على مستويات التنظير والممارسة؟

ج: إلى حد الآن يبقى هذا الدور محدودا بالنظر إلى مجموعة من العوائق، بعضها يرجع بالأساس إلى كون هذه المجامع عندما قامت في الدول العربية لم يفكر في الوظيفة الأساسية التي يجب أن تنهض بها. كما أن تأليف المجامع جاء محاكيا لما يوجد في فرنسا على وجه الخصوص، علما أن فرنسا فيها مراكز مهمة للبحث العلمي، وهذا لا يوجد ما يوازيه في الدول العربية. سن المجمعيين، وكذلك إمكانات المجامع، تمثل عوائق أخرى تحول دون تقدم هذه المجامع وقيامها بمخططاتها. كما أن هذه المخططات لم يتم التركيز فيها على هدف محدد (لم يتم استيفاء الهدف كما يقال). هناك مثلا عدم قيام معجم عربي حديث يواكب التطورات، كما هو الحال بالنسبة إلى المعجم الوسيط الذي أنتجه المجمع العربي بالقاهرة، لكن السؤال الذي يطرح هو: هل هذا المعجم يواكب ويسد الثغرات فعلا؟ لا أريد أن أكرر هنا ما قلته في مناسبات أخرى. ولكن الجواب بالنفي.

س: لاحظ عالم اللسانيات روبنز أن معظم السمات التي تميز التاريخ المعاصر في الغرب قد نشأت في عصر النهضة، واستمرت دون انقطاع حتى الوقت الراهن، وأن الكثير من تلك السمات كان له تأثير مباشر في الاتجاهات التي اتخذتها الدراسات اللغوية فيما بعد. والواقع أن ما لاحظه روبنز بالنسبة إلى عصر النهضة في الغرب يمكن تعديته إلى عصر النهضة العربية وما صاحبه من ردود فعل كان للجانب اللغوي حظه الوافر منها. فأسئلة النهضة حاضرة بشكل جلي في الفكر اللساني العربي، حيث يمكن أن نميز بين اتجاهات مختلفة: اتجاه طفري (حداثي)، واتجاه تراثي (تقليدي)، واتجاه توفيقي. والأكثر من هذا أن هذه الاتجاهات تظهر أحيانا في الاتجاه الواحد. هذا ما حكم على الثقافة العربية

عموما، واللسانيات خصوصا، باجترار قضايا هي في غنى عنها. نتساءل هنا: ما موقع الفكر العربي من الفكر اللساني الحديث؟ ثم ألم يحن الوقت بعد لتقييم هذه الحصيلة، والخروج من هذه الدوامة؟

ج: يمكن أن أقول إن أسئلة النهضة حاضرة فعلا في الثقافة العربية إلى حد ما، ولكن ما يجب أن أشير إليه هو أن هناك أشياء أخرى مهمة جدا. إن ما أثر في الفكر اللساني في بعض الأقطار العربية هو حضور الترعة الفرنكفونية، وهذا أثر بشكل سلبي. ثم هناك جوانب في اللسانيات ربما لم تقنع أحدا وجعلت الكثير من الناس يعزفون عن دراستها، هذا علاوة عن جوانب أخرى تتعلق بالعناصر الابستمولوجية والمعرفية التي لم تطرح في الفكر اللساني العربي بشكل أساسي وواضح، وهذا ما جعل اللسانيات العربية تتخلف، ثم هناك أيضا عدم وجود البيئة الملائمة لدراسة اللسانيات في العالم العربي. فجل الجامعات في الدول المتقدمة تتوفر فيها شعب للسانيات، وهذا لا نجده في الدول العربية. هناك شعب/ أقسام للغات والآداب، وفي المغرب كنا قد اقترحنا منذ الثمانينيات إنشاء شعبة اللسانيات، لكن بعض الزملاء حاولوا أن ينقلوا الصراع السياسي إلى الجامعة؛ لأن وجود شعب للسانيات يعني من حيث المبدأ جميع اللغات، وأن تقع المقارنة بين اللغات، ويكون هناك بحث لساني مجرد عن القضايا الإجرائية واليومية التي أراد البعض أن يغرقنا في تفاصيلها، دون النظر إلى برنامج علمي ووصفي عام، لكنه أفيد.

س: نجد اليوم شبه إجماع على ضعف العربية في مؤسسات التعليم في مختلف الأسلاك، وهو وضع ينذر بالكارثة، في ظل معطيات تفرض أن يكون الوضع معكوسا تماما؟ بم تشخصون هذه الظاهرة؟

ج: وضع اللغة العربية في التعليم راجع إلى السياسات اللغوية للدولة التي

ترجع إلى ضغوطات بعض القوى الأجنبية والمصالح التجارية الأجنبية. فهذا شيء يمكن تغييره لو وجدت نخبة تعي بهذا الدور. هناك نخبة وجدت في بداية الاستقلال وإلى حدود السبعينيات تدافع عن اللغة العربية وتتبناها كمشروع مطلق أحيانا، ولكن هذه النخبة تراجعت بشكل كبير عن مواقفها بين عشية وضحاها. والنخبة لا توظف مواقف عقلانية تبرر بها مواقفها، وهذا مستمر حتى الآن. النخبة تعيد وتكرر ما يقوله "السيد" كما يقال، وبالتالي فإننا نجد الكثير مما يروج الآن حول اللغة في المغرب واللغة العربية بصفة خاصة هو تكرار لمواقف السلطة الخفية منها، ونجد أشياء مضحكة/ مبكية في الوقت نفسه في مواقف المثقفين والمسؤولين حول قضايا اللغة. وهذا يترجم أزمة حقيقية. بالإمكان أخذ المبادرة من النخبة السياسية أو الثقافية في تدبير شؤونها والاستقلال النسبي في التيارات والمصالح. فضعف اللغة العربية باختصار يرجع بالأساس إلى ضعف النخبة السياسية والثقافية والعلمية، وغياب مشروع ثقافي/ حضاري فعلي.

س: تبقى مساهمة اللسانيات العربية في اللسانيات العالمية محدودة جدا، ولا يكاد يذكر من اللسانيين العرب إلا من لهم كتابات باللغات الأجنبية. هل هذا الأمر تعتبرونه طبيعيا ولماذا؟

ج: إن القول بأن اللسانيات لم تساهم في قضايا الأمة غير صحيح. بطبيعة الحال، هناك نقاش كبير في قضايا التخطيط وفي قضايا التعدد وفي قضايا أخرى ساهمت فيها اللسانيات، ولكن المشكل الأساس هو أن اللسانيات ليست جسما واحدا، بل هناك أجسام مختلفة دخلت اللسانيات وميعت الكثير من القضايا، ودخلتها أنانيات كثيرة جعلت اللسانيات لا تصل إلى ما نصبو إليه جميعا. وأما عمن كتبوا باللغات الأجنبية، فهذا أمر يكاد يكون طبيعيا.

فالباحثون في اللسان لا يقرأون عموما إلا بلغة الإنجليز. وأما اللغات الأخرى، فهامشية في المرجعية.

س: يبدو أن التحديات التي تعترض سبيل اللسانيات العربية كبيرة، لكن ما يعمق من طبيعة الإشكال هو أن اللسانيات في ثقافتنا لم تستطع لحد الآن إيجاد حلول عملية لمشاكلها الخاصة. أشير في هذا السياق إلى بعض الإشكاليات التي ظلت تؤرق البحث اللساني العربي منذ زمن بعيد، كتلك المرتبطة بالمصطلح والتعريب؟

ج: هذه قضايا تطبيقية، على من يشتغل في هذا الجانب أن يفتي فيها، ولكن الكثير من الأشياء في هذه القضايا طرحت بطريقة مغلوطة فكان من الطبيعي أن يكون الجواب مغلوطا. وأرجع هذا إلى نقص في التكوين عند من يطرحون هذه القضايا، لأن القضايا اليوم شائكة ويجب أن تطرح بعمق. هذا يدعونا مرة أخرى إلى أن نقيم لسانيات في المستوى المطلوب، لسانيات حقيقية. يجب كذلك أن تكون رغبة للدولة في توظيف نتائج هذه اللسانيات، لأن هناك الكثير من الأمور التي عولجت، رغم أنها جهود فردية ومحدودة، ومع ذلك فإن الدولة والمجتمع والنخبة أيضا لا تستهلك هذه النتائج.

س: ماذا تقترحون بهذا الخصوص، من الناحية المنهجية تحديدا؟

ج: من الناحية المنهجية، أقترح أن تكون هناك مبادرة وطنية للنهوض باللغة العربية وباللسانيات أيضا، مبادرة تجعلنا ننقذ وضعنا اللغوي من التدهور والتسيب الذي يعانيه، لأن هذا في مصلحة شعبنا وفي مصلحة متعلمينا وفي مصلحة البحث العلمي الذي نعاني من ضموره ومن قصوره، ونعاني في جامعاتنا كذلك من ضعف الباحثين وضعف الجامعيين، وهذا شيء مخيف بالنسبة إلى مستقبل الأمة. ثم إن الطلبة الشباب لم يعودوا يمثلون الشعلة التي

كانوا يمثلونها، في التحول والجديد والعناية بالقيم، إلخ. إلا من شذ منهم، وهو قليل. نريد "كتلا حرجة" من الجامعيين والطلبة يحملون المجتمعم وينهضون به باستمرار.

س: ما هو تقييمكم لواقع الترجمات اللسانية في الثقافة العربية؟ وكيف يمكن للترجمة أن تسهم في خلق إشعاع لساني في الثقافة العربية؟

ج: أظن أن الترجمة لها دور مهم في اللسانيات، شأنها في ذلك شأن الترجمة في مجالات أخرى. طبعا، ينبغي أن تقترن بالجودة والدقة. فهي تمكن من توطين المعرفة، كما ذكرت، بل تمكن من خلق لغة جديدة داخل اللغة الهدف هي لغة-جسر، أو لغة ثالثة تتولد عن احتكاك اللغة المنقول إليها باللغة المنقول منها. ومعلوم أن الترجمة الجدية واكبت تاريخيا كل نهضة فكرية وثقافية؛ بل إن الترجمة أداة دائمة في كل الحضارات المتقدمة، ما عليك إلا أن تنظر إلى حجم الترجمة وتقرنه بمؤشرات التقدم. الدول الأكثر تقدما تترجم أكثر! تجارب اليابان والإسبان والأمريكان والفرنسيين وإسرائيل، إلخ، حاضرة أمامنا.

ترجمة أمهات الكتب والمداخل في اللسانيات أساسية لنشر المعرفة اللسانية في المستوى المطلوب، ولشيوع هذه الثقافة بأصولها المرجعية. ما نجده من ترجمات إلى حد الآن ضعيف كمّا ونوعا. وقد حاولت جاهدا مع المنظمة العربية للترجمة لتتمكن من ترجمة عناوين مهمة، ولم ترق، مع الأسف، الإنجازات إلى مستوى الطموحات. هناك بعض الزملاء المغاربة وطلبتنا القدماء الذين ترجموا كتبا في صيغ نالت استحسانا عموما، ووظفت مصطلحات مقبولة أو شائعة بيننا. هذه المجهودات الفردية بحاجة إلى دعم مؤسسي كبير وجدي، كمّا وكيفا.

مع ذلك، أشير إلى أن الترجمة، وإن كانت ضرورية، فهي غير كافية،

كما يقول المناطقة. لابد من التأليف الذي يكتب بألفاظ "أحادية"، أي ألفاظ اللغة الواحدة التي نلغو بها، وننقل المعارف أو نمارسها من داخل اللغة، وإن كانت هذه اللغة تتوسع كل مرة لتولد مضامين جديدة، وألفاظها جديدة، دخيلة في غالب الأحيان على الثقافة السائدة. فالتأليف يهضم المواد المترجمة باستمرار، ولكنه يمكن من استعمال عبارات طبيعية، وتركيب طبيعي، ودلالة طبيعية، بل وصور ومجازات طبيعية في اللغة التي يؤلف بها. المعرفة لا توطن بالمتعدد، بل بالأحادي. ولكن الأحادي ليس ساكنا، بل هو متجدد باستمرار. تجدده راجع إلى الأجنبي بالأساس، ولكن أيضا إلى جهاد مع النفس، حتى لا تنطوي.

س: تبقى مساهمة اللسانيات العربية في اللسانيات العالمية محدودة جدا ولا يكاد يذكر من اللسانيين العرب إلا من لهم كتابات باللغات الأجنبية. هل تعتبرون هذا الأمر طبيعيا ولماذا؟

ج: مساهمة اللسانيات العربية في اللسانيات العالمية ليست محدودة إذا تحدثنا عن الأسماء العالمية التي ساهمت فيها أمثال Mike Brame و John McCarthy في الفونولوجيا، وJoan Maling في العروض، و Charles Ferguson في السوسيولسانيات، وبوهاس وفريستيغ في التراث العربي، وغيرهم كثير. ومن العرب أذكر محمد باكلا وحمزة المزيني وعبد الرحمن أيوب وإبراهيم أنيس إلخ، وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

س: ما هي السبل الكفيلة، في نظركم، بإنجاح مشروع الإصلاح اللغوي العربي؟ نقصد تحديدا أهم القضايا التي يجب أن ترتكز عليها البحوث اللسانية العربية إن هي أرادت مسايرة الركب والانتقال من مرحلة الاستهلاك إلى مرحلة الإنتاج؟

ج: مشروع الإصلاح اللغوي العربي أجبت عنه سابقا. الإصلاح اللغوي يجب أن يمر عبر المشروع الثقافي للدولة وللنخبة وللمجتمع، وبدون هذا المشروع لا يمكن أن نتقدم، لأن العوائق ستظل قائمة، بدون مجتمع ودولة ونخبة وراء لغتها لا يمكن أن نغير شيئا. اللغات الآن في صراع. هناك لغات مهيمنة في كل ما هو علمي وتقني كاللغة الإنجليزية، وحتى يكون للغات الأخرى حضور لابد أن يكون متكلموها في وضع دفاع مستمر عنها. فالعرب والمغاربة ضيعوا قضايا كثيرة ولم يدافعوا عنها وهم مهددون في وجودهم لأن لغتهم مهددة.

س: لاحظنا أنكم غير ما مرة تستعملون كلمة "مازيغية" عوض "أمازيغية"، وسمعنا أنكم خطأتم هذا البناء الأخير، فهل من شرح؟

ج: فعلا، "أمازيغية" كلمة سيئة التكوين، كما يقول الصرفيون الجدد، وكذلك "الأمازيغية"، و"الأمازيغيون"، والأصح "المازيغية" "والمازيغيون". في بناء الكلمة، إما أن تُعَرِّب أو تُمَزِّغ. فإذا مزغت، فإن "أمازيغية" ليست من هذه اللغة التي لا يدخل التأنيث فيها مع الهمز المفتوح. "تَمَزِغْتْ" كلمة مؤنثة، دخل التأنيث في أولها وآخرها، وحل محل الهمز، أو نفى ورود الهمز المفتوح. واللغة المازيغية ليس فيها صرفية للتعريف، وإنما يستخلص ذلك من سياق التركيب. وبخلاف هذا، فإن العربية لها أداة للتعريف واضحة، فإذا دخلت على الاسم نُحِّي عنه الهمز، سواء أكان مفتوحا في المفرد كما في "أمَازِغ"، أو مكسورا في الجمع كما في "إمَازِغْنْ". لذلك قال المغاربة المعربون في "الشاي": "التاي"، وقال الممزغون: "أتاي". نزع المعربون الهمزة وأدخلوا التعريف، واحتفظ الممزغون بالهمزة واغتنوا عن التعريف. وهكذا في كل ألفاظ الدارجة المغربية، لا تجد الهمز وأداة التعريف يتواردان. تقول: "أخنشوش" (الوجه) و"الخنشوش"، ولا تقول: "الأخنشوش"، وتقول: "أفلوس" و"الفلوس"، إلخ. فاعرفه يرحمك الله!

ونجد التعريف في العربية يسقط كذلك تأنيث المازيغية بالضرورة، ويدخل تأنيث العربية، تقول: "الشلحية" عوض "تشلحيت"، ولا تقول: "التشلحيت". وتقول: "النجارة" أو "الشفرة" إذا عربت، و"تنجارت" أو "تشفرت" إذا مزغت، وهما لا يجتمعان فيما هو معرب من المازيغية.

ونجد الجمع المازغي لا يجتمع كذلك مع أداء التعريف العربية. ومن هنا لا يصح أن تقول: "الأمازيغيين" لأسباب كثيرة، منها أن الهمزة المفتوحة تنفي الجمع، ومنها أن الهمزة المكسورة لم يثبت أنها وردت مع الألف واللام، إلخ.

س: ما هي نصائحكم للسانيين الشباب؟

ج: لابد للسانيين الشباب أن يتشبثوا بالمنهج العلمي والبحث العلمي وأن لا يخالجهم شك في أن هذه الثورة المعرفية والثورة العلمية هي المخرج الوحيد من التخلف والتدهور، وأن لهم مكانا في هذه الثورة. العولمة رغم عيوبها فرصة لجميع الشعوب لتساهم في الحضور على مستوى هاته القرية العالمية، وبالتالي يمكن لشبابنا وعلمائنا أن يلعبوا دورا هاما في هذه القاطرة التي يمكن أن تحول المجتمع من مجتمع جهل وتخلف وفقدان للقيم إلى مجتمع متشبث بهذه القيم.

س: وصفتم منذ سنوات ما يكتب في مجال اللسانيات في الثقافة العربية بـــ"الخطاب اللساني المزيل"، هل تغير موقفكم بهذا الخصوص بعد هذه المدة الطويلة؟

ج: عندما قلت إن ما يكتب في اللسانيات العربية هو من قبيل الخطاب اللساني المزيل بطبيعة الحال كانت هناك مجهودات، ولكن هذا الحكم مازال قائما، بحيث لا نجد مواكبة في المستوى المطلوب لا في اللسانيات الحاسوبية ولا في اللسانيات التاريخية ولا في اللسانيات الوصفية ولا في لسانيات المتون. بدون قيام شعب للسانيات لا يمكن أن نتقدم في اللسانيات. أشرت سابقا إلى أننا قدمنا مقترحا خلال الثمانينيات إلى رئيس الجامعة، ثم أعدنا اقتراح ذلك بصفة

رسمية بعد مبادرة الندوات الأولى في اللسانيات، لكن هذا المقترح لم يحظ بالقبول وهذا مؤشر في نظرنا على أن المسؤولين إلى يومنا هذا لم يستوعبوا بعد أهمية اللسانيات والبحث العلمي. فهم ينادون بالإصلاح والتجديد، لكن هذا الإصلاح والتجديد لا وجود له على أرض الواقع. اقترحنا كذلك كراسي للسانيات، ومنها كرسي للسانيات الحاسوبية العربية في اليونسكو، قبله أحد الوزراء ثم رفضه الوزير الذي جاء بعده، فهذه مقتضيات مأسسية ضرورية لا يمكن للسانيات في أقطارنا العربية أن تتقدم بدونها.

س: تعيش الجامعة المغربية اليوم على إيقاع الإصلاح. ما هو تقييمكم لهذه التجربة بعد مرور ثلاث سنوات على تطبيقها؟

ج: رغم أنني لا أحب أن أطلق الأحكام بسهولة، يجب أن نقر بأن الإصلاح فشل، وأن الأهداف المتوخاة منه لم تتحقق في جل أبعادها، إن لم نقل في كل أبعادها.

أحد المؤشرات الكبيرة بالنسبة إلي لتقييم نجاح هذا الإصلاح هي التقدم على مستوى البحث العلمي وعلى مستوى الموارد البشرية. فسواء على مستوى التعلم أو على مستوى البحث، أعتقد أن مغادرة مجموعة من الباحثين البارزين ومغادرة عدد من الأطر التربوية وفقدان كثير من الأطر الفاعلة مؤشر على ما أقول. هناك مؤشر آخر هو أنه لم يعد الآن الحماس والتطلع إلى البحث العلمي وطلب المعرفة، وانخفاض مؤشر القراءة والبحث العلمي، وغير ذلك. فهذه مؤشرات تفرض علينا الوقوف وقفة تأن ومراجعة لمحيطنا التعليمي بجميع أسلاكه.

س: عرف تعريب التعليم العالي نجاحا كبيرا في بعض الأقطار العربية، ما الذي يجعل هذه التجربة لا تعمم في باقي الأقطار العربية الأخرى؟

ج: تعريب التعليم العالي في بعض الأقطار العربية نجح إلى حد ما، ولا

أقول إنه نجح بكيفية مطلقة. ما ينقص هذه التجربة هو تقوية اللغات الأجنبية التي يحتاجها الطلبة المتخرجون. بالنسبة للمغرب، للأسف، ضيعت فرصة جعل التعليم العالي معربا. وباختبار الطلبة نجد أن التعليم الآن يعاني من أحادية منغلقة على الرغم من الشعارات. فالأحادية الفرنكفونية تضيق على هذا التعليم وستقتله. الفرنكفونية التي تنخرنا مشكل أساسي حقا. إنها تضيع الفرصة حتى على الفرنسيين أنفسهم.

س: ما هي خلاصة تجربتكم في معهد التعريب؟

ج: إنها تجربة صعبة، فعندما التحقت بالمعهد وجدت مجموعة من الأطر أغلبها غير مؤهل، لكن رغم الصعوبات والترسبات الكثيرة استطعنا أن نخلق جوا آخر وأن نضع أسسا أخرى وهيكلة جديدة وأحدثنا منابر جديدة: مجلة علمية بثلاث لغات، "أبحاث لسانية"، ونشرة "التعريب" الدورية بلغتين، بالإضافة إلى مجموعة من الوقائع والمعاجم والأعمال الأخرى. بطبيعة الحال، هذه المؤسسة مر عليها وقت، وكان من المفروض إقامة البديل المتمثل في أكاديمية محمد السادس للغة العربية، لكن الدولة مرة أخرى تخل بالتزاماتها وتعطل هذه التجربة كما حدث مع تجارب أخرى، وبالتالي فإن الدولة مستمرة في السياسة الأحادية المرجع، والتي تكون على حساب المرجعيات العربية والإسلامية.

س: نعرف أنكم عزفتم عن المشاركة في أي نشاط لمعهد التعريب، وأنكم غير راضين على ما صارت الأوضاع فيه. هل لكم من توضيحات في هذا الصدد؟

ج: فعلا، هناك ما يدعو إلى الإشفاق على أوضاع هذه المؤسسة العتيدة التي تعرضت لكل أنواع المضايقات أثناء إدارتي لها، وهي تتعرض اليوم لمضايقات أكثر. في طليعة هذه المضايقات الضغط على أطر المعهد لتمرير

مشروع تغيير هوية المعهد قبل أن تقوم أكاديمية محمد السادس للغة العربية، وإنزال عدد من الأطر التي تكره اللغة العربية في مجلس المؤسسة، وإيقاف نشرة "التعريب" في أول يوم غادرت فيه المعهد، وتمييع عدد من المشاريع العلمية للمعهد، أو القضاء عليها، وتهميش الأطر الفاعلة في المعهد، وعدم العناية بتحسين أوضاعها الإدارية، إلخ. وما أظن أن الدولة ستتمادى في خطإ تهميش اللغة العربية، وإذكاء العداء لها إلى ما لا نهاية، وتشجيع التسيب اللغوي الذي نشهده يوميا في الإشهار والبرامج التلفزية وغير ذلك. فلقد استقر المغاربة على اختيار اللغة العربية لسانا لهم في عدد من الوظائف التي يرونها مناسبة، كما أنهم شغوفون بتعلم اللغات الأجنبية وإتقانها. إلا أن هذا لا يعني أنهم سيصبحون "بدونيين"، أي بدون لغة، كما توهم بذلك لغة القناة الثانية التي تختلط فيها العربية باستمرار باللغة الأجنبية. كيف يمكن أن نفهم أن أربعة زعماء أحزاب سياسية من أصل ستة خرجوا من مقابلة ملكية لهم على هامش الانتخابات، فقدموا تصريحا للقناة التلفزية المغربية بلغة فرنسية شبه هجينة، وما أظن أن سركوزي سيقبلها فيما يرومه من ترقية الفرنسية كلغة للمهاجرين إلى فرنسا؟ إننا نتطلع إلى أن يعطي الملك الشاب إشارة واضحة لإيقاف هذا العداء الكبير للغة العربية، والتسيب والتهجين اللغوي الذي نعاني منه، الذي يمسخ العربية والأجنبية على السواء، وأن تنكب الحكومة على إرساء أكاديمية اللغة العربية في أقرب الآجال، وعلى وضع سياسة واضحة تجاه اللغات الأجنبية، بمراعاة تعددها.

س: ما هي أهم مشاريعكم العلمية المستقبلية؟

ج: المشاريع العلمية المستقبلية كثيرة، لا أعرف ماذا أذكر منها، هذه المشاريع ستكون بحسب ما يسمح به الوقت، وهي مشاريع ستستثمر في مجال

التركيب والدلالة والمعجم، وإقامة معجم عربي جديد، ووضع أسس جديدة للمعجمية العربية، وإقامة عناصر لنحو عربي جديد، ومؤلفات لسانية مختلفة. ومن الأهداف الأساسية إدماج اللغة العربية في المجتمع الدولي بصفة أكثر فعالية.

س: كيف تقيمون وضع اللسانيات في المغرب اليوم؟

ج: وضع اللسانيات في المغرب اليوم يحتاج إلى تأهيل على مستوى المأسسة، وتأهيل الباحثين الشباب وغير الشباب بصفة مستمرة. إن الإنتاج المغربي النوعي قليل، لذلك نحتاج إلى تكوين جديد يأخذ بعين الاعتبار تكامل المعارف وتداخلها، كما نحتاج إلى إبعاد الصراعات الضيقة التي لا تخدم البحث العلمي في شيء.

عن التعريب المدعوم[2]

كان الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري من بين من استحضرنا أسماءهم ونحن نخطط لهذا العدد، لما للمؤسسة التي تسلم الإشراف عليها من دور في إعداد اللغة العربية لتقوم بوظيفة أداء المفاهيم العلمية والتكنولوجية، بالإضافة إلى رغبتنا في معرفة التصور الجديد الذي يحمله عن منهجية عمل معهد الدراسات والأبحاث للتعريب. ويطرح الأستاذ في حوارنا معه فكرة التعريب المدعوم التي يستند إليها في إيمانه بأن اللغة العربية قادرة على الوفاء بتدريس العلوم في الجامعة، ومواكبة التطور العلمي في العالم. وهذه القدرة تقتضي أن يكون هذا التعريب موضوع خطة دقيقة، في التنفيذ والتوقع لكل الصعوبات قصد معالجتها في حينها.

* * *

س: نشكر الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري على ترحيبه بدعوة المجلة، ونأمل أن يعكس هذا اللقاء الأهمية الخاصة التي يكتسيها موضوع التعريب الذي لا نتصور تعميق النقاش حوله دون إشراك معهد الدراسات والأبحاث للتعريب

---

[2] نشر هذا الحوار بمجلة *عالم التربية*، العدد الرابع، خريف 1996. أجرى الحوار مصطفى صبري وبوشعيب الزين.

الذي تشرفون على إدارته حاليا. إذن، من هذا المنطلق، وفي مستهل هذه الجلسة، نطرح هذا السؤال العام، السؤال المدخل: ما هو تصور الأستاذ الفاسي للقضية اللغوية، وما علاقتها بالتربية؟

ج: طيب. أشكرك على هذه الدعوة الكريمة، وكذلك على اختيار هذا المحور، وتعميم النقاش حول التعريب، وقضايا اللغة بصفة عامة بالمغرب. القضية اللغوية هي قضية مطروحة بالنسبة لعدد من الدول، وهي ترصد لها إمكانات مادية وتقنية وبشرية وغير ذلك، لمحاولة حلها والتقدم بها. وهناك اصطلاح جديد هو "معالجة اللغة". وقضية المعالجة تحمل دلالاتها. المعالجة تتم بواسطة برامج سياسية واجتماعية وتربوية تعليمية ومالية وغير ذلك. القضية اللغوية هي قضية لها خصائص عامة تشترك فيها المجتمعات، ولها خصوصيات. وفي باب ما تشترك فيه الجماعات أو المجموعات أو الأمم، نجد شيئا أساسيا وهو التعدد، ويمكن أن نقول: إن المجتمعات اللغوية يطبعها التعدد اللغوي، وهذا التعدد اللغوي له جانب يتمثل في اختلاف الألسن بين لغة وطنية رسمية ولغات أجنبية. وهناك أيضا لهجات أو أنظمة للتعبير عن مجالات حياتية، أو عن تفردات ثقافية ونحو ذلك. ونسمي هذه الأنظمة العبارية باللهجات في مقابل اللغات التي تعد أدوات للتعبير عن الحضارة والمعرفة بما تنطوي عليه من ثروات تستفيد منها البشرية. حاليا، هناك في المجتمعات خاصية التعدد، وهذا التعدد تقره جل السياسات اللغوية، ولا أحد يفكر حاليا في أن يتكلم أو أن يستعمل لغة واحدة في إقليمه أو دولته. ففي جميع الدول بما فيها الدول العظمى يوجد تعدد لغوي، ففي أمريكا مثلا، لا يوجد من يشكك في أن اللغة الإنجليزية هي اللغة العالمية الأولى، وحين تتجول في بعض المناطق لا تسمع إلا الإسبانية، ولا ترى إلا اللافتات أو أسماء الدكاكين مكتوبة بالإسبانية، بالإضافة إلى تعلم اللغات

الأجنبية المختلفة، لتحقيق الاتصال بالثقافات أو الحضارات والاستفادة منها. حتى الدول العظمى لا تستهين بالاتصال بالدول التي هي أصغر منها، ومن هنا تنبني سياستها اللغوية على مبدإ وهو أن تعلم اللغات الأجنبية أمر ضروري. وإذا كانت الدول العظمى تقر هذا المبدأ، فكيف نفكر نحن في التفرد بلغة واحدة؟ إلا أن التعدد له ضوابطه وله نظامه، فهو لا يعني أن جميع اللغات أيا كان نوعها يمكن أن تقوم بأي وظيفة من الوظائف داخل المجتمع أو داخل الاقتصاد أو داخل الإدارة أو الوظائف الرسمية إلى غير ذلك. وهناك أيضا تعدد اللهجات أو العبارة اللهجية توخيا لتنوع ثقافي وإقرارا بالاختلاف والتنوع الثقافي في اتجاه إغناء ثقافة الأمة أو الدولة بخصوصيات محدودة. وهذا التنوع اللهجي له ضوابطه. فمن جهة، لابد من تعدد التنوع، ومن جهة أخرى، لابد من التوازنات، ولابد من أن نعرف ما هو مركزي في السياسة اللغوية، ونعرف كذلك أي وظيفة يمكن أن تقوم بها لغة ما. إذا رجعنا إلى بعض المبادئ التي من الضروري أن يضبطها التعدد في مجتمعنا المغربي، لابد من أن نلجأ إلى مفهوم المراتب، وهذه المراتب تربط بين اللغة والتربية وبين اللغة ومشروع المجتمع، ومشروع المواطن الذي نريد أن ننشئه لتقوم الدولة، ويقوم المجتمع على أسس سليمة، وعلى أسس مبنية على العقل والتاريخ والمقومات الأساسية للشخصية. فالمغربي كأي مواطن ينتمي إلى دولة أو أمة يمتلك خصائص ينبغي أن يشترك فيها، وأخرى ينبغي أن يتفرد بها، ففي ما يشترك فيه المغربي، نجد أنه أولا مسلم، وفرد يمثل جزءا لا يتجزأ من المجموعة الإسلامية. وهو عربي، وعروبته ضاربة في التاريخ، وعروبته حاضرة، وعروبته مستقبلية. وهو باعتبار عدد خصوصياته المتفردة مغربي له شخصيته وله خصوصيته الثقافية. وهذا التردد بين أن يكون شريكا لغيره وأن يكون له تفرده ليست إشكاليته وحده، وإنما هي إشكالية جميع

الشعوب في جميع مناطق العالم. وهذه الإشكالية تتحدد في كيفية الجمع بين الاشتراك وبين التفرد. وهنا قد يطغى جانب على آخر. ولكن إذا نظرنا إلى الواقع الحالي نجد أن الاتجاه العام قد يتغير، ولكن الاتجاه حاليا متفق حول ضرورة التجمع وليس التفرد. فإن المرتبة تقضي أن نتجمع أو نشترك. ونحن حين نجتمع أو نشترك، نفعل ذلك بصفتنا مسلمين وعربا. والجميل في اللغة العربية أنها تجمع بين هاتين المرتبتين: مرتبة الإسلام ومرتبة العروبة؛ لأن اللغة الأولى للمسلم واللغة الأولى للعربي هي العربية، فالمغربي حين يشترك، وهو عبر تاريخه كان رجل شراكة دائما كما يقولون، كان يجمع وكان يتجمع. إن اللغة العربية توجد في مركز هذا المشروع، مشروع إدماج المغربي في السياق العالمي، وفي الشراكة مع غيره من الناس. أما فيما يخص ما يمكن أن يكون مشروعا تربويا بالنسبة للمغرب، وهنا أريد أن أصل إلى علاقة اللغة بالتربية، نلاحظ أن لكل مغربي مشروعا يتمثل في رغبته في الجمع بين أمرين أساسيين: الأمر الأول هو أن المغربي يجب أن يكون واعيا كل الوعي بهويته وتاريخه وملامحه الأساسية. والأمر الثاني هو أن يكون قادرا على الاتصال بغيره، وعلى الحصول والتحكم في المعلومات وفي التقنيات، وفي كل ما يضمن له أن يتقدم وأن يعيش عيشا كريما. إذن الجمع بين أبعاد الهوية من جهة، والأبعاد الاقتصادية والمعيشية وضمان الاستمرار وضمان الوجود في عالم يسوده منطق القوة ومنطق التحكم في المعلومات وما إلى ذلك. فإذا أردنا أن نجمع بين هذين الأمرين فلابد من أن نرسم سياسة لغوية تمكننا من الوصول إلى هذا الهدف. ولكي نعرف كيف نرسم هذه السياسة، يجب أن نعرف أولا ما هي اللغة، وإذا أردنا أن نبسط، فاللغة أساسا عنصران: عنصر يتعلق بالعبارة، حيث اللغة أداة للتعبير والإبلاغ ونقل المعلومات. وعنصر يتعلق بالثقافة والحضارة والتاريخ وما إلى ذلك.

وبعبارة، ثمة عدد من الأبعاد ترتبط بالهوية من جهة، وبالمعلومات من جهة أخرى. وهذه الهوية قلنا إنها هوية إسلامية عربية، قبل أن تكون هوية مغربية ضاربة في الخصوصيات، ثم بعد هذا ننتقل إلى مشكل المعلومات، وبالتحديد كيف نصل إلى المعلومات. لماذا هذا التردد؟ وهذا التشتت الذي نجده في مجتمعنا؟ إذ نجد عددا من الناس يشككون في اللغة العربية، ويقولون: لا يمكنها أن توصل لنا العلوم الحديثة والمعلومات. وبصفة عامة، إذا نظرنا إلى الأشياء في أبسط صورة لها نجد أن هناك لغة واحدة للمعلومات. ومن الناحية البيداغوجية، أريد أن أبسط، لأن الأشياء إذا بسطناها تفهم بسرعة؛ وبعد ذلك يمكن أن نلج إلى التفاصيل. إذا بسطنا الأشياء، نجد لغة واحدة تمكن من الوصول إلى المعلومات بسرعة، وهي الإنجليزية، وما دونها درجات. فاللغة العربية، في هذا التدرج، ليست أقل اللغات، بل هي من بين اللغات الأولى في العالم. وهناك من يصنفها في المرتبة السادسة، ولا أريد أن أدخل في هذه التفاصيل الرقمية، ولكن اللغة العربية تمكن من الوصول إلى معلومات في وقت ليس بطويل، مقارنة بلغات أخرى. كيف نصل إلى المعلومات؟ لابد من توضيح مشكل العلاقة بين اللغة كنظام للمفردات والتراكيب وما إلى ذلك من أنظمة العبارة، المعلومات التي تحملها هذه العبارة أو تصل إليها. ولابد من التفريق بين المعنى الذي تحمله عبارة من العبارات أو نظام لغوي أو إشاري وبين المعلومات. إن اللغة أداة من بين أدوات كثيرة للوصول إلى المعلومات، إذ هناك وسائط وقنوات أملتها الثورات التكنولوجية، وتعددت الوسائل والأنظمة الرقمية وغيرها. وما سبق أن دعونا إليه في مناسبات أخرى هو إقامة سياسة لغوية تتمثل فيما أسميناه بالتعريب المدعوم باللغات الأجنبية. نحن نعرف أن عددا من اللغات، كما قلت، لا تكتمل فيها الجوانب المرجعية، ولا تكتمل فيها المعلومات إلا بالاستعانة بلغات أخرى،

وذلك حسب المستوى الذي نريد أن نحصل عليه. ولكن إذا قصدنا المستوى الممتاز، فإننا نحتاج إلى لغة داعمة للغة العربية، مثل اللغة الإنجليزية، حتى نصل إلى المعلومات التي نريدها. ليس هناك أي تعريب مطلق، فالتعريب المطلوب هو التعريب المدعوم، وهو نهج أو سياسة لغوية تقوم على أساس أن اللغة العربية هي اللغة التي يمكن أن تقوم بالوظائف المختلفة، وخصوصا وظيفة تكوين الشخصية المغربية والهوية. وهناك دعم للغة الأجنبية لاكتمال المرجعيات واكتمال المعلومات بالنسبة لهذه اللغة. ثم هناك مشكل آخر، ربما هو الذي يجعل كثيرا من الناس يترددون في الدعوة إلى التعريب وهو أن مفهوم التعريب أو تصور التعريب غير واضح في كثير من الأذهان. إذا وقفنا عند التصور الأول الذي ساد في بداية الاستقلال وقد كان تصورا بسيطا، أو على الأقل، تبادر إلى الأذهان، أنه كذلك، نلاحظ أن هذا التصور يقوم على اعتبار أن التعريب هو إحلال اللغة العربية محل اللغة الفرنسية، أي أن هناك عملية لتبديل اللغة الموجودة التي هي لغة المستعمر بلغة عربية. ولكن هذا تصور لم يقل به أحد فيما أعلم في صيغته هذه، بمعنى أنه لا أحد دعا إلى الاستغناء مطلقا عن اللغة الأجنبية، وتعويضها باللغة العربية وحدها في جميع المجالات، وفي جميع الوظائف. فالمطلوب أولا إدخال اللغة العربية في المجالات التي لم تدخل فيها. فهناك مجالات كثيرة، وقطاعات بالمغرب لم تدرج فيها اللغة العربية، مع أننا لا نحتاج فيها إلى اللغة الأجنبية. ونعطي بعض الأمثلة: في الاقتصاد لا نجد صحافة تهتم بالاقتصاد أو المال أو ما إلى ذلك بالعربية، مع أنها موجودة في كثير من الدول العربية. في الصحافة الوطنية، ليس هناك ملاحق اقتصادية باللغة العربية، كما يوجد في صحيفة الشرق الأوسط أو في غيرها. وفي مجال المعلوميات مثلا، نجد كذلك في صحافة الشرق العربي ملاحق ثقافية في العلوم، وفي الصحافة اليومية، الصحافة المتداولة

لدى عامة القراء العرب، نجد ملاحق وصفحا ومجلات تهتم بأحدث المجالات العلمية والتكنولوجية باللغة العربية. هذا لا يعني أنه ليس هناك بالموازاة مع هذا صحافة أو مراجع تكتب بالإنجليزية أو الفرنسية، ولكن الأساس هو أن تدخل اللغة العربية أولا هذه المجالات بدون إقصاء اللغة الأجنبية. إذا أخذنا مثلا الأسماء التي توضع على الدكاكين في المغرب، ونحن نتجول في الشوارع، نلاحظ أن هذا اسمه "برادة" مكتوب بالفرنسية فقط، لماذا؟! لمن يريد إبلاغ أن اسمه برادة بالفرنسية؟ وكذلك بائع الأقمصة، لماذا يريد أن يكتب اسمه بالفرنسية؟! وحينما تحرر شيكا فإنك تكتبه دائما بالفرنسية. وحينما تأتي فاتورة البريد تأتيك محررة بالفرنسية، وهكذا. هناك أشياء كثيرة لا تحتاج نهائيا إلى استعمال اللغة الأجنبية، ومع ذلك تستعمل فيها، مما يجعل المواطن مضطرا لأن يفرنس أو يستعمل اللغة الأجنبية في مجالات لا يحتاج فيها إلى هذه اللغات على الإطلاق. ففرق بين أن توظف اللغة الأجنبية في المجالات التي نحن بحاجة إلى أن توظف فيها، وبين أن تعمم حتى في الأشياء البسيطة التي لا نحتاج فيها إلى اللغة الأجنبية. إذن، التعريب في تصورنا هو أولا إقامة لغة عربية تقوم بالوظائف الأساسية في المجتمع المغربي، وتمارس هذه الوظائف. وإذا كان هناك خشية أو خوف من أن يقع مشكل أو سوء تفاهم أو ما إلى ذلك، فإنه يكون هناك دعم بالمصطلح الأجنبي وبالمراجع الأجنبية، وهذا هو مضمون ما أسميناه بالتعريب المدعوم. ليس هناك أي فوضى أو أي ارتجال في هذه الخطة التي تهدف إلى أن تكون اللغة العربية حاضرة بجميع وظائفها دون أن تحدث خللا في التفاهم أو خللا في الإبلاغ أو الالتباسات. وتدريجيا سيتعود الناس على هذه المصطلحات أو التعابير الجديدة التي يمكن أن تكون بدايتها صعبة ولكن الاستئناس بها سيتطور ويتقدم. وأن يتحقق التقدم بلغتنا خير من ترديد هذه المفاهيم بلغة غيرنا.

س: إذن، إذا أردنا أن نحدد بدقة التحديات التي تواجهها اللغة العربية في الإطار الذي يجعلها أداة للتعبير، علما بأنها تعاني وضعا إقصائيا ناتجا عن وضعية استعمارية سابقة، فإن سؤالا ملحا يفرض نفسه: هل هناك حدود ثابتة بالنسبة للوظائف التي تمارسها اللغة العربية للتعبير وتوصيل المعلومات؟ وإذا تصورناها ملزمة بتلك الحدود، ألا يمكن أن تتجاوزها؟ وما هي دلالة أو ما هي أبعاد هذا الوضع الذي تعاني منه اللغة العربية؟ وهل هناك أبعاد أخرى، اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية، يمكن أن تكون لها صلة بعدم إتمام عملية التحرر الثقافي والفكري؟

ج: للإجابة على سؤالكم هناك ثلاثة عناصر أساسية تتحكم في وضع اللغة ومصيرها في محيطها. هناك ما يمكن أن نسميه بوضع اللغة في المحيط، إذ هناك الوضع القانوني والوضع الفعلي. واللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد. ومع ذلك فهي قد لا تمارس في محيطها، كما أن هذا الوضع القانوني قد لا يمارس. مثلا، إذا دخلنا إلى البنك، لا نستعمل اللغة العربية، رغم أنها هي اللغة الرسمية للبلاد. وإلى جانب الوضع القانوني والوضع في المحيط، هناك الوضع الخاص بإمكاناتها الداخلية، علما بأن اللغة في حد ذاتها هي أداة للعبارة، بمعنى أن هناك سؤالا مطروحا يتمثل في الأدوات التي تتوافر لها. والحال هذه أن جل البرمجيات المتوفرة حاليا هي باللغة الإنجليزية أساسا، ثم باللغة الفرنسية وغيرها. أما البرمجيات المتوفرة باللغة العربية فهي قليلة حتى إن الطفل إذا أراد أن يمارس هذه الأشياء باللغة العربية فإنه لن يتمكن من ذلك. ثم هناك وضع اللغة العربية في محيط بعينه. مثلا، هناك بعض البرمجيات المتوفرة في الدول العربية وهي برمجيات معربة ولكنها غير متوفرة بالمغرب. فلماذا لا تُقبِل الشركات المغربية التي تتعامل مع المعلوميات على استيراد هذه البرمجيات؟ ثم هناك وضع المتكلم

للغة داخل المحيط. والمتكلم للغة لا يحتاج في الظروف الحالية إلى أن يتكلم بالعربية، بل إنه قد يكون مزعجا أحيانا إذا تكلم بالعربية. من هنا إذن ثلاثة شروط: تعريب المتكلم، ثم تعريب الأدوات، وتهييئ اللغة من الداخل وكذا توفير الأدوات لجعلها لغة قوية، ثم خطط التدخل لتغيير وضع اللغة في محيطها في القطاعات المختلفة. وفي هذا الإطار، هناك أيضا أخذ وردّ إذ يقول البعض: نحن لا نستعمل العربية لأنه لا توجد مراجع بهذه اللغة. وهناك من يقول: المراجع موجودة، ولكن ليس هناك قرار باستعمالها. الحقيقة أنه لابد أن تكون هناك علاقة عضوية بين هذه الشروط الثلاثة وإذا انعدمت هذه العلاقة فإن السياسة أو الخطة اللغوية تكون فاشلة. لماذا؟ لأنه كما بينت، إذا وجد القرص مثلا في مصر أو في الكويت أو سوريا حيث تعرب دولة عربية ما هذا البرنامج أو ذاك في المحاسبة فإننا لا نجد من يستعمل ذلك بالمغرب مثلا. والحقيقة أن اللغة تنتعش وتنمو وتتقدم حينما تُخَطّ الخططُ ويكون المتكلم واعيا بمكانة لغته وبأنها هي الأداة التي ينبغي أن تستعمل. إذا دخل إلى المطعم، فإنه لا يجد شيئا مكتوبا بالعربية وإنما ينتقل إلى الفرنسية، مع أن المطاعم العربية فيها وجبات مكتوبة بالعربية. فكل هذه الأشياء متداخلة مترابطة. والتحديات التي تطرح بالنسبة للغة العربية هي تحديات في هذه الجوانب. كيف ينبغي أن نصل، أولا، إلى دراسة لغتنا وتوفير الأدوات لها لدراستها في المستويات المختلفة، كما تدرس اللغات الأخرى وتوفر لها الأدوات. مثلا، هناك معالجة آلية للغات تدخل فيها المعالجة الصرفية، والمعالجة الخطية، والمعالجة التركيبية والدلالية، وتوفير القواعد التي تسمى قواعد المعطيات وقواعد المعارف وإدخال المعاجم في الأقراص، وتوفير البنوك التوثيقية وكل هذه الوسائل. هذه جوانب كثيرة لم تتقدم فيها اللغة العربية. ونحن ماضون في وضع الخطط التي ستتقدم بها هذه اللغة. هناك خطط

ضرورية للتدخل وتحسين وضع اللغة العربية مثل القرار الذي صدر مؤخرا في المناطق التي كانت تستعمل اللغة الإسبانية في الولايات المتحدة لإقرار اللغة الإنجليزية لغة رسمية وحيدة فيها، هذا قرار سياسي وهناك خطة سياسية تتماشى مع ذلك. لابد إذن من قرارات في المستوى المطلوب. إذا كان مثلا تقرير البنك الدولي الذي كتبه حول المغرب يترجم باللغة الرسمية للبلاد، وتكون الترجمة بلغة عربية غير مفهومة. فهذا يجعل من سيقرأ التقرير يعود إلى قراءته باللغة الأجنبية، وإذا أوّلَ النص العربي على أساس أنه هو النص الرسمي فلن يقبل منه هذا التأويل، لأن النص العربي فيه كثير من الأخطاء التي تطرح مشكلا.

س: إذن الأستاذ الفاسي، نعود إلى موقعكم كمشرف على معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، وقد استلمتم إدارته بعد فترة ممتدة للأستاذ الأخضر غزال، فنطرح السؤال عن غايات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب كما حددت عند إحداثه، ثم هل هناك ضرورة تستدعي تعديل هذه الغايات التي وضعت لها عند إنشائه؟

ج: أولا، إن مهام المعهد الأساسية كما حددها المرحوم محمد الخامس وأكدها وطورها جلالة الملك الحسن الثاني هي خدمة اللغة العربية وجعلها في مسار لغات الحضارات الكبرى. هذه المهام هي المهام الأساسية، وأظن أنها مهام لم تتغير، ولن تتغير. أما الذي يتغير فهي خطط العمل. حينما نقر بأن مبدأ التعريب هو مبدأ مهم وأساسي ولا رجعة فيه فهذا المبدأ في الحقيقة ليس موضوع نقاش، ما يمكن أن يكون فيه النقاش هو جعل المبدإ يتكيف مع التغيرات. ونحن نعرف أن العالم في تطور دائم، فحينما نأخذ مبدأ معينا قد يستمر هذا المبدإ عدة سنوات وأحيانا عدة قرون ولكن الخطط لتنفيذه قد تتغير وتتطور. حينما أنشئ المعهد لم تكن اللسانيات عموما في مستواها الحالي، ولم

يكن مثلا. الذكاء الاصطناعي قد قطع الأشواط التي قطعها، ولم تكن اللسانيات الحاسوبية قد برزت بعد، ولم تكن الثورة التكنولوجية في مستواها الحالي، ولم تكن التوازنات الدولية هي التوازنات نفسها، إلى غير ذلك. ولم يكن هناك ما يسمى بالكَات أو غيرها مما تسمعون عنه، من عالم الأنترنيت، كما أن هناك ثورة تعدد الوسائط، وغيرها كثير. لا يمكن إذن أن نجمد بمبرر الاستمرار، الاستمرار شيء والجمود شيء آخر، لأن الاستمرار في مبدإ التعريب شيء وإعطاؤه مضمونا قد يختلف، ووسائل وخططا مختلفة. إذن، ولكي أعطي بعض الأمثلة البسيطة تتعلق بالمعهد، أقول بأنه كانت هناك بالفعل عند إنشاء المعهد مشاكل بالنسبة للطباعة العربية، والخط العربي، وهذه الأشياء لم يعد لها الوزن الذي كان لها في ذلك الوقت، وهناك مشكل الاصطلاح الذي كان يعالَج على أساس وضع مقابلات لمفردات ولوائح لمفردات، وما زالت بعض المؤسسات تعالج الموضوع بهذا الشكل، لكن التقنيات تغيرت الآن. فالاصطلاح لم يعد يعالج بالطريقة نفسها، وهذا الكم الهائل من المصطلحات، نحتاج لمواكبته إلى منهجية مغايرة ولا يمكن أن نأخذ كل مفردة على حدة، ثم نحاول وضع مقابل لها، أو نجمع ما يوجد في الكتب والتنسيق بينه. هناك أساسا الآن، في معالجة اللغة، يمكن أن نقول إنه الذكاء، بمعنى أن اللغة لم نعد نتصورها كما كانت، في بداية القرن، على أساس أنها سلاسل من المفردات وإنما اللغة لها نظام، ويمكن تصورها في شكل برنامج معرفي أو نظام محدود يولد عددا لا محدودا من المتواليات، وهذه الجمل التي ننتجها تفرض في كثير من الأحيان أن تكون جديدة بالنسبة للجمل التي سبق لغيرنا أن أنتجها. وبالتالي لابد من الأخذ بعين الاعتبار بعد الإبداع والخلق في اللغة والتحكم في الآليات التي نستطيع في الوقت نفسه أن نحتفظ فيها بالنظام الأساسي، ولكن في الآن ذاته، أن نبدع وأن نخلق وننتج

الجديد. فأساس التحدي بالنسبة لمعالجة الاصطلاح هو التحكم في الخلق، والتحكم في الإبداع، والتحكم في المولد، وهذا يقتضي تقنيات جديدة، وتصورات جديدة، وما إلى ذلك. إذن، نحن بصدد ترتيب خطة عامة تأخذ بعين الاعتبار جوانب مختلفة لمعالجة اللغة. وعلى الخصوص، في المعالجة العادية، هناك بناء المحللات والمولدات الصرفية والتركيبية، وهناك بناء المؤولات الدلالية، وهناك العلاقة بين ما يسمى بالمعرفة اللغوية والمعرفة الموسوعية، وقواعد المعارف، إلى غير ذلك. كل هذه المشكلات ينبغي أن نعالجها. هناك كذلك مشكل تدريس اللغة العربية وتعميمها ونشرها، كذلك خطط مختلفة لدراسة اللغة العربية في وضعها الحالي والخطط التي يمكن بها أن نحسن هذا الوضع. فهناك أشياء كثيرة لم تكن لها الأهمية، إما لأنها لم تكن معالجة، أو لم تأخذ الأهمية التي تملكها الآن، في هذا التصور الجديد الذي لا ينفي استمرار بعض الأشياء، ولكن في صيغة جديدة.

س: إذن، إذا أخذنا بعين الاعتبار المبادئ الأساسية التي أنشئ من أجلها المعهد وما أشرتم إليه من تحولات مذهلة في علم اللسانيات بحكم الوسائل التقنية التي أصبحت متاحة لها، وما اقتضاه ذلك من تغيير في الاستراتيجية لتحقيق هذه الغايات التي أنشئ على أساسها المعهد، وقد شرحتم، الأستاذ الفاسي، أحد عناصر هذه الاستراتيجية، فهل يمكنكم إضافة عناصر أخرى لهذه الاستراتيجية التي وضعت من أجل تحقيق هذه الغايات؟ وبالتالي هل تم حل المشاكل النظرية والنمذجية والتمثيلية المرتبطة بالتعريب في سياق تعدد نظري؟ ثم ما هو هذا الإطار الذي يمكن تبنيه لحل مشكل التعريب في حالة الاعتقاد بضرورة أحادية التنظير؟ وما هي القضايا التقنية التي يسعى المعهد لحلها حاليا من أجل تحقيق هذه الأهداف؟

ج: أولا، ليس هناك منهج نظري واحد، هناك نظريات مختلفة ولكن هناك نظريات فيما يخص اللغة أعطت نتائج بالنسبة للغات أخرى، وخصوصا بالنسبة لمعالجة الإنجليزية. فلنا أن نقرر هل نريد أن نأخذ بالنظرية التي أعطت نتائج متقدمة، أم نريد أن نأخذ بنظرية أخرى لم تعط مثل هذه النتائج. فهناك اختيارات لابد منها وهذا يوجد في اللسانيات كما يوجد في الاقتصاد والسياسة إذ لابد من ربط النظر بالتطبيق. إذن، فيما يخص النظر، من حيث المبدأ، نحن نقر التعدد، ولكن عمليا لابد من الاختيار مع الاعتراف بالتعدد. وقد قلنا دائما إن فتح المجال للاجتهادات وللتعدد لا يعني ترك الفوضى وترك كل واحد يتحدث بنظرية متى شاء وإلى ما لا نهاية، ولابد طبعا من ربط هذه الرؤية وهذا التصور وهذا التنظير بأشياء عملية. فيما يخص المسائل التطبيقية، هناك بالفعل مسائل أساسية نحتاج إليها فيما يخص اللغة العربية، نحن نتحدث عنها، ولكن لابد من وجود نسق وضوابط لهذه اللغة. وهذه الضوابط قد يختلف فيها الناس، ولكن لابد أن نصل إلى اتفاق حولها حتى تكون هناك لغة. فحينما تتدخل آلات لابد من وصف نسقي للغة، وهذا الوصف النسقي يجب أن يعتمد أساسا على شيئين: ما وجد في المعاجم وما يوجد في النصوص، النصوص المكتوبة والنصوص المقروءة المنطوقة. نحن نسعى إلى بناء وصف تام للغة العربية، وتهميش بعض الأشياء في بعض الأبواب، مثل التوكيد وغيره، مما يعوق نشاط اللغة العربية والتي هي من إبداع النحاة أكثر مما هي لغة واقعة وفاعلة في التعبير. إذن، لابد من أن نضبط اللغة العربية فيما يخص وصفها عن طريق الوصف النحوي والصرفي والدلالي، وعن طريق معالجة النصوص وتحليلها ثم بالنسبة لإدخال اللغة العربية في الآلة، هناك هذه البرمجيات التي تحدثت عنها والتي أيضا تنقصنا. فحينما نريد التطور ومسايرة العصر، إذا كنت تجد بسهولة في الحاسوب مدققا إملائيا بالنسبة

للغة الإنجليزية وتجد معجما وما إلى ذلك، فإنك بالمقابل لا تجد هذه الأشياء متاحة بسهولة للعربية. هناك أشياء اقترحت، ولكنها غير كافية، ولا تعطي نتائج مرضية. على كل حال، هي اجتهادات وينبغي أن نطورها. نحن نسعى إلى بناء المحلل الصرفي الذي يمكن من تحليل الكلمة. مثلا، إذا قرأ في النص "سأكتبه"، فإنه يحلل الكلمة إلى أجزائها، ويرجعها إلى الجذر/كتب/ حتى يستطيع الطفل أن يبحث عن هذا الجذر، في المعجم. إذا وجد "ق" في النص، فإنه يستطيع أن يعيد بناء الجذر الذي هو /وقي/ وهكذا. هذه الأشياء موجودة متوفرة، وطبعا هذا يساعد في أشياء تطبيقية كثيرة من جملتها تحليل النصوص وجمع المعلومات عبر النصوص، وذلك من التطبيقات التي تمارس الآن بالنسبة للغة العربية. وهناك مشكل التعرف آليا على اللغة العربية التي تكتب بخطوط مختلفة، وليس هناك إلى حد الآن برنامج آلي مقنع يستطيع أن يتعرف على هذه الخطوط، وأن يدخلها في الآلة أوتوماتيكيا كما نستطيع أن ندخل النص اللاتيني الذي يدخل مباشرة في الآلة دون أن تقوم الكاتبة بالرقانة. ويمكن الاستفادة من النصوص المتوفرة الآن مباشرة في الآلة ومعالجتها وإدخال نصوص عديدة، وهناك إمكانات أخرى كثيرة بالنسبة للمعالجة الآلية للغة العربية.

أما بالنسبة للتعليم، فنحن نعرف أنه لم يعد كما كان، نظرا لأن دور المعلم قد تغير، وكذلك وضع المتعلم الذي أصبح يستهلك منتوجات لم يكن يستهلكها من قبل. وهناك تقنيات تعتمد على الصورة والصوت، كما هو الشأن بالنسبة لـــcassette-video، وهناك تقنيات تعتمد على الأقراص متعددة الوسائط، وهناك أدوات متوفرة للغات الأخرى ينبغي أن تتوفر بالنسبة للغة العربية حتى لا يشعر المتعلم باللغة العربية بالنقص أو أنه متخلف، مما تنتج عنه مواقف سلبية من اللغة التي يتعلمها. إذا كان الطفل يستطيع أن يمارس الألعاب

أو تعليما رياضيا وما إلى ذلك في الحاسوب بالفرنسية أو الإنجليزية دون اللغة العربية فهذا يهدد موقفه ويجعله يتخذ موقفا سلبيا. وهذا يمتد إلى الأدوات التقليدية مثل الكتاب. وهنا أشير إلى أنني فوجئت قبل أسبوع حين تصفحت كتابا للغة العربية فوجدته مليئا بالأخطاء فيما يخص علامات الترقيم. التلميذ لا يتعرف على ما هي الفاصلة، ولا يعرف ما هي النقطة، إذ هناك جمل طويلة جدا. فالطفل في سنته المدرسية الأولى لا يستطيع أن يقرأ جملا تتضمن أكثر من ست أو سبع كلمات. هذا من حيث الشكل، ومن حيث المضمون، هناك مآخذ كثيرة أيضا، إذ تقرأ مثلا نصا حول محطة القطار فإذا به يتحدث لك عن أناس يوشوشون في مكان ما بمحطة القطار، أناس يصفقون، وينسى ما هي الأشياء الأساسية التي يجب أن يوجه إليها انتباه الطفل داخل محطة القطار. لأن الطفل إذا دخل إلى هذه المحطة، فإنه ينظر إلى اللوحة التي بها مواقيت القطارات، وكذا إلى الشبابيك التي تسحب منها التذاكر. إذن يجب أن يقدم النص المفردات المفاتيح بالنسبة لمحطة القطار. وهذه الوظائف غير حاضرة في هذا النص العربي.

وخلافا لذلك، نجد أن في النص الفرنسي أشياء مضبوطة، وهو ما يستدعي أن نعيد النظر في مناهجنا وأساليبنا. لأنه عوض أن نقول إن المناهج التي وضعت لتعليم اللغة العربية هي مناهج ليست في المستوى، نتجه إلى اللغة العربية فنتهمها بأنها لغة ناقصة وبها عيوب وبالتالي عدم الجدوى من تعلمها، وكل ما يتعلق بقضية العلاقة بين اللغة والمستوى المقرون. حقيقة الآن، نظرا لظروف مختلفة، نلاحظ أن المستوى باللغة العربية ليس في مستوى المعلومات التي تلقن، وهذا راجع إلى مشكل القصور في تكوين المعلم، وتكوين المربي الذي يضع الكتاب المدرسي، وكلفة الكتاب بالنسبة للفرنسية التي ليست هي كلفة الكتاب بالنسبة للعربية. فالصورة طبعا ليست الصورة نفسها، والوسائل المستعملة ليست

هي الوسائل نفسها وما إلى ذلك.

س: ولكن هناك مشاكل تتعلق بالقوة الشرائية والمستوى التقني للطباعة، وكذلك هناك جوانب بيداغوجية، إلخ.

ج: أنا أقول إن الطفل نفسه الذي يشتري كتاب القراءة الفرنسي مثلا بـــ70 درهما هو الذي يشتري كتاب القراءة العربي بـــ7 دراهم.

س: ولكن الكتاب الفرنسي منتوج مجتمع فرنسي، على كل حال. وعندما نقارن فنحن كما نعلم، نقارن بين المجتمع المغربي في مستواه العام وبين المجتمع الفرنسي التقدمي.

ج: أنا لا أقارن بين المجتمع الفرنسي والمجتمع المغربي، أنا أتحدث عن الطفل المغربي الذي يستعمل الكتاب الفرنسي والكتاب العربي. ذلك أن الطفل الذي يشتري الكتاب الفرنسي بـــ70 درهما وهو ذو جودة طبعا، يشتري الكتاب العربي لكن بـــ7 دراهم. وهذا يحدث خللا، لأن الطفل لا يعرف أن المشكل مشكل كلفة وإنما يقول: هذا الكتاب أحسن من هذا الكتاب وموقفه هذا يتحول إلى موقف من اللغة. إن الأساسي في تقدم اللغة أن تكون مواقف الذين يستعملونها مواقف إيجابية لا مواقف سلبية. ذلك أن عددا من المربين يشتكون من أن الأطفال لا يريدون تعلم العربية. وحينما تبحث في حقيقة أسباب هذا تجدها مرتبطة بعدد من الظروف السيئة التي تقدم فيها العربية. فما أقوله هو أن هذه الظروف يجب أن نتحكم فيها وألا نحكم على العربية انطلاقا من الظروف السيئة التي تقدم فيها على أساس أنها لغة مشاكل.

س: بمناسبة حديثكم عن البرمجيات الحاسوبية، يهمنا أن نعرف رأيكم في المؤسسات الموجودة بالمشرق العربي، مثل مؤسسة العالمية، وغيرها من المؤسسات الأخرى التي تقوم بإعداد برمجيات اللغة العربية. كما يهمنا معرفة رأيكم في

مدى مواكبة هذه المؤسسات لعالم المعلوميات المتجدد، وكذا دور المغرب على المستويين الرسمي وغير الرسمي، وبصفة خاصة معهد الدراسات والأبحاث للتعريب في هذا المجال.

ج: بالنسبة للبرمجيات التعليمية، هناك بعض الشركات العربية تجتهد وتقوم بتهييئ عدد من البرمجيات، منها ما هو صالح ومنها ما هو أقل صلاحية. على كل حال، هذه المجهودات ينبغي تشجيعها. في جميع الدول، لابد من تعدد المنتوجات، لأن الكم هو الذي يمكن من الكيف. فإذا أخذت مثلا، برنامجا للترجمة من الإنجليزية للفرنسية، تجد عددا من المنتوجات بالنسبة لهذا النوع من البرمجيات. فليس هناك منتوج واحد، ونحن في المغرب ننوي إن شاء الله، في إطار معهد التعريب، إنتاج نماذج من هذه البرمجيات. ولن ننتج جميع البرمجيات أو كثيرا منها الآن، نحن في بداية الطريق، ونريد إعطاء نماذج. وعلى مستوى البحث النظري، قمنا بإصدار "مجلة أبحاث لسانية"، وفيها بحوث أساسية، وأخرى تطبيقية حول اللغة العربية ومقارنتها باللغات الأخرى. هذا العمل أساسي لابد منه لنقوم بإنتاج في مستوى عال للباحثين والخبراء الذين يتحدثون عن لغاتهم. أما العمل في مجال المصطلح، فهناك نماذج لكتب ستصدر قريبا، منها: معجم المعلوميات، الذي يعد عملا أساسيا، ومعجم للقوات المسلحة الملكية، ومعاجم أخرى في طور الإنجاز، تمثل نماذج للطريقة التي رتبناها لوضع الاصطلاح. وفي المجال التعليمي، أحدثنا وحدة تعمل حاليا في اتجاهين: الاتجاه الأول يتمثل في وضع منهجية لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها مع الأدوات الضرورية لهذا التعليم، وكذلك سنشرع في برنامج نشر اللغة العربية للطبقات غير الميسورة ابتداء من هذه السنة. هذه الأشياء سنقدم فيها نماذج بالنسبة للأقراص والبرمجيات. معهد التعريب يحاول أن يشتغل على ما هو ذو مستوى

عال، حتى نقدم أولا نماذج، ونشتغل كذلك على ما هو معقد ولا يمكن أن يشتغل عليه إلا الخبراء. وقريبا سنعرض بعض هذه المنتوجات الخاصة بالمعالجة الآلية، وفيما بعد طبعا، ستنكب الوحدات التطبيقية على بلورة هذا الإنتاج في المجال التطبيقي. لكن الآن، ونظرا للإمكانات المحدودة نريد أن نكتفي بإعطاء نماذج لما يمكن أن نقوم به. فإذا لاقت هذه المنتوجات صدى، يمكن أن نعمم، لأن التعميم سهل نسبيا وإن بشروطه. ولكن قبل هذا، يجب أن ينظر الإنسان إلى بعض النماذج المنفردة. طبعا للمغرب سبق في مجال التنظير والمعرفة اللسانية، ومعرفة اللغة العربية إلى غير ذلك، ولكن هذا السبق يجب أن نحوله في ميدان تحضر فيه مختلف القطاعات. وقد تكون شركات شرقية لها قدرة تسويقية أكثر مردودية في هذا المجال. ويجب ألا ننسى أن معهد الأبحاث والدراسات للتعريب هو معهد تابع للجامعة، وتابع لوزارة التعليم العالي، وله شروط ومتطلبات الجامعة، بمعنى أنه لا يتعامل مع المجالات إلا من منظور جامعي، وربما أخذ هذا التوجه، مع الإدارة الجديدة، طابعا أكثر حدة. لأنه لا يريد أن يركز على المنتوجات أو على بيعها أكثر مما يريد أن ينير الطريق فيما هو شائك والذي يصعب على عامة الناس تناوله. طبعا تعريب بعض البرمجيات من حيث المبدأ هو عمل سهل، المشكل هو أن نشجع الشركات التي تقوم بهذا على القيام به، وأن نوجد سوقا لمنتوجاتها، وهذا يتعلق بتدخل الدولة لإيجاد منفذ لهذه المنتوجات. وطبعا ستجد لها منفذا أو سوقا حينما يقع طلب على منتوجاتها، والطلب يقع في المحيط المغرب الذي يتوقف على تدخل الدولة وسياستها. ونحن نشتغل أساسا لتهيئة اللغة العربية أولا، وضبط نظامها وتسهيل تعلمها، وثانيا، وفيما يخص القرارات، إذا طلب منا رأي فسيكون رأينا بحسب ما اشتغلنا عليه من أبحاث وما نعرفه من معطيات حول اللغات، وحول وضع اللغة العربية. وهذان المجالان

مختلفان. إن ربط المعهد بالجامعة هو اختيار. في بعض الأحيان تكون هذه المكاتب مرتبطة بالسلطة الحكومية التي يكون لها حق القرار والتدخل في إصدار القرار في الشؤون اللغوية، كما يوجد في كندا أو سويسرا أو غير ذلك. لكن في المغرب يكاد المعهد يكون أقرب إلى الجامعة منه إلى مجال القرار.

س: نستكمل، الأستاذ الفاسي، الصورة بطرح السؤال التالي: هل تشعرون الآن، وقد تسلمتم إدارة المعهد بالارتياح فيما يخص الموارد المالية والمسائل المادية للعمل والتأطير العلمي والإداري بما يرفع العوائق لتحقيق الأهداف؟ وما حدود العلاقة بين معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وباقي المؤسسات الأخرى (وزارات وكليات ومؤسسات اقتصادية وإدارية؟) وبالتالي هل تستفيد هذه المؤسسات من نتائج أبحاث المعهد؟ وهل هناك إطار قانوني ينظم هذه الاستفادة؟

ج: فيما يخص الموارد المالية، نحن بالتأكيد دائما، في حاجة للمزيد من الموارد قياسا بما هو متوفر الآن. ولكن هذه الموارد هي بحسب الخطط، وقبل الموارد المالية، هناك الموارد البشرية، والمعهد له طاقات بشرية محترمة من حيث التجربة العملية المكتسبة، ولكن هذه التجربة العملية هي في الواقع تجربة في مجال الاصطلاح، وفي الكتابة. أما التجربة بالنسبة للمنظور فتحتاج إلى تطعيم الطاقات البشرية التي تتجه نحو ما أسميناه بالذكاء؛ أي الاشتغال على ما كان يسمى بعبقرية اللغة أو النظام أو التقنيات أو الصورنة أو الخصائص الرياضية للغة إلخ. ونحن حاليا بصدد محاولة الحصول على متخصصين في الرياضيات والمعلوميات وغيرها من المجالات التي لم تكن مدمجة في أساس عمل المعهد لأنها معلومات نظرية وليست معلوميات تطبيقية فحسب. هي مجالات لم يقع التركيز عليها في الماضي، ولكنها أساسية لتكوين معهد يشتغل على اللغة العربية في

المستوى الذي يطمح إليه، هذه الموارد البشرية في تصورنا من شأنها أن تخلق إمكانات مادية في المستقبل، طبعا العلاقة بينهما علاقة عضوية، ونحن نتساءل دائما بماذا نبدأ؟ أحيانا نريد أن يشتغل معنا مختص فيقول لا يمكن أن أشتغل ب5000 درهم شهريا بينما أنا أتقاضى راتبا أعلى من ذلك بكثير. وجدنا أشخاصا مختصين في مجالات معينة يشتغلون في فرنسا براتب شهري قدره 20.000 فرنك فرنسي. هناك مشاكل مادية لا شك أن لها أثرها، ولكن مع ذلك هذا لا يمنعنا من أن نتقدم في خططنا بالنسبة للمؤسسات، لنا علاقات مع مؤسسات وطنية، وخارج الوطن نسعى إلى توسيعها، وكذلك مع عدد من المؤسسات داخل الإدارة المغربية والوزارات المختلفة عن طريق الوزارة الوصية. نحن نشتغل مع عدد من المؤسسات، خصوصا في مجال الاصطلاح، وقد عرضت علينا الاشتراك في إنتاج برمجيات معربة، لدينا طلب كبير ونحن لا نريد أن نركز على الاصطلاح فقط. إن للتعريب مجالات مختلفة ونسعى إلى أن يكون هناك توازن. لقد اشتغلنا مع مكتب التكوين المهني لإنتاج عدد من المعاجم المزدوجة، واشتغلنا مع القوات المسلحة الملكية، ونشتغل مع مؤسسات بنكية ومع مؤسسات أخرى لإنتاج معاجم مزدوجة. والآن، لدينا طلب لإنتاج معاجم ثلاثية. وهذا يدخل في إطار الاتفاقيات التي يمكن أن نعقدها بصفة قانونية مع المؤسسات الوطنية والخارجية.

س: في هذا المستوى بالذات، هل يمكن أن نتحدث عن وجود نوع من التنسيق بين معهد الأبحاث والدراسات للتعريب ومكتب تنسيق التعريب؟

ج: حاليا، ليس هناك تنسيق بمعنى الكلمة ولكن هناك تعاون وتبادل للوثائق إلى أن يستقر هذا المكتب على وضع واضح، حيث إن وضع هذا المكتب في أخذ وردّ، ولكننا أوصينا باستمراره. هذا بالنسبة للعنصر الأول. وأما

العنصر الثاني، فإذا تأكد هذا الاستمرار فإننا نفكر في وضع خطة للتعاون بيننا وبين هذا المكتب، حتى يتم التنسيق بين ما ننتجه وبين ما ينتجه إخواننا في العالم العربي لتعميم الفائدة في نشر اللغة.

س: بالنسبة لمشكل تعريب التعليم العالي، أي تدريس المواد العلمية باللغة العربية في الجامعات، هل يمكن القول الآن، إنه من الممكن القيام بعملية التعريب دون عوائق أو إشكالات خاصة فيما يتعلق بالجانب الذي يهم المعهد وهو جانب المصطلحات؟

ج: طبعا، إذا أجبت، ستكون الإجابة مرتجلة. وأنا لا أريد أن أدخل في مجال الارتجال. من حيث المبدأ، إن تعريب التعليم العالي في أي مجال من المجالات لا يطرح مشكلا. يمكن أن نعرب الفيزياء أو الاقتصاد أو الطب. هناك أولا ثروة مصطلحية متوفرة يمكن جمعها وفرزها وتنقيتها، كما أن هناك التعليم الذي يمكن أن يتم ببعض المراجع الأساسية، كفرش للعبارة العربية، على أساس أن تكون هناك مراجع أخرى كثيرة باللغات الأجنبية وهذا شيء ممكن. وفي رأينا لا يطرح أي إشكال، هناك حلول وإمكانات كثيرة، هناك التعريب المطلق وهناك التعريب المدعوم، بمعنى أن هناك تعليما باللغة العربية وتعليما باللغة الأجنبية أيضا. وهناك حلول كثيرة وسيطة بين الحلين. وتفاصيل خطة التعريب يجب أن تدرس دراسة مفصلة حتى نرى ما هي المشاكل العملية والفعلية، وحتى تكون الحلول مدروسة في إطار خطة للتدخل في هذا المجال أو ذاك. ولكن من حيث المبدأ، ليس هناك عائق أمام هذا العمل، قد يطرح مشكل المعلم أو الأستاذ باللغة العربية أو مشكل المراجع، لكن هذه القضايا يجب أن تدرس لأنها قد تكون معوقات فعلية أمام إنجاح الخطة أو عدم إنجاحها ولكن هذه أمور تفصيلية. ما يمكن أن أوصي به هو ألا نعرب أولا ثم نفكر ثانيا في المشاكل. التفكير في المشاكل

يجب أن يكون سابقا، لأن أي خطة للتدخل يجب أن تكون مدروسة وجاهزة قبل أن يقع التدخل، وطبعا من الضروري أن يكون هناك دعم للتعريب بتعليم اللغة الأجنبية أو باللغات الأجنبية التي يحتاج إليها المتخصص.

س: ونحن نتحدث عن التعريب، وأفق التعريب في الجامعة، هل يمكن أن تقوّموا لنا بعض تجارب الدول العربية في هذا المجال ونذكر هنا بصفة خاصة، تجارب دول المغرب العربي، وسوريا؟ وإذا سمحتم ما هي في نظركم المبادئ العامة لاستراتيجية تستهدف تعريبا ناجحا للتعليم العالي والبحث العلمي والحياة العامة؟

ج: يصعب علي أن أقدم تقويما للتعريب في سوريا مثلا، لأن هذا مرتبط أولا بوسائط كثيرة متعددة يصعب حصرها وتعدادها والحكم عليها عن بعد. ما يمكنني أن أفعله هو أن أقوّم تجربة بالمغرب في مجال أعرفه وهو مجال اللسانيات التي تدرس باللغة العربية حيث يمكن أن أؤكد أن المكون باللغة العربية وفي الظروف التي تكون فيها مثلا، في كلية الآداب بالرباط وحسب المحتوى، يكون تكوينه في كثير من الأحيان أحسن من التكوين الذي يتلقاه في شعبة أجنبية، والدليل على هذا هو طلب الجامعات الوافر لهؤلاء الطلبة. وحتى الجامعات الأجنبية تطلب أن يلتحق بها هؤلاء الطلبة. في فرنسا أو هولندا وفي الولايات المتحدة الأمريكية، ليختصوا في العربية وينجزوا بها أبحاثا متقدمة، وبشهادة الخبراء الأجانب، الذين قدموا للمغرب للمشاركة في منتديات مختلفة، وشهدوا بالمستوى العالي للنقاش الذي يظهره المكونون في مجال اللغة طبعا. هذا التكوين كما قلت تكوين باللغة العربية فقط، ولكنه تكوين مدعوم من حيث المراجع باللغة الإنجليزية وباللغة الفرنسية واللغة الإسبانية وغيرها من اللغات التي يعرفها الطلبة. إذن هناك فرق بين اللغة وبين عالم المعلومات، فإذا توفر عالم المعلومات

وعالم المرجعيات وظروف المرجعيات والحيثيات المرجعية التي يحتاج إليها التكوين، فإن التكوين باللغة العربية سيكون تكوينا موفقا. قد يكون التكوين باللغة الأجنبية كذلك موفقا، ولكننا بصدد مناقشة الاستدلال الذي يقول بضرورة المرور باللغة الأجنبية للحصول على تكوين سليم. نقول لا، إن هذا الاستدلال غير قائم وإن هذا المنطق غير سليم. ويمكن للمغربي إذا توجه إلى المرجعيات الأجنبية أن يحصل على تكوين لسان عربي سليم، يمكنه من التقدم والانسجام أكثر.

س: نظمتم مؤخرا ندوات تتعلق بتمكين العربية وتطويعها كما شاركتم في ندوة أخرى عقدت بماليزيا حول "اللغة العربية في القرن الحادي والعشرين". الأستاذ عبد القادر، ما هي التوصيات الصادرة عن هاتين الندوتين؟ وكيف تنظرون، بصفة عامة إلى مستقبل لغة الضاد في القرن القادم بمعطياته المميزة الخاصة؟

ج: كما أشرت، ندوة أبريل المنصرم تمحورت حول مشكل تمكين اللغات والتكنولوجيا والاتصال، وبصفة خاصة، تركزت حول كيف تتمكن اللغة وخصوصا اللغة العربية في محيط اللغات الأجنبية وفي المحيط التكنولوجي. وقد شارك في الندوة حوالي 80 متدخلا، وأسفرت عن نتائج إيجابية تهم اللغة العربية والبحث فيها والنقاش حولها. وخلال هذه السنة بمجرد ما ننتهي من مراجعة نصوص ووقائع هذه الندوة سنعمل على نشرها. لقد تطرقت هذه الندوة لمواضيع مختلفة آلية وتعليمية ونظرية وتطبيقية ونتمنى أن نسير في هذا النهج. والمغرب مقبل على تنظيم ندوة، هذه السنة، وبالتحديد خلال شهر مارس، وذلك في إطار مؤتمر اللسانيات التوليدية بالمغرب، ولاشك أن النقاش سيتركز حول التقدم النظري والتقني وغير ذلك. وأما ندوة ماليزيا، فقد كانت

في الحقيقة ذات أهمية بالنظر للمواضيع التي تطرقت إليها، بل إنها جمعت لأول مرة، في رأيي، مجمعا كبيرا ومتفردا حول قضايا اللغة العربية في العالم الإسلامي، والذي يعبر عن إحساس هذا الأخير بأهمية اللغة العربية باعتبارها مكونا أساسيا من مكوناته، إضافة إلى الإحساس بأهمية البحث التقني والتطبيقات التكنولوجية على اللغة العربية. وبعبارة أوضح، فإن النتيجة التي خرجت بها الندوة تتمثل أساسا في أن اللغة العربية مكون أساس للكيان الإسلامي، وبالتالي فإن البحث فيها يصبح واجبا أساسيا. وعلى هامش الندوة، زرنا البناية الجديدة للجامعة الإسلامية الماليزية الدولية، ورأينا كيف أن هذه الجامعة اختارت اللغة العربية لغة أولى، واختارت اللغة الإنجليزية لغة ثانية داعمة لها. وتدرس في هذه الجامعة جميع التخصصات بما فيها الطب والاقتصاد والعلوم الاجتماعية والإنسانية، وقد أقيمت البناية على أساس الاحترام للأصول المعمارية الإسلامية، وستكون مفتوحة في وجه الذكور والإناث معا. إن هذه الجامعة تمثل نموذجا من النماذج التي يمكن أن يحتذى بها في المستقبل نظرا لأنها تمثل نموذجا لعالم إسلامي متفتح، وأهمية هذه الجامعة مستمدة أساسا من أنها تجمع بين أبعاد الهوية التي تحدثت عنها وبين الانشغال بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية. وستكون نموذجا للمزاوجة بين الإسلام من جهة وبين العصر من جهة أخرى. ولا يسعني إلا أن أتمنى لها النجاح. وإذا تركنا ماليزيا وانتقلنا إلى المغرب، فإننا نتمنى أيضا، في إطار جامعاته القائمة الآن والمختلفة المشارب والتوجهات، أن يحل إشكال المزاوجة الحل الصحيح، وأن يستفيد من بعض مناطق السبق التي يوجد عليها المغاربة والتي تمثل فرصة حقيقية بالنسبة للمغرب ليدخل العالم العصري من باب واسع. ولنا أن ننفتح، ولنا أن نرتبط بالشبكة الدولية، وهذا لا ينفي تشبثنا بقيمنا وبأصالتنا العربية الإسلامية.

تصور تعددي لتدريس اللغات[3]

س: دافعتم، أستاذنا، في كثير من أعمالكم عن تصور تعددي لتدريس اللغات ولغات التدريس بوضع خطط إجرائية لتحيين مبادئ الميثاق الوطني للتربية والتكوين فيما يخص وضعية اللغات في التعليم، هل ترون أن الاستراتيجيات المعلنة في اتجاه أجرأة مبادئ الميثاق في هذه المسألة منسجمة مع طرحكم؟

ج: شكرا على الاستضافة في "مبادرات".

فيما يخص جانب التعدد اللغوي، أو التوجهات اللغوية في المغرب، وخاصة في مجال التربية والتعليم في الميثاق، بدأت بعض الاختيارات والخطوط الواضحة تتبلور على أساس سياسة لغوية واضحة، وهذه الأخيرة مبنية على ثلاثية لغوية فيها أولا اللغة الوطنية الرسمية، وهي اللغة العربية، مع تعزيزها ودعمها وتحسين النهوض بها وتأهيلها وتأهيل مدرسيها والأدوات التعليمية التي يمكن أن توظف في النهوض بها. هناك اللغة الأجنبية التي ستكون أساسية في اكتساب المعارف وفي التكوين بصفة عامة. ثم هناك اللغة الأم بالنسبة

3 نشر هذا الحوار بمجلة *مبادرات تربوية*، التي تصدرها أكاديمية سوس ماسة درعة، العدد 1-2، 2007، أجرى الحوار امحمد الملاخ وفؤاد بن أحمد.

للمازيغيين. إنها ثلاثية قائمة على الحق في اللغة الرسمية واللغة الأجنبية واللغة الأم، هذا الفرش يبدو معقولا ويتلافى الاختلالات التي تمت في السابق، إما في اتجاه الأحادية اللغوية التي تعتبر غير معقولة، لأنها تجعل الإنسان لا يمتلك ما يكفي من اللغات، ويخل بالغلاف المعقول الذي تتطلبه من جهة الهوية، وكذلك المعرفة المحلية والفكر المحلي. لابد أن يكون هذا الفكر وهذه التربية الثقافية مرتبطين بلغة تحملهما، وهذه اللغة هي العربية التي كانت حاملة عبر العصور لعديد من الوظائف العلمية والمعرفية. إلى جانب ما ذكر، لابد أن يكون التلميذ ضالعا في هذه اللغة، وفي الآن نفسه ينبغي أن يتمكن من اللغة الأجنبية، ويمكن أن يقوم نقاش حول اللغة الأجنبية. كانت هناك اختيارات في الميثاق وهي ضرورة تملك الطفل للغتين أجنبيتين على الأقل، و لم يحدد الميثاق لا اللغة الأجنبية الأولى ولا الثانية، وظل الاختيار مفتوحا بحيث لم ينظر إلى أي لغة من اللغات هي الأجدر أن يتعلمها التلميذ المغربي. وإلى جانب هذا البند المتعلق اللغة الأجنبية، هناك اللغة المازيغية التي حدد لها الميثاق موقعا، لأنها رافد ومكون من مكونات هوية المغاربة، بحيث ينبغي تفادي ما حصل في الماضي من عدم العناية بهذا الرافد وبالتالي أدمجت المازيغية في التعليم. هذه إذن هي الرؤية الثلاثية التي أوضحتها بصفة أكثر دقة في بعض الأبحاث والحوارات، ويبدو هذا الغلاف اللغوي معقولا من حيث المبدأ، إلا أنه مع الأسف لم يمارس. لقد وقعت بعض الميوزات في التطبيق التي من شأنها أن تحدث اختلالات أسس الميثاق أساسا لتجاوزها، وكذلك بالنسبة للغة العربية لم يمارس أي عنصر من العناصر التي دعا الميثاق إلى القيام بها، وتنسحب نفس الملاحظة على اللغة الأجنبية (الفرنسية) التي أدمجت في السنة الثانية من التعليم الابتدائي، لكنها لم تمارس على مستوى الجودة التربوية وجودة طرق التدريس. وبالنسبة للإنجليزية، الملاحظ أنه لم تدخل في

الإعدادي أو الثانوي بالصيغة اللازمة. وقد وقع تصحيح في السنة الماضية لهذا المسار حيث دخلت في السنة الثالثة إعدادي وكان من المفروض أن يقع في كل سنة النزول بسنة، وهذا بطبيعة الحال لم يكن سليما لأنه من المفروض أن تدخل الإنجليزية من السنة الأولى إعدادي، وتصعد في التسلسل بصفة طبيعية. وفي مجال تدريس اللغات هناك أشياء متعددة لابد من معالجتها، وعلى رأسها التعدد اللغوي، والصيغة المتبناة لأجرأته. فالطفل يتعلم ثلاث لغات في المرحلة الأساسية إلى حدود خمس عشرة سنة، مما يعني أنه في مرحلة قصيرة سيكتسب مجموعة من اللغات. ونعرف انطلاقا من الدراسات والأبحاث أن التعليم المتعدد له كلفة نفسية، وبالتالي إذا لم يكن التمكن كافيا في الأدوات والآليات البيداغوجية وطرق التعليم فسيؤدي حتما إلى عدم اكتساب مقنع لأي من اللغات. وكما هو معلوم جل علماء النفس اللغويين ينصحون أولا بضرورة التمكن من لغة أولى حتى يحصل نضج في الملكات المعرفية المقترنة بها ثم بعد ذلك يتم الانتقال إلى لغة أخرى، وعلاوة على ذلك فإن التعليم المتعدد من الأفضل أن يكون مقرونا بمحيط أمثل. فالأب إذا كان يتكلم لغة والأم تتحدث لغة أخرى، ثم هناك لغة مختلفة في محيط المدرسة، كل ذلك ينتج خلطا بين لغة محيط معين ولغة محيط آخر. وبالتالي يقع اختلال في المحيط الطبيعي للتلميذ، ولن يكتسب لغتين إلا إذا لم يكن الخلط المشار إليه واردا. ويترتب عن هذا الوضع اختلال في امتلاك اللغات. وهو ما نشهده الآن في حقل التعليم، لأن التلميذ لا يتمكن بما يكفي من أية لغة، وهذا يؤثر على كفاياته التعليمية للمعارف. الشيء الأساسي في التعليم المتعدد يكمن في ضرورة بنائه وفق صيغة اقتصادية بحيث إذا تعلم التلميذ شيئا في لغة يجب ألا يكرره في لغة أخرى، وإذا طور التلميذ كفايات ينبغي أن تكون كفايات عَبْرية transversale حتى لا يكرر تطوير نفس الكفايات بالنسبة

لكل لغة على حدة. فالتعليم المتعدد له ضوابطه، ولقد نصحنا في لجنة البرامج أن تطور الكفايات العبرية وأن يقع تنسيق بين مختلف مدرسي اللغات حتى يستعملوا طرقا متماثلة، وحتى يطوروا آليات متجانسة بالنسبة للغات مختلفة لكي لا يكون ميز للغة ضد لغة. وبيان ذلك أنه إذا استعملت في لغة وسائط تعلمية جذابة، وفي لغة أخرى استخدمت طرق متخلفة، فالنتيجة أن المتعلم سيطور مواقف سلبية من اللغة الأخرى، وبالتالي يفقد تدريجيا حوافز تعلمها. وفي هذا المحيط كما نعلم للغات الأجنبية من يدعمها، فالهيئات الفرنكفونية تدعم الفرنسية وكذلك بالنسبة للإنجليزية. لكن اللغة العربية في كثير من الأحيان لا تجد من يدعمها، ولا توفر الوسائط اللازمة للنهوض بها، وينسحب هذا الحكم على كثير من البلدان العربية. وعلى سبيل المثال، نجد في المغرب أن الإدارة المغربية لا تسهل الحصول على هذه الوسائط وإن كانت موجودة في بعض الدول العربية، ومن مظاهر هذا الاختلال أيضا أن اللغة العربية لم تدخل في المغرب إلى الحاسوب بسهولة، وكذلك إلى الهاتف الجوال. كل ذلك يجعل اللغة تتعطل بخلاف ما يوجد عليه الأمر في بعض الدول العربية التي هي دول منفتحة اختارت التعدد، لكنها تستعمل العربية وتحظى لديها بمكانة لا بأس بها مقارنة باللغات الأجنبية. معنى ذلك أنه لابد من مجهودات متعددة لإنجاح الاختيار التعددي لأنه لا أحد يفكر في الرجوع إلى الأحادية اللغوية، ومن جهة أخرى ينبغي أن نعي أن المشكل لا يتعلق فقط بمجرد قرار التعدد وإنما يتعلق أيضا بإنجاح هذا القرار بكل الإجراءات العملية والبحث والدعم في مختلف جوانبه.

س: اقترحتم في إطار تمكين وتعزيز اللغة العربية في المراحل الأولى للتعلم "الإغماس المبكر" نظرا لكون اختيار التعدد اللغوي في المراحل الأولى لتعلم اللغة

ينتج عنه اختلالات واضطرابات تعلمية، إلا أننا نرى أن الاختيار المتبنى في تدبير المحيط اللغوي داخل المدرسة الابتدائية مؤسس على فلسفة مغايرة. ألا يعني ذلك أن سياسة تدبير التعدد بنيت على اعتبارات غير ذات صلة بنتائج علم النفس اللغوي والأبحاث السوسيولسانية؟

ج: فكرة "الإغماس المبكر" مرتبطة أولا بالتعليم الأولى أو ما قبل التمدرس. ففي إطار الميثاق، دافعنا عن فكرة أن التعليم ينبغي أن يكون مبكرا ومعمما، لأن التلميذ الذي يدخل إلى المدرسة متأخرا يأخذ عادات كثيرة غير سليمة مما يجعله يتعثر في مساره التعلمي.

فالإغماس المبكر يتحدد في البداية في هذا المستوى، ثم من السنة الأولى ابتدائي إلى ثمان أو تسع سنوات، حيث تعد هذه الفترة أساسية للإغماس، لأن ذهن الطفل يكون حينذاك لينا وجاهزا لتعلم لغات متعددة، وخصوصا ما يتعلق بتعلم اللغة الأم. يمكن التغلب على الازدواجية أو الثنائية المبكرة بالنسبة للغات الهوية عند المتعلم المغربي في هذه المراحل الأولى، فمن حيث المبدأ لن يضيع الطفل في لغته الأم، ولن يضيع كذلك في اكتساب اللغة العربية الرسمية. ونضيف أن هذا البرنامج الإغماسي يحتاج إلى أن يحظى بعناية تربوية فائقة، فالأصل أن يكون التعلم في البداية بلغة واحدة، وكل ما يروج من أن الطفل يمكن أن يكتسب عدة لغات مجانب للصواب، إذا ما اعتبرنا الظروف المحيطة والإمكانات المتواضعة لكافة الأسر المغربية، حيث إن التعليم المبكر يمكن أن يتغلب على هذا المشكل ويتيح الفرصة للأسر المغربية التي لا تمتلك إمكانيات مادية، ولذلك أدرجنا التعليم الابتدائي والأولي في إطار تكافؤ الفرص، فهو تكافؤ في مجال اللغة، علاوة على أنه فرصة للتعلم الناجح في اللغة الأم وتطوير الملكة في اللغة الرسمية الوطنية، وفي مراحل لاحقة يتم تطوير هذه الملكة في اللغات الأجنبية. لقد

دعوت قبل الميثاق إلى الإغماس المبكر للتلاميذ حتى يتمكنوا من اللغة العربية في طفولتهم الأولى، لأنه إذا انتقلنا إلى الطفولة الثانية، فإن الطفل يكتسب عددا من العادات التي تعيق تعليمه في المراحل اللاحقة.

س: تشددون في كتاب "اللغة والبيئة" على ضرورة تحقيق الذكاء في تدبير الشأن اللغوي والتربوي بشكل عام من أجل تحقيق تموضع فعال بالنسبة للحاضر ولتغيير الرؤية والتصور باستمرار. لنخصص النقاش في المسألة أكثر، بحكم انشغالكم بقضايا تمس الحقل التربوي، هل تعتقدون أن المبادئ التربوية الجديدة في مشروع الإصلاح تتجه نحو خلق سياق ملائم لتحقيق الجودة؟

ج: بطبيعة الحال، مشكل الجودة مشكل أساسي، لأنه بدونها ستضيع الفرص التي تحدثنا عنها، وسيظل الفرق قائما بين المدارس العمومية والمدارس الخاصة التي يذهب إليها أبناء الميسورين. ينبغي أن تعود الجودة إلى التعليم العمومي، ولابد أن تدعمها بيئة ملائمة خالية من التراعات اللغوية. فإذا نظرنا إلى تاريخ التعليم في المغرب، وتحديدا تاريخ اللغة في النظام التربوي المغربي من الاستقلال إلى الآن، سنجد أن هذه المرحلة -خلافا لمغرب ما قبل الاستعمار حيث لم تطرح مسألة تغير اللغة- اتسمت بالتراع حول لغة التدريس، هل تكون العربية أم الأجنبية، ثم بعد ذلك دخلت عناصر جديدة: قضية تدبير المازيغية.

وتطرح قضية الدارجة بين الفينة والأخرى، وهي قضية موروثة عن الفترة الكولونيالية، فهذا التروع الميزي للمسألة اللغوية يشوش بصفة دائمة على المتعلم، وقد ذكرت ذلك بكل تجرد. وخلافا لما يزعمه الناس أن التعريب أساس التخريب، فبالرغم من كل المشاكل التي خلقها التعريب نظرا للارتجال الذي طبعه، حقق بعض الأشياء للمغرب من جملتها أن المغربي صارت له استقلالية عن الأجنبي، وظهرت بالموازاة مواقف وفكر وثقافة جديدة تبلورت داخل هذه

اللغة. فالمغرب سجل هذه الاستقلالية النسبية بالنسبة للشرق والغرب على حد سواء، لم نعد مستهلكين فقط في مجال الثقافة، وأشدد على مسألة بالغة الأهمية، وهي أننا لم نشهد أن المغربي حقق الاستقلالية بلغة أخرى. فأنا لا أعادي المكتوب باللغة الفرنسية، أنا أكتب بالفرنسية والإنجليزية وكذلك العربية، فالمسألة ترتبط في العمق بتوطين المعرفة، وتحقيق الاستقلالية الجماعية. وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار تعزيز مكانة اللغة العربية بين مستعمليها. إلى حد الآن، لم يقم أحد بتقييم موضوعي للمشاكل التي خلقها التعريب، وما يخشى من هذه المواقف المتسرعة هو أن تقابل بمواقف متسرعة مضادة.

وإذا ما نظرنا إلى وضع اللغة في تاريخ التعليم ستجد وضعا مختلا، يأتي وزير للتربية والتعليم فيعرب، ويأتي آخر فيغير المسار. والمغرب فيما يزيد على الخمسين سنة عاش في ظل هذه التقلبات.

ومن بين الأشياء المهمة التي جاء بها الميثاق على مستوى المبدإ، وكنا نتمنى أن تبلور على مستوى واقع الإجراء، هو اختيار سياسة قارة وواضحة في مجال الاختيارات اللغوية، ثم الانتقال بعد ذلك إلى تطبيقها، دون أن نظل في بخس دائم لهذه اللغة أو تلك، أو نبذ هذه اللغة أو تلك، وكل هذه الأشياء لم نستطع أن نحلها على مستوى الممارسة، وإن كنا ننادي بالتعدد على مستوى الخطاب. فإن ممارستنا لم ترق بعد إلى التعدد لا في اللغة ولا في الرأي. فمن جملة الأشياء التي ينبغي أن تنمو عليها ناشئتنا تكوين الشخصية بتكوين الرأي وقبول الرأي الآخر، ليس هناك تربية بدون قيم، ولا بدون فلسفة. هناك جوانب نفسية لشخصية المتعلم، وكذلك جوانب جماعية. إلى حد الآن، لا نلمس تثمينا للغات الهوية على أرض الواقع والممارسة، أنا أشك أن الذين ينادون بالتمزيغ يثمنون المازيغية في أعماقهم وفي ممارستهم. بالنسبة للغات الأجنبية، هناك استلاب في كثير من الأحيان، وانطواء في أحيان أخرى، ليس هناك مواقف فعلية، نحن

بحاجة إلى هذه الممارسة وبالأخص في مجال التعليم حتى نكون بيئة ملائمة للتعليم تحل فيها قيمة محبة هذه اللغات، وهذا هو الحافز الأول لتعلمها، لأننا إذا بخسنا واحدة من هذه اللغات، فإن المتعلم سيفقد حافز تعلمها، وإذا فقد المتعلم الثقة في هويته فإن هذا يخلق مشاكل في شخصه وفي تعلمه.

أنا لا أتردد في القول إن النخبة المغربية في تدهور مستمر في تفكيرها واختياراتها، إذا رأينا مواقف النخبة في بداية الاستقلال وحتى السبعينات وما بعد، كان هناك شبه إجماع إن لم يكن إجماعا على أن التعريب خيار مطلق ووحيد لا يناقش، ونجد نفس النخبة تغير موقفها دون تبرير وأحيانا بطريقة فوضوية غير مقبولة. النخبة إذا اختارت فهي تختار بأساس، وإذا غيرت فيجب أن تغير على أساس، وهنا التغيير يكون تدريجيا بحيث يؤسس على البيداغوجية المناسبة. وأن نقفز من الموقف المتطرف في الأحادية (التعريب) إلى موقف آخر في الأحادية غير ممكن وغير نافع. لابد أن تعطي النخبة المثال في الالتزام وفي الاختيار. وفي العلاقة بين الخطاب والممارسة. هذا لا نجده في كثير من الأحيان لدى نخبتنا التي لها مسؤولية في أن تكون قاطرة بالنسبة للمجتمع في اختياراته وأفكاره. طبعا، هناك مسوؤلية الدولة والأحزاب والجمعيات، لكن هناك مسؤولية النخبة التي لا زالت إلى الآن تتخذ مسارا لا أتردد أن أقول إنه أناني، لا يأخذ بعين الاعتبار المصلحة الجماعية، أي مصلحة المجتمع، فالقيم تتدهور، هناك الكثير من الأشياء تجعلنا لا ننمو. مؤشرات النمو البشري في المغرب ضعيفة مقارنة بأضعف البلدان، وهذا لا يمكن أن يكون دون انعكاسات في حقل التربية والتعليم، لأن هذه النخبة موجودة في التعليم، وفي أطر التدبير وأطر السياسة، وينبغي أن تكون مالكة لاختيارات جامعة بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية.

س: يبدو أن تطوير المجال التربوي في السياق الراهن محكوم بإيجاد

توازنات دقيقة بين التدفق الهائل لتكنولوجيا المعلوميات واقتصاديات المعرفة والتحكم في استعمالها وتوطينها من جهة، وبين تدبير الصراع اللغوي تدبيرا معقلنا وتمكين التعليم من التكيف مع متطلبات الفعالية والمردودية من جهة ثانية. هل بإمكان مشروع الإصلاح الحالي أن يساهم في تدبير هذا التوازن؟

ج: أولا أشير إلى أن التكنولوجيا تساعد على تدبير التعدد اللغوي بصفة متميزة، كثير من الأشياء التي كانت عائقا في اكتساب بعض اللغات أخذت في التقلص. فاللغة العربية مثلا موجودة الآن في الأنترنيت، مع سهولة البحث بها كما باللغات الأجنبية. وهناك المكتبات الإلكترونية الضخمة، ومجانية بعض الموارد، وهي فرصة للدول النامية لأن تكسب هذه الثروة بدون مقابل مادي. كل ذلك يسهل تعلم اللغات، ويكفي أن تكون للدول أجهزة فاعلة، ومؤسسات فاعلة لمتابعة هذه الموارد المتوفرة وجعلها رهن إشارة المدرسين. فالثورة التكنولوجية لا تتنافى مع تعدد اللغات، بل تسهل التعدد والتواصل. من هذا المنظور، أعتقد أن التكنولوجيا فرصة بالنسبة للغة العربية في وقت كان من الممكن أن يتدهور فيه وضع العربية بسهولة، فمع الثورة التكنولوجية (الفضائيات والإعلاميات) صارت في وضعية لا بأس بها، وإن كانت بحاجة إلى دعم كبير. هذا لا يعني أننا في المغرب خططنا بما يكفي لتدبير هذه الموارد، وتدبير التعدد لصالحنا. وبالنسبة للمتعلم، ينبغي أن ننتقي بيئته التعليمية، حتى يدرس في بيئة منسجمة نسبيا، ويتعلم، وينمو، والشيء المتاح بالنسبة للباحث لا يتاح للمتعلم، وإن كان هذا الأخير يبتغي أن يكون متعلما وباحثا في نفس الوقت. إلا أننا نرى أن تعليمنا لازال معياريا، فالتلميذ يريد أجوبة ولا يريد معرفة أشياء مائعة، فهو يبحث عن قاعدة ذات تطبيق واضح، وهذه المعيارية يمكن أن تصير تدريجيا إلى النسبية بعد نمو المتعلم في مراحل متقدمة من تعليمه، ولكن، في البداية، لابد أن تكون الأشياء مضبوطة ومصفاة لكي تتكون نواة

أساسية لمعلومات منظمة بما يكفي، وبعد ذلك يمكن أن يلج إلى ما هو نسبي ومتعدد.

س: في ندوة "تعليم اللغة العربية والتعليم المتعدد" التي نظمها معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، أشرتم إلى مسألة التدبير المعقلن لتعلم اللغات في المدرسة المغربية، وإلى ضرورة تنويع وضعيات التعلم اللغوي، بحيث يعطي اكتساب اللغة مجالات متنوعة: بناء المعارف واكتشاف العالم والقدرة على الإبداع والتخيل والترفيه بواسطتها. ما هي في نظركم الاستراتيجيات التي يمكن اتباعها لجعل تعلم اللغة وسيلة لمساعدة المتعلم على تحقيق وتنمية كفاياته ومهاراته؟

ج: بطبيعة الحال، اللغة وسيلة أساسية لاكتساب المعارف، إلا أنها ليست الأداة الوحيدة لتملكها، هناك وسائط أخرى متعددة لاكتساب الكفايات الضرورية لنمو الذهن. ففي البداية، ينبغي أن يطور الطفل إمكاناته في هذه الوسائط والتقنيات إلى جانب كفاياته اللغوية، لا ينبغي أن ننسى أن اللغة مهمة جدا، لكنها ليست الوسيلة الوحيدة للتعلم، وكذلك لم تعد المدرسة اليوم المحيط الوحيد للتعلم. فهناك المجتمع وقنوات الاتصال التي يكتسب فيها الطفل معارفه، وفي رأيي، إذا كان التعليم متعددا يجب أن يكون المعتمد فيه أساليب حديثة لربح الوقت ولتحقيق التجسير من لغة لأخرى تفاديا للحشو، ولذلك فالكفايات العبرية، واستراتيجيات التجسير وسيلة لأجرأة تعليم متعدد ناجح. فما نلحظه - وهذا شيء دافعنا عنه كثيرا- هو الحصة الزمنية الكبيرة التي يقضيها التلميذ في المدرسة على حساب تطوير كفايات أخرى اجتماعية وعملية يمكن أن يكتسبها في بعض الأنشطة الرياضية والفنية والتقنية لأن 34 حصة في الأسبوع في واقع الحال حصص ضخمة.

تعليمنا مشحون بعدد الساعات لكنه قليل المردودية ولا يجعل المتعلم

عنصرا متحركا، يستطيع أن يبني تعلمه في مختلف المجالات، فتعليم من هذا القبيل لا يجذبه كثيرا. وهكذا فمن الضروري التفكير في وسائل وطرق جديدة مما يقتضي الابتعاد عن المركزية وصياغة المدرسة لمشروعها، وبناء بيداغوجية غير مبتذلة حيث ينتج عن الابتذال فرز مجموعات منسجمة داخل نفس الفصل، وداخل نفس المدرسة. يجب الابتعاد عن المدرسة التقليدية الساكنة التي لها انعكاس على القيم التي تتسرب إلى شخصية التلميذ والمتمثلة في انعدام المبادرة والفقر في التواصل وأشياء أخرى.

س: يدخل استدماج المازيغية في منظومة التعليم بالمغرب في إطار مشروع ديموقراطي حداثي يحظى باتفاق وإجماع مؤسسات المجتمع المدني والسياسي لما له من ميزات على مستوى الاعتراف بالتنوع الثقافي في اتجاه مأسسة هذا التعدد في بنيات المجتمع ومن بينها البنية التربوية. كيف تقيمون الوضعية التي تحظى بها المازيغية في إطار هذا التعدد بما في ذلك استراتيجيات إدماجها ووسائل إبلاغها وهيكلتها داخل المنظومة التربوية؟

ج: إدماج المازيغية في المنظومة التعليمية يندرج في إطار الاعتراف بالحقوق اللغوية للمواطن، وهو تقدم، ما في ذلك شك، بالقياس إلى المرحلة السابقة. غير أنه حينما نتحدث عن الديموقراطية اللغوية، يجب أن تتاح للمواطن إمكانيات الاختيار، ما لاحظناه في تدبير مسألة المازيغية يكمن في التدبير الفوقي، حتى لا أقول البيروقراطي، الذي يبعد تدبيرها على أن يكون ديموقراطيا. هناك ما يثير تساؤلات كثيرة، ففي مسألة الحرف التي تكتب به المازيغية، وقع تغييب لأطراف في النقاش وتم إجهاضه، مع أنها مسألة كان بالإمكان معالجتها بطريقة ديمقراطية، ومن المسائل التي لم يقع فيها نقاش صيغة إدخال المازيغية إلى المدرسة، وأيضا الاختيارات المتعلقة بمتنها المدرس.

هناك أشياء ستعود إلى النقاش في وقت آخر، وإن كان مسكوتا عنها الآن، وكان بالإمكان أن يساهم فيها كل المغاربة، علاوة على أن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يدبر بصفة غير وطنية لا تمثل فيها جميع الطاقات الوطنية، تبقى مسألة التدبير الجهوي، وهذه مسألة فيها نقاش ونتمنى أن يتم تدارك هذه الهفوات حتى لا تؤثر على مستقبل المغاربة.

س: طرح الميثاق تخصيص 35% للبرامج الجهوية، كيف يمكن إدماج برنامج التعدد اللغوي الذي تقترحونه لخدمة مشروع البرامج الجهوية؟ كيف ترون إدماج التعدد اللغوي لخدمة البرامج الجهوية، فمثلا هل سنعلم اللغة العربية في ربوع المملكة بطريقة موحدة دون اعتبار للخصوصية الجهوية؟

ج: التربية كما ذكرت هي تربية عن قرب، بطبيعة الحال، هناك مقاربة جهوية، وأكثر من ذلك مقاربة داخل المؤسسة. ومعلوم أن الميثاق ينص على مسألة مشروع المؤسسة، وداخل المشروع يمكن أن تكون نسبة مخصصة لاختيارات المؤسسة، وطبيعي أن يدبر هذا المشروع بإشراك أطراف متعددة، ونرى أن مشروع المؤسسة ينبغي أن يرتقي إلى مستوى صياغة تصورات حول الاختيارات اللغوية، وأن يساهم في سن تصورات ذات صلة بحقل التربية والتكوين. لا يدخل الميثاق في التفاصيل، ولا يمكنه ذلك، لكن هناك مبادئ موجهة مثل مبدإ الإشراك، المتجسد في إشراك جميع الفاعلين في القرار، وعلى الفاعلين التربويين أن يتحملوا مسؤولياتهم، ومثل هذه المقاربات ليست سهلة، لأنه يجب أن نصل فيها إلى درجة من الخطاب تمكننا من أن نتحكم فيما نقترحه. أعتقد أننا لم نصل بعد إلى ذلك لأن الاختيارات الأساسية التي تحدثت عنها ثورية إلى حد ما، مثل الاختيار الثلاثي، لم تبلور إلى حد الآن، فكيف يمكن أن ندخل في تفاصيل أخرى لا نستطيع تدبيرها. قد نصل إلى ارتجالات

وتسيب وعدم التحكم، علاوة على أن هناك مشكل الخبرة التربوية والتدبيرية، وللتفصيل أكثر، أحيل إلى أبحاث حول الثنائية اللغوية والتعدد اللغوي والتعليم المتعدد. فهل نعرف بما يكفي في جامعاتنا ومؤسساتنا العلمية نتائج هذه الأبحاث؟ أم إننا ننادي بشعارات لا ندرك تبعاتها؟ أعتقد أننا ينبغي أن نبدأ بالاتفاق على برنامج ونطبقه، لأن غير ذلك سيوقعنا في انزلاقات كثيرة ذات انعكاسات سلبية على المتعلم الذي ينبغي أن يتجه برنامج تكوينه نحو تمكينه من بناء معرفة محدودة يولد بموجبها معرفة غير محدودة. ومعنى ذلك أنه إذا قضينا أوقاتنا في الاقتراحات بدون تنفيذها، وخصوصا في مجال اللغة وشأن تدبيرها، سيكون لذلك نتائج كارثية ينبغي تلافيها، لأن ذلك سيؤدي إلى عدم استقرار، ونحن ركزنا على ضرورة وجود سياسة قارة، لا نقول بقرارات دائمة، وإنما تؤخذ الاختيارات لفترة معقولة، بعدها يمكن تغييرها، لا يمكن أن نظل في النقاش واقتراح التفاصيل ونحن لم نمتلك بعد نواة النظام، وهي إدخال عنصر التعدد، ولكن إدخاله بالفعل، لأن هذا العنصر معقد جدا وصعب على مستوى التطبيق. فاختيار التعدد على مستوى ثلاث أو أربع لغات ليس بالشيء الهين، لأننا لا نمتلك الوسائل المعنوية ولا العلمية لتدبيره. ولنأخذ الولايات الأمريكية كمثال، فهي على مستوى الممارسة تمتلك لغة وظيفية وحيدة وهي الإنجليزية، أما الإسبانية التي يتم تعليمها في مناطق أخرى، فهي لا تقوى على منافسة الإنجليزية، وكذلك في فرنسا ودول أخرى. إذا استطعنا أن ننجح فيما اخترناه، فهذا الشيء مهم لأنه سيحقق الطموح في أن نجمع بين حقوق لغوية متعددة.

س: هل التعدد اللغوي مدخل حقيقي أو أحد مداخل التنمية البشرية على اعتبار أن التنمية ترتبط بالإنسان، واللغة حق من حقوقه وجزء من حياته؟

ج: يعي الجميع أن التعدد شيء طبيعي بين البشر، لكن على مستوى

الأفراد، أما التعدد على مستوى مؤسسات الدولة والإدارة، فهو يتطلب تخطيطا واقتصادا. في إطار الفرص الاقتصادية المتاحة، نجد الاستثمارات الفرنسية والإنجليزية والعربية، والاستثمارات فيها ما يقترن باللغة. فمن الغريب أن يأتي مستثمر عربي إلى بلد عربي، فلا يجد من يفكر في تنمية هذه اللغة، كذلك يجب الانفتاح على لغة العالم، لغة الاقتصاد والمعرفة. وعندما نقول لغة الهوية، لا ينبغي أن يحصر مدلولها في الهوية، فهي أيضا لغة اقتصاد ولغة معرفة.

بالنسبة لهذا الاختيار الثلاثي نقول إنه لصالح الاقتصاد. والتنمية البشرية وتنمية الفرص، لأن التنمية البشرية تدخل فيها أشياء كثيرة نفسية واجتماعية واقتصادية وغيرها.

أقول إن التعدد المعقول ليس مجالا للنقاش، لأن موضوع النقاش هو التعدد المتسيب الذي ليس فيه أولويات وليس فيه تقييم كلفة، هناك توازنات معقولة وأخرى غير معقولة، لا يحددها شخص معين وإنما يقع حولها توافق، وهو ما حصل مع الميثاق، وما عداها اجتهادات. الميثاق لحد الآن يملك بعدا مرجعيا تربويا علميا وسياسيا، لأن هناك ممثلي شرائح الأمة: النقابات والجمعيات والأطر التي توافقت حول هذا النص الذي يعد بحق وثيقة تاريخية مرجعية.

ينبغي أن نشتغل بمرجعيات. فبالنسبة للاختيارات التي ناقشناها لحد الآن، هناك إطار موجود، فماذا نفعل؟ هل نقضي وقتنا في تغيير الوثائق المرجعية، لنقول بعد ذلك إنها غير صالحة؟ وما يحصل في البلدان المتقدمة عكس ذلك، فهم يقترحون وثيقة ويطبقونها، ثم قد يقترحون تعديلها بعد نقاش قد يدوم لسنوات.

وقد آن الأوان لندخل في هذه الثقافة المتمثلة في الاعتماد على المرجعيات، وللأسف، ما هو موجود عندنا هو التردد المزعج في الاختيار، سواء في مجال اللغة أو في مجالات أخرى، وكل هذا يعوق التقدم والتنمية.

س: هل مازال الميثاق يحتفظ بجدته؟ وقد حصلت بالموازاة تحولات على أكثر من صعيد.

ج: أصعب شيء في المغرب هو ممارسة الإصلاح، وليس كتابة الإصلاح. هناك إصلاحات متعددة كتبت حول الإصلاح، قبل الميثاق، وهي عبارة عن وثائق.

المشكل الأساسي يكمن في إعطاء مضمون فعلي وقوي ذي جودة للإصلاح. المغرب بلد محافظ لا يقبل الإصلاح بسهولة، هناك مقاومة ورفض للتغيير. ففي الدول التي تمتلك ثقافة الإصلاح الفعلية، يتخلى فيها الأشخاص عن مناصبهم بمجرد اقتناعهم بأنهم لم يمنحوا شيئا ذا قيمة لمنصبهم، فما هو شائع في الدول الأخرى في التعليم وفي تدبير المقاولات والإدارة، هو بناء السلوك، والعمل على التنفيذ. وفي الدول النامية، الأشياء تتغير في الشكل وليس في المحتوى. الميثاق، للأسف، لم يطبق إلا في الإصلاحات الشكلية و لم يفعل بالصيغة المناسبة من طرف أطر الإصلاح المحافظة التي تقاوم الإصلاح، وقد عينت في مناصب للإصلاح، وبالرغم من كل ذلك أعتقد أن الميثاق لم يتجاوز، فمازال يحتفظ بصلاحيته.

هناك بنود أساسية في الميثاق لم تفعل. وأتكلم هنا عن مبادئ أو قل ثقافة أفرزها الميثاق، بقطع النظر عن التفاصيل، هذه الثقافة لم يتم تفعيلها. خذ مثلا مسألة الإشراك في المسؤولية على مستوى عدد من المؤسسات: نجد أنفسنا قد انتقلنا من مركزية كانت في الوزارة إلى مركزية أخرى في الجامعات، إذ هناك أمور كثيرة متعلقة بمبدإ الإشراك، ومبدإ المسؤولية الجماعية، حتى تصبح الجامعة مؤطرة ومسؤولة. وما يدل على هذا هو أن عددا من الأطر الجادة، وعددا من الموارد البشرية غادرت الوظيفة العمومية، لأنها شعرت وخصوصا في ظروف

الإصلاح هذه، أنها لم تعد تمتلك الحرية التي كانت تتصرف فيها من قبل، وصار مضغوطا عليها بفعل ما خيم من أجواء بيروقراطية تحصر مجهود الأستاذ مثلا في ملء الملفات والوثائق، إلى درحة أصبح وقت المدرس تستهلكه هذه المقتضيات الإدارية الروتينية، من قبيل ملء النقط بطريقة إدارية معينة وملء الوثائق، والاجتماعات الكثيفة، إلخ.

ومن جهة ثانية، هناك جوانب سلبية ناجمة عن سوء التطبيق، إذ نرى أشياء حادت عند التطبيق عن المبادئ المسطرة، فضلا عن أشياء أخرى كثيرة لم تحقق. فعلى مستوى الجامعات مثلا، كان من المفروض أن تحصل نقلة نوعية في أحجام الطلبة الموجهين إلى التعليم العلمي والتقني لمواكبة الثورة العلمية والتقنية أكثر مما يوجهون إلى الحقوق والآداب (الثلثان للعلوم في مقابل الثلث للآداب). لكننا مازلنا نلحظ أن هذه النسب لم تتحقق، بل أكثر من ذلك إننا نجد أحيانا تقلصا كبيرا في عدد الذين ينجحون في الرياضيات، أو في العلوم البحتة. وهناك كذلك النسب في التعليم الأولي لم تتحقق، أو يتم اللجوء إلى التدخل في النسب في النجاح وتغليفها. أضف إلى كل هذا مسؤولية المربين وخاصة في ما يتعلق بجودة التعليم والتربية. هذه إذن كلها أوراش كبرى في حاجة إلى أن تمارس وتخرج إلى الفعل. وهنا لا أريد أن أدخل في مجالات أكثر حساسية: فنحن نجد في بعض الوثائق المرفقة بالميثاق، وقد صيغت بعده بشكل أقل وضوحا. وبالتالي فنحن لا نريد أن ننتقل من وثيقة واضحة إلى وثيقة غير واضحة. وأؤكد هنا على قضية الاختيارات، فالوضوح فيها مسألة أساسية. إن الأمر يتعلق عموما بثقافة الوضوح في مقابل الميوعة. إذ لابد من الانتقال من ثقافة الميوعة إلى ثقافة الوضوح والعمل، سيما وأن ما هو واضح سيتبعه إجراءات عملية مباشرة، وما هو مائع لا يمكن أن يستتبعه إجراء من هذا القبيل.

س: كيف نحيا العولمة ونتعلم فيها، وبأي لغة، وما آثار اختيار لغة على المحيط؟

ج: ذكرت في ما قبل مستويات عدة لهذه الاختيارات. وكل مجتمع لا يمكن أن يتحدث بكل اللغات، إذ لا مناص من أن تكون هناك لغة موحدة وواحدة للتواصل بين الناس داخل هذا المجتمع في نسبة كبيرة معقولة. لكن هناك بطبيعة الحال جوانب من هذا المجتمع تتواصل بلغات أخرى. وأؤكد مرة أخرى أنه رغم ذلك لابد من لغة موحدة للتواصل. فلا وجود لمجتمع يتواصل بسبع لغات أو أربع، لابد له من لغة واحدة. ولذلك لابد أن تكون اللغة الرسمية للبلاد لغة التواصل الجماعي.

بطبيعة الحال، لابد من وجود لغات أخرى للانفتاح على الحضارات الأخرى، ومعروف الآن أن هذه اللغة هي الإنجليزية بحكم الممارسة. ففي فرنسا وأوروبا، اللغة الممارسة التي لها سلطة كبيرة حتى في المؤتمرات العلمية هي الإنجليزية، لأن اللغة الفرنسية بحكم الواقع متخلفة قياسا إلى الإنجليزية. ومع هذا، فالناس في المغرب والمغرب العربي أكثر تشبثا بالفرنسية من الفرنسيين أنفسهم أحيانا. نعم، هذه اللغة لها تاريخ مشترك مع المغرب، ونحن لا ندعو إلى نبذها، لكن وبحكم الواقع لابد أن يكون هناك انسجام في الاختيار. وهذا هو ما يؤهل الإنجليزية أن تكون حاضرة كما هي حاضرة في فرنسا نفسها. الآن، المسؤولون في فرنسا الذين لا يمتلكون ناصية اللغة الإنجليزية لا يصلون إلى المسؤولية، هذا تحصيل حاصل وغيره كلام كاذب. أما كيف ندبر هذا؟ ندبره بطرق حضارية وبالحوار. في اعتقادي، إذا قصدنا التنمية البشرية، وقصدنا داخل هذه التنمية عنصر الذات، الذات، لأنه لا تنمية بدون ذات، لابد أن تكون هذه الذات بطبيعة الحال متفاعلة، فيها جوانب عالمية وقومية. فأنا مغربي عربي متوسطي إفريقي

وكوني، ولكن مع ذلك أبقى مغربيا أتكلم بالعربية وأمارسها، وهذه اللغة لها تاريخ في المغرب رغم كل ما يقال. فلا يمكن أن أتحرر حينما أريد وأبلغ ما أقوله وأكتبه للذين يقرأون في هذا البلد بالعربية، هذا واقع. حينما أكتب كتابا إذا أردت أن أكتبه بالعربية فهو ينشر، وإذا أردت أن أكتبه بالفرنسية يشترط ناشر البحث جهات للدعم المادي، وهذا واقع يعرفه الجميع.

وعندما نكون بصدد التقويم، يجب أن تكون هناك موضوعية، وأن يكون هذا في صالح المواطن، وفي صالح التاريخ وكيان الدولة. فإذا كنا لا نعتز بذاتنا وكياننا، فكيف لنا أن ندافع عن الوطن؟ إذا لم يكن لدينا قيم من قبيل الهوية، كيف لنا أن نتحرك داخل المقاولة، ولا داخل المجتمع ولا داخل الدولة؟ فلابد أن يكون هناك نظام للقيم، وهذا النظام فيه ما هو محلي وما هو كوني. فخلافا لما يقال: القيم ليست فقط كونية، إذ لا يكفي أن نتحدث عن الديموقراطية والحرية، إلخ. هناك أيضا قيم محلية ذات طابع خصوصي لها أهميتها في التقليد المغربي، هناك الإحساس بالمسؤولية والإنصاف والتكافل والإخلاص والوفاء، وكل هذه الأشياء نحتاجها لأنها الآن في طريق الانقراض، وكل مؤسسة بدون إخلاص وبدون وفاء وبدون قيم مثلى لا يمكن أن تذهب بعيدا إذا كانت محكومة فقط بقيم مادية نفعية. فالثقافة الكونية تعني أساسا أننا في مجتمع دولي ولكن أيضا في مجتمع مغاربي جهوي، وأحيانا داخل أسرة واحدة. هناك أسر لها تقاليد معينة وليس تحطيم هذه التقاليد هو التقدم. التقاليد فيها ما هو سلبي يجب تجاوزه، وفيها ما هو إيجابي يربطنا بأسرتنا وتربيتنا ومحيطنا ويجعلنا نحب هذا المحيط ونميزه عن غيره، فإذا اعتمدنا فقط القيم الكونية لن تصل بنا إلى محبة هذا الوطن كما لن تصل بنا إلى الاعتزاز بذاتنا والاعتزاز بقيمنا الدينية أو غير الدينية، وهناك أشياء دالة على ما أقول، ويمكن أن أعطيك مثالا. خذ مثلا

مفهوم المسؤولية في الإسلام: المسلم مسؤول أمام الله وأمام الجماعة. الديموقراطية لا تحتسب المسؤولية الأولى. يمكن أن تجتمع مع جماعة من الناس وأن يصوتوا بطريقة ديموقراطية على مشروعك وأنت فيه كاذب، فمفهوم المسؤولية في قيم مجتمعنا توجد عندما نتجاوز مفهوم الديموقراطية. وإذن، لابد أن يقع نوع من التوفيق بين القيم التي توجد في ثقافة، أو عند جماعة، والقيم التي توجد على مستوى دولي، والتي يجب أن نأخذها بعين الاعتبار عندما نتعامل مع المجتمع الدولي.

س: اختارت مجلة مبادرات تربوية مشروع التلميذ محور عددها الأول، كيف تتصورون هذا التلميذ؟ أعني موقعه داخل المنظومة التربوية، ومنتظراته؟

ج: بطبيعة الحال، التلميذ أساسي في كل مشروع تربوي لأنه هو المستهدف الأول في هذا المشروع، ومركزه أنه المستفيد الأول. وبالتالي يجب أن يكون له دور أساسي في العملية، ومن جملة هذا الدور أن التلميذ ينبغي أن يواكب ويواكبه المربي في إنماء قدراته ومساعدتها على النماء بصفة تلقائية وطبيعية، وأن لا تكون هناك معاكسة لهذا النماء عن طريق التلقين الذي فيه تكلف أو تعسف. التلميذ يجب أن يكون هو نفسه مصدرا لبناء المعرفة بنفسه. وأن يواكبه المربي ليستطيع بناء معرفته وأن يبحث عنها، وأن لا نلقنه معلومات جاهزة لا يشارك في بنائها، فالمتعلم ينبغي أن يكون العنصر الدينامي في عملية بناء المعارف وفي عملية نمو القدرات والكفايات. وكما هو معلوم، أي تلقين مباشر يعاكسه التلميذ رافضا ما يلقن له بصفة مباشرة. إذن، التلقين هو من الأشياء التي يمكن أن تكون ذات مفعول سلبي إذا لم يهيأ لها التلميذ بالشكل الكافي. والأساسي هو أن ننتقل من هذا الوضع الذي يوجد فيه التلميذ كعنصر ساكن إلى عنصر فاعل في بناء معارفه وفي نماء قدراته المختلفة.

س: ما هو دور أكاديمية محمد السادس للغة العربية؟

ج: أكاديمية محمد السادس للغة العربية هي مؤسسة تم إحداثها بمشروع وافقت عليه مختلف الشرائح المتدخلة وزكاه جلالة الملك. وقد أصبحت موجودة بحكم نص قانوني لا خلاف فيه ولا أحد اعترض عليه. ما يستغرب له المرء هو عدم قيامها. بطبيعة الحال، القانون الأساسي لهذه الأكاديمية مسطر ومهامها محددة. ولا شك في أن هذه المهام صالحة وضرورية للنهوض باللغة العربية في المغرب وفي التعليم على وجه الخصوص. لماذا؟ لأنه أولا يجب أن تكون هناك خبرة عالية لمعالجة هذه القضايا، وهذه الخبرة لا يمكن أن تكون على مستوى الأفراد، بل على مستوى الجماعة، وهذه الجماعة يجب أن تضع الضوابط الضرورية بالنسبة للغة لتحقيق سلامتها، ومخططات تطويرها، يجب أن نضع المخططات لإعادة تدوينها إن صح التعبير واعتماد نصوص جديدة ومفردات جديدة، أقصد مفردات الحياة. فلابد من اعتماد لغة حية. فهناك برنامج على مستوى المتن، وهناك برنامج على مستوى التربية والتكوين، وهناك برنامج على مستوى الإعلام، إلخ. هذه البرامج لا يمكن أن ينهض بها شخص واحد، لا يمكن أن تنهض بها مؤسسة ضعيفة لا تتوفر على الخبرات الكافية، ولا يمكن أن تنهض بها مؤسسة لا تمتلك وسائل. معهد التعريب مثلا كانت له ميزانية مليون درهم فقط بـــ: 200 موظف جلهم لا يشتغلون، لا يمكن أن تقوم هذه المؤسسة بعمل ضخم مثل هذا الذي ينتظرنا في التعليم. نحن نعرف أن المعجم العربي بحاجة إلى تأهيل جديد، كما أن النصوص التعليمية والطرق الديداكتيكية وعناصر أخرى متعددة، كل هذا في حاجة إلى تضافر الجهود.

هذه الأكاديمية من جملة أدوارها أن تكون فاعلة على مستوى تشبيك مؤسسات مختلفة تشتغل في مجالات مختلفة لكي تتضافر جهودها. وتقوم

الأكاديمية بتنسيق عملها وإخراجه ليستفيد المتعلم والمدرس بصفة عامة. هناك مهام كثيرة موكولة للأكاديمية في قانونها الأساسي ولا يمكن أن نتصور بلدا مثل المغرب لغته الرسمية العربية وهذه اللغة ستقوم لوحدها بدون مؤسسة تتدبر شؤونها ومشاكلها كما هو عليه الحال في الدول الأخرى. يكفي أن نفكر في الميزانية المصروفة في فرنسا لدعم اللغة الفرنسية، ويكفي أن نفكر في الميزانيات المصروفة للعمل على تطوير الإنجليزية. هناك ملايين الدولارات لجعلها تواكب سواء على المستوى المعرفي أو على مستوى التعليم أو على مستوى البحث اللغوي. لا يمكن أن نتصور قياما للوضع اللغوي دون أن تكون هناك مؤسسة في المستوى، تساعد على ضبط هذه اللغة وتطويرها.

التعدد اللغوي يجب أن يكون مغنيا، لا مفقرا![4]

الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، أستاذ اللسانيات بجامعة محمد الخامس. مدير سابق لمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب، خبير دولي في مجال اللسانيات. نال جائزة الاستحقاق الكبرى للثقافة والعلوم بالمغرب، وجائزة الملك فيصل للعلوم الإنسانية والدراسات اللسانية، دورة 2005؛ رئيس ومؤسس لجمعية اللسانيات بالمغرب منذ سنة 1986؛ مدير مؤسس لمجلة "أبحاث لسانية" من سنة (1986 إلى الآن)؛ عضو اللجنة الخاصة للتربية والتكوين، بهدف إصلاح منظومة التعليم والبحث والتكوين؛ عضو منتخب في اللجنة التنفيذية للمنظمة العربية للترجمة، بيروت من عام (2001 إلى الآن)؛ عضو اللجنة الدائمة العليا لإصلاح البرامج، بوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، ورئيس لجنة اللغات بها من عام (2004 إلى الآن)؛ من بين إصدارته: "اللسانيات واللغة العربية"، "المعجم العربي"، "البناء الموازي"، "اللغة والبيئة"، فضلا عن مؤلفاته بالإنجليزية والفرنسية.

* * *

4 نشر هذا الحوار بمجلة *آفاق*، عدد مزدوج 70-71، مارس 2006. أجرى الحوار مصطفى النحال و الطيب حذيفة و عبد الجليل ناظم.

س: الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري، يسعدنا، في اتحاد كتاب المغرب، أن نحاوركم لحساب مجلة "آفاق" بصدد موضوع نعتبره راهنا وذا أهمية، يتعلق بـــ"السياسة اللغوية بالمغرب ورهاناتها حاضرا ومستقبلا"، وهو الملف الذي يحركه سؤال أساسي: هل يتعلق الأمر، في مغربنا المعاصر، بوجود سياسة أم سياسات لغوية؟ إنه السؤال الذي يمكن أن نصوغه كما يلي: انطلاقا من الخيارات اللغوية المعتمدة في المغرب، من حيث النصوص المنظمة والمرجعيات المؤطرة، والأهداف المبتغاة في كل المجالات والمستويات، هل يمكن القول إن هناك سياسة لغوية واضحة المعالم، أم إن الأمر يتعلق بسياسات لغوية؟

ج: شكرا، إن الجواب على مشكل السياسة اللغوية، وتحديد معالمها، تدخل فيه عدة معطيات وإشكالات يمكن تحديدها كما يلي: هناك، أولا، ما يسمى بـــ"**السياسة الصريحة**" أو السياسة على مستوى **التشريع** politique de jure؛ وهناك السياسة على مستوى **الواقع**، أي كما تمارس de facto. في دولتنا، وعموما في دول العالم الثالث، نجد فجوة كبيرة بين ما هو مشرّع وما يمارس، لا نجدها في الدول المتقدمة. لا يمكن أن تكون هناك لغة رسمية منصوص عليها في الدستور، وعندما تخرج إلى الشارع نجد أن جميع اللافتات واللوحات الإشهارية باللغة الأجنبية، مطعمة مؤخرا بلوحات بالدارجة!

هذا هو الفرق بين ما هو في مستوى التشريع وما هو في مستوى الممارسة. ثم إن هذه الممارسة، وحتى النصوص التشريعية ذاتها، تخضع لعدة تقلبات. مثلا إذا استقرينا تاريخ المغرب، من بداية الاستقلال إلى اليوم، نلاحظ وجود تقلبات. فكل وزير في التربية كان يأتي بمشروع لغوي جديد، أو على الأقل باختيارات على مستوى الخطاب مخالفة للوزير السابق، وكذلك على مستوى الممارسة. وفي الوظيفة العمومية نفس الشيء، وكذا في قطاعات مختلفة

هناك تقلبات على مستوى الأفراد. ثم إنه على مستوى التقلبات كذلك تتحكم الظرفية السياسية في مجال اللغة.

س: ما هي أسباب ذلك في نظركم؟

ج: السبب هو أننا مرتبطون بقوى أجنبية لابد أن نتعامل معها، ولها مواقف مختلفة من اللغة بحسب ثقافتها. مثلا الثقافة الجاكوبينية، أو البونابارتية، في مجال اللغة، ليست هي الثقافة الأنجلوساكسونية، أو الثقافة التركية. الأمر يتغير بحسب الاستعمار الإنجليزي أو الاستعمار الفرنسي أو استعمار قوى أخرى. في الأوقات التي كانت تستعمر فيه البلدان، تمثل الثقافة المهيمنة ثقافة القوى التي تبيع منتوجها أو تقدم الخدمات، وبالتالي تحدث تقلبات. وهذه التقلبات لها تأثيرات إيجابية أو سلبية بحسب قراءتنا لها. إذن لا يمكن أن تقول إن هناك سياسات لغوية، بقدر ما هناك **اختيارات لغوية غير مستقرة**. وعدم الاستقرار هذا له نتائج سلبية، بطبيعة الحال، في التربية والتعليم على الخصوص، وفي مجالات أخرى. إذن بالنسبة لسياسة أم سياسات، أقول: ليست هناك سياسة واضحة المعالم، مقرونة بتخطيط مواكب للتوجهات المتفق عليها.

هناك بعض الخطوط وبعض الاختيارات، وهي تظهر وكأنها ثوابت. وهذه الاختيارات التي تظهر وكأنها ثوابت، على الأقل من الناحية التشريعية، كانت شبه مستقرة في اختيار لغة رسمية واحدة هي لغة وطنية، أي اللغة العربية، والتعامل مع لغة أجنبية واحدة، التي أصبحت وكأنها لغة شبه رسمية، إن لم تكن هي اللغة الرسمية على مستوى الممارسة. هذه من الثوابت تقريبا. وبطبيعة الحال، ابتداء من خطاب المرحوم الحسن الثاني في غشت 1994، وبعد ذلك مع الميثاق، ثم مع خطاب أجدير، وإنشاء المعهد الملكي للغة والثقافة الأمازيغية، بدأ يظهر كذلك اختيار عنصر ثالث فيه ضرب من الاستقرار، ولكن التوازنات بين هذه

المكونات ليست قارة بطبيعة الحال. هناك بعض الأشياء التي ربما سنعود إليها في إطار الحديث عن التعدد، الذي قرأته عليّ عبر الهاتف، ربما سنعمق الحديث في مشكل التعدد ومضامينه كذلك، إن لم تكن هناك أسئلة إضافية بالنسبة لهذه النقطة.

س: نعم، هل يمكن الحديث، في هذا الصدد، عن وجود سوق لغوية في المغرب، بما يعني ذلك تبادل قيم رمزية، تماما كما يتبادل الناس القيم الاقتصادية؟

ج: في المغرب، عندما نتحدث عن منطق السوق اللغوية، ينصرف الذهن إلى السوق التجارية أولا، وما أعتقد أن السوق الرمزية لها في الوقت الحاضر ما يريده لها البعض. أفضّل إذن أن أتحدث عن السوق حين يتعلق الأمر بالاقتصاد، أي حين تطرح علاقة اللغة بالاقتصاد إلخ. إن اللغات المتواجدة قد تطورت عبر التاريخ. ولابد من الإشارة إلى أن المغرب قد عرف طيلة تاريخه حركة ذهاب وإياب بين عدد من الثقافات واللغات. لكن المهم، هنا، هو ردّ فعل المغاربة ومواقفهم تجاه هذا التعدد. ينبغي القول بأن التعدد اللغوي والثقافي ظاهرة كونية، وليس شيئا خاصا بالمغرب أو إسبانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية. وأكرر أن المهم هي ردود أفعال الناس وسلوكهم الفعلي. أو بعبارة: هل هناك رفض أو قبول أو انطواء؟ إلخ.

فما طبع المغرب، عبر تاريخه، هي مواقف كانت دائما تعددية، على مستوى الأفراد والجماعات. ولكن، ما هو مهم، بالنسبة لي، هو قبول المغربي للتعامل مع الآخر، والاعتراف به باعتباره آخر، وأيضا قبوله أن يتعلم لغة الآخر، وأن ينهل من ثقافات الآخر. وقد وقعت تفاعلات عبر التاريخ، سواء منها تفاعلات في اللغات، أو في الأديان، أو في الثقافات بالمعنى الواسع، في الملبس أو المأكل أو المشرب، إلخ. وكان هناك، إجمالا، هذا القبول. غير أن هناك جماعات

انطوائية كانت ترفض هذا الانفتاح، وُصفت بكونها بربرية أو همجية أو دونية أو ما إلى ذلك. وبالطبع، كانت هناك دائما مواقف انطوائية أو محافظة تجاه ما يسمى بالدخيل، أي أن كل ما يأتي من الخارج كان يثير ردود أفعال محافظة وحمائية.

ولكن هناك أشياء أخرى كانت تتم على مستوى الدولة. ذلك أنه عندما انطلقت الدول القوية، كانت لهذه الدول اختيارات أساسية وحاسمة. وأهم ما يطبع هذه الاختيارات هو أن الدولة في إدارتها، إن صح التعبير، في ذلك الوقت، كانت تستعمل أساسا العربية فيما هو مكتوب، وتستعمل أيضا اللغات المحلية فيما هو شفوي، سواء في المحاكم أو في التداول أو في التواصل، وتستعمل كذلك لغة الأجنبي عندما تحتاج إلى ذلك. لكن، لم تكن هناك سياسة لغوية تخطط تاريخيا، فيما أعلم، للتعريب اللغوي.

التعريب بصفة عامة ارتبط بالإسلام، والإسلام هو الذي جعل الناس، بحكم عنايتهم بالقرآن، وبحكم عنايتهم بالأحكام الشرعية وغيرها، يُقبلون على تعلم اللغة العربية. واللغة العربية كانت، أولا، هي مصدر المعرفة، على اعتبار أنه خلال القرون الوسطى كانت اللغة العربية منتشرة بشكل كبير. وقد ظهر العلم بها، وترجمت النصوص العلمية إليها من مختلف اللغات الإسلامية أولا، من الفارسية والهندية والتركية والإغريقية وغيرها. ومن المعلوم أن الناس دخلوا في الإسلام بموروثهم وبحمولاتهم الثقافية. وهم الذين نقلوا علومهم إلى العربية، فصارت اللغة العربية هي **اللغة العلمية**. هذه قضية أساسية لا ينبغي أن تغيب عنا، لأن اللغة العربية لم تكن، تاريخيا، لغة علمية، فهي لم تصبح لغة علمية إلا عندما جاء الإسلام. لم تكن، تاريخيا، سوى لغة بعض القبائل المشتتة تقول بها بعض الأشعار. هذا كل ما وصلنا، ولكن لم يصلنا أي شيء يتعلق بالعلم أو بالطب

أو بعلم الفلك. كل هذه الأشياء، التي هي في الحقيقة ذات حمولة إسلامية، جاءت كتثقّف أو كتثاقف، عن طريق الإسلام. الإسلام هو الذي ارتبط باللغة وليس العكس. لم تكن هناك، في التاريخ الإسلامي، خطة تعريبية واضحة ومتكاملة. وحينما قامت الخطة التعريبية، في بعض الدول، وهذه مفارقة، قامت لأن الناس شعروا بأن اللغة العربية أصبحت مهددة. والخطة التعريبية هي نفسها كانت ضعيفة. إن **التعريب نفسه مؤشر على الضعف**، إنه تدخّل للضعيف.

وللمقارنة كذلك، لا نجد في الثقافة الأنجلوساكسونية، على الخصوص، كثرة التشريعات على مستوى تدبير الشان اللساني. فما يحمي اللغة هو المجتمع وليس الدولة المشرّعة. إذن هذه أشياء تحتاج إلى دراسات معمقة، لا إلى الأحكام السطحية والمنفعلة والمتسرعة حول هذا العنصر أو ذاك. يعني أن تقرر أنك ستعرّب مثلا أو ستمغرب أو ستمزّغ إلخ. فهذا يبقى كلاما، ويمكن أن يظل كلاما وشعارات، ولكن التعريب الحقيقي هو الذي جاء عن طريق العلم، وعن طريق الممارسة العلمية للمسلمين أكثر من العرب. وحتى في شأن العناية باللغة العربية، لم تكن عناية العرب بها، تاريخيا، هي الأبرز. إن الذين عنوا بالعربية أكثر، وهو أمر معروف إذا ذكرنا الأسماء، هي الشعوب الإسلامية، حتى بين المغاربة. لقد اعتنى الأمازيغيون باللغة العربية وشغفوا بها أكثر مما اعتنى بها "العروبيون". هناك مساهمة للعرب والعروبيين، ولكن عن طريق الأندلس. وربما حتى التطرف في الدفاع عن اللغة العربية، وعن الإسلام نفسه، جاء من عناصر غير عربية. وينبغي أن نوضح بعض الأشياء، لأن هناك كلاما كثيرا يقال، ولكن بدون أساس تاريخي. نحن لا نريد أن ندخل مجتمعنا في الجاهلية، نريد، بالعكس، أن نخرجه من الجاهلية إلى المعرفة، لأن خطاب الجاهلية هو الخطاب الغوغائي، والخطاب الخطابي وجد دائما سندا سياسيا، ولم يجد سندا علميا. لكن علميا

وتاريخيا، الأسماء معروفة في العلم، وهي أسماء من مختلف الأجناس ومن مختلف الأديان. كذلك الشأن بالنسبة لليهود، فقد كانت مساهمتهم في الترجمة معروفة؛ كم من الكتب العلمية التي نقلوها! والنصارى، كذلك، هم من الذين نقلوا المعرفة إلى العرب. من اشتهر من المترجمين كان نصرانيا أو يهوديا، وكان محط ثقة، بحيث كان لدى المأمون حنين بن إسحاق وإسحاق بن حنين وغيرهما. إن الأسماء التي كانت حاضرة وموجودة، في العلم والترجمة وشرح كتب القدامى، كانت دائما من ديانات مختلفة، وكانت هناك ثقة متبادلة ما بين المسلمين والنصارى واليهود على أساس أنهم حينما يكونون في حقل العلم وفي خدمة المعرفة، لا يكون هناك أي مشكل من هذه الناحية. فهذا أيضا يشهد به التاريخ.

س: من المعلوم أن مشكل الواقع اللغوي داخل أي مجتمع، بما فيه الواقع اللغوي التعددي، يقتضي تدبيرا عقلانيا ومعقلنا ومحكما للتعدد، ينسجم مع المشروع المجتمعي المتوخى، بما يعني ذلك التوزيع المتوازن التكاملي لوظائف اللغات المتعايشة. ما رأيكم؟

ج: اسمح لي، أولا، أن أعود إلى موضوع السوق، يجب أن نعمّق الكلام فيه أكثر، وما يهمني هو السوق التجاري، مادام الناس الآن مشتغلين بالجانب الاقتصادي، أركز على الاقتصادي. اليوم في مجال السوق الاقتصادي، بطبيعة الحال، هناك الفرص وهناك خلق الفرص. أنت حينما، مثلا، تدخل لبنان الذي هو بلد متعدد، بل الفرنسية فيه لغة رسمية إلى جانب العربية، ويمارس الإنجليزية كلغة الأعمال و"البيزنس" والمبادلات وغيرها، هذا البلد يتكلم باللغة العربية. فأنت حين تصل إلى المطار، ترى أن الناس يحملون لافتات الانتظار لأسماء مكتوبة باللغة العربية، ثم تعبّئ جذاذة الدخول باللغة العربية فقط، إذا كنت عربيا، مع أن لبنان منفتح وليس له أي مشكل. مشكلنا نحن في المغرب يجب أن

نتعمق فيه. ومن ثم، فإن السؤال أو الأسئلة التي ينبغي أن تُطرح هي: لماذا نريد أن نكتب بلغة أخرى؟ لماذا نريد أن نهاجر؟ لماذا نريد أن نغادر الذات والهوية والمكان؟ لهذه الأمور أسباب أعمق من مسألة: هل اخترنا هذه اللغة أم تلك؟ هناك مشكل أعم هو مشكل الاهتجار من لغة الهوية. وهذا يترجم باللغة الفرنسية أو بلغة أخرى. يعني أن المشكل ليس هو مشكل لغة معينة في حد ذاتها، بل كافة لغات الهوية. الذي يريد أن يتكلم حتى مع أبنائه في منزله يتكلم بالفرنسية، لا يتكلم بأمازيغية ولا بدارجة ولا بفصيحة. وهذا مشكل بالنسبة إليّ يتعلق بمشكل الهوية، فلماذا لا نريد أن تكون لنا هوية لغوية؟ مع أن المغاربة، كما هو معلوم، متشبثون عموما بهويتهم، ودافعوا عنها في الحروب وماتوا وقتلوا من أجلها، وكذلك عندما يهاجرون، فإنهم يحنون إلى بلدهم للعودة إليه. هناك مشكل ما في تدبير قضية الهوية.

س: أعتقد أن المشكل الحقيقي هو مشكل تدبير التعدد، لكننا نعرف أن مسألة التدبير تتضمن تراتبيات وتصنيفات رمزية وإيديولوجية. فعند استقلال المغرب، مثلا، كان الاتجاه يسير نحو سيادة قيمة الوحدة الوطنية والدينية بصرف النظر عن أبعاد أخرى. فهل لمسألة التعدد اللغوي علاقة بظهور قيم الاختلاف في المجتمع الحديث، وحقوق الأفراد والجماعات؟

ج: بطبيعة الحال، يجب أن نراعي الظروف التاريخية للمفاهيم حينما طرحت مثلا قضية الوحدة في الوقت الذي طرحت فيه، جاءت في سياق تاريخي معين. ومع ذلك فإن قضية التوحد، اليوم، مازالت مطروحة، لكن السياق مختلف، يعني سياق العولمة. المفارقة أن العولمة، من جهة، دفعت إلى تقوية الكيانات الصغيرة، ما يسمى بالأقليات، ومن جهة أخرى دفعت إلى تكوين ذوات ضخمة سواء اقتصادية أو غيرها، بحيث أن القويّ يبتلع الضعيف بطبيعة

الحال على المستوى الاقتصادي، الأقلية لم تعد موجودة، ونظرا إلى الارتباط بين الاختيارات على المستوى الثقافي والسياسي وغيره، وبين الاختيارات الاقتصادية. هناك مشكل في تدبير هذه الاختيارات. ولكن دعني أعود إلى مفهوم التعدد. أولا، التعدد هو شيء طبيعي في الأفراد، في ثقافاتهم، في اختياراتهم، وهذا ليس جديدا، بل ربما الحديث عن ثقافة الاختلاف وغيرها جاء متأخرا، ولكن هذه الثقافة كانت موجودة دائما، إنما وقع عليها التركيز في هذه الفترة الأخيرة عند بعض الفلاسفة خصوصا.

الذي أريد أن أقوله، وسبق أن قلته في بعض المناسبات، هو أن مفهوم التعدد، على مستوى الممارسة، يجب أن نلاحظ أنه وهميّ. فحينما نتحدث عن التدبير، يجب أن نلاحظ، من حيث الواقع، أن التعدد وهميّ في المغرب. أعطيك بعض الأمثلة في الدول المتقدمة، والدول السائرة في طريق النمو. فبالنسبة للدول المتقدمة، إذا ذهبنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، نجد أن هناك تعددا على مستوى الجماعات الصغيرة، ذلك أنه في التعدد يجب أن نفرق بين التعدد على مستوى الأفراد والتعدد على مستوى الجماعات، وحينما نتحدث عن الجماعة، هناك الجماعة الصغيرة والجماعة الكبيرة. بالنسبة للجماعة الصغيرة، هناك تعددات ثقافية ولغوية وإثنية بحكم أن الولايات المتحدة هي مزيج من الثقافات، على مستوى الممارسة التي يحميها المجتمع، هناك عدم وجود للتعدد.

وعلى مستوى اللغة، هناك لغة واحدة، مع أنه ليست هناك قوانين تقول إنه يجب أن تكون هناك لغة واحدة، وبعض الولايات التي كانت فيها الألمانية قوية وحاولت أن ترسمها، وقع إقبار هذه المحاولات فيها. ونفس الشيء بالنسبة إلى الإسبانية، إلى حد الآن تمارس بصفة شبه رسمية في بعض المناطق، ولكن ليس هناك ترسيم فعلي. وبالنسبة لفرنسا، هناك أيضا لغة واحدة وقانون اللغات

الجهوية ولغات الأقليات لم تصادق عليه فرنسا، خلافا لما فعلت جل دول الاتحاد الأوروبي. وهناك في بعض الدول مثل ألمانيا وغيرها، هناك عناية أكثر باللغات الجهوية أو لغات الأقليات. بالطبع، هناك تفاوت، ولكن مع ذلك هناك لغة واحدة. ليست هناك دولة في أوروبا لها أكثر من لغة، باستثناء بعض الدول التي اختارت الثنائية أو التعددية، مثل بلجيكا وسويسرا، لأسباب معروفة. وهناك شعوب مختلفة بالنسبة لكثير من الدول، ومعها أحادية لغوية سائدة. ثم على مستوى الأنظمة التعليمية، فغالبا ما تكون هناك أحادية لغوية، وليس هناك تعدد، إلا ما شذ لأسباب معروفة.

س: هل الأمر ينطبق على بلد مثل المغرب كذلك؟ وما هو الشكل الحقيقي الذي يتخذه التعدد؟

ج: بالنسبة للمغرب، وبالنسبة لبعض الدول الأخرى، يمكن القول إن هناك تقدما لأن الناس أصبحوا يتحدثون عن التعدد، وعن حاجتنا إلى التعدد. لكن أحيانا في المشهد السياسي وفي الأفكار، يبدو أنه رغم الاختلافات الصغيرة بين الخطابات، نجد أن هناك خطابا واحدا مليئا بالتوافقات، بحيث أن بلورة الرأي المتعدد غير واضحة، ومعنى ذلك أنه حينما يبرز رأي مختلف بصفة واضحة وجذرية، غالبا ما تتم محاربته. ولذلك نجد هذا الإيهام بأن هناك تعددا بتعددية الأحزاب. حقيقة، هذه خطوة هامة بالنسبة لمنع سيادة الحزب الواحد، هذا شيء لا ننكره، لكن بالنسبة لنظام التفكير العام، قد يكون هناك اختلاف على مستوى الأفراد، ولكن على مستوى القوى المنظمة، لا يبرز الرأي والاختلاف بصفة واضحة. مثلا، في قضية الصحراء، كانت هناك بعض الآراء المختلفة في تدبير قضية الصحراء، وبعض أصحاب هذه الآراء إما سجنوا أو وقع لهم ما وقع، ثم لم يعد الرأي المخالف حاضرا بما يكفي. أما على مستوى اللغة، فقد وقع تقدم

في تدبير القضية اللغوية، ابتداء من 1999 مع الميثاق إلى الآن، بدأ مع المرحوم الحسن الثاني ثم استمر مع الملك محمد السادس. هذا التروع إلى التعدد، بالنسبة إليّ وكما أتصوره، يجب إيجاد تدبير له سأذكره فيما بعد.

تدبيره يبدو وكأنه تدبير تعددي، وفي الحقيقة، ليس تدبيرا تعدديا. على مستوى الممارسة، ما نطمح إليه هو **تدبير ثلاثي** للاستعمال اللغوي. نتحدث عن ثلاثية، وهذه الثلاثية أنا حاولت أن أعطيها تأويلا خاصا ابتداء من تأويلي للميثاق الوطني للتربية والتكوين، وانتهاء بما اقترحته فيما بعد، هناك ثلاثية. وهذه الثلاثية دافعت عنها قبل أن يبرز الميثاق، في مقال نشر عام 1995. تدبير القضية اللغوية في مستويات ثلاثة: أولا، هناك **اللغة الرسمية الوطنية** وهي اللغة العربية، وهناك **لغة كونية تفتح الأفق على العالم**، وهناك الأمازيغية كعنصر أساسي في تدبير قضية **اللغة الأم**، باعتبارها اللغة المختلفة عن اللغة الوطنية الأولى، وهي اللغة العربية. إذن الثلاثية اللغوية التي أقترحها نأخذ بعين الاعتبار العنصر الكوني والعنصر الرسمي الوطني والعنصر الوطني المرتبط باللغة الأم المغايرة. وهذا الاقتراح برز، ليس بهذا الوضوح، ولكنه برز إلى حدّ في الميثاق الوطني للتربية والتكوين. إذن هذه الثلاثية يمكن أن تعتمد في التدبير على أساس أن هذه اللغات ليس لها نفس الوظائف، ولا ينبغي أن تكرر نفس الوظائف، أو تتنافس على الوظائف التي تقوم بها. لا يمكن أن تتنافس على الوظائف التي تقوم بها، لأن التعدد فيه ما هو مغنٍ وفيه ما هو مفقر. فإذا تحول إلى التكرار مثلا، فإنه يصبح مفقرا. بمعنى أننا لا نُدخِل اللغة الكونية لنعطيها نفس الوظائف التي نعطيها للغتنا الوطنية الرسمية، ولا ندخل الأمازيغية لنعطيها نفس الوظائف التي نعطيها للغة العربية الرسمية. فالتعدد يجب أن يكون مغنيا لا مفقرا، يجب أن يكون تراكميا بتراكم الوظائف، لا تكراريا حشويا. يجب أن يكون في خدمة

المواطن إذا كان متعلما أو إذا كان مستمعا للتلفزة أو غيرها، إذا كان يبحث عن فرص للشغل إلخ. التعدد يجب أن يكون في خدمة المواطن. في إطار هذا، بطبيعة الحال، حينما نتحدث عن هذه الثلاثية نتحدث عنها بصفة أنها محورة حول ثلاث لغات لها امتياز على اللغات الأخرى. حينما نتحدث عن اللغات الكونية أو اللغات الأجنبية، هناك تدبير داخلي في اللغة الأجنبية. هناك اللغة الفرنسية التي لنا معها بحكم الثقافة والسياسة علاقات تاريخية وسياسية واستراتيجية واقتصادية وغيرها، وهناك اللغة الإنجليزية التي ينبغي أن ندبر أمرنا معها لأنها هي لغة أقوى دولة في العالم، وهناك الإسبانية التي لنا كذلك معها تاريخ وأضعناها وأضعنا ربما حتى العلاقات المغربية الإسبانية بحكم أن اللغة كذلك تحمل روابط وعلائق، وهناك اللغات الأخرى كالألمانية والإيطالية إلى غير ذلك. في هذا الغلاف الثلاثي يجب أن نحكم التدبير في قضية اللغة العربية، فهناك الفصيحة وهناك الوسطى، وهناك العربية القديمة وهناك الدوارج بمختلف تنوعاتها إلى غير ذلك. هذا غلاف ينبغي تدبيره التدبير الحسن، تدبير على أساس الإغناء لا على أساس التراع أو المنافسة. ونكون دائما في خدمة المواطن اقتصاديا ومعرفيا وسياسيا. في قضية الأمازيغية، بطبيعة الحال، الأمازيغيات ليست موحدة، رغم ما يقال عنها. من الخطإ أن تقول إن الأمازيغية موحدة. الأمازيغيات فيها تنوع ينبغي تدبيره تدبيرا محكما، ولم نفعل ذلك إلى حد الآن. ينبغي أن نعي أن كل لغة فيها مستويات، كل لغة، كما كنت أقول دائما، داخلها لغات، نفس اللغة داخلها لغات. اللغة التي أتحدث بها ليست لغة واحدة. ولكن، كيف نتفاهم؟ وكيف نصل إلى التواصل communication؟ يجب أن نعلم بأن التواصل، كما درَّست عدة سنوات لطلبتي، مبنيّ أولا على التنازل والتعاون، يعني أنه إذا لم يكن لديك استعداد، إذا لم تكن مهيئا للاستماع

لكلامي، فإنك ستخرج كلامي على غير مخرجه. في مسائل الاختلاف والتعدد والتوحد، تطرح قضية الاختلاف غالبا على أساس أنها ضد التوحد أو العكس، وهذا منطلق مغلوط أيضا. فاللغة بحسب ما تريد، هل تريد أن تتصل أو تنفرد؟ فإن كنت تريد أن تكون منفردا مبدعا ينبغي أن تكتب بلغة خاصة بك، لا يكتب بها أحد. وإن أردت أن يفهمك غيرك، فهذا شيء آخر، لابد أن تتوحد. لابد من الإشارة هنا إلى أنه دائما في سياق الحديث عن اللغة، كانت اللغة التي يسميها فيركَسون اللغة "السافلة"، واللغة "العالية"، وهناك ما بينهما. لا يمكن للعالم المدقق أن يتكلم لغة الإنسان الشعبي، كلغة الخراز، وهذا ليس تنقيصا من الخراز، ذلك أن العالم حين يتكلم مع الخراز لن يعرف ماذا سيقول له.

لذلك، فاللغة لغات، ودائما داخل نفس اللغة هناك لغات في داخل اللغة الواحدة. الذين يتكلمون عن لغة الملحون هذه لغة أخرى، ليست هي اللغة التي نتكلمها الآن، والعديد من الناس الذين يعرفون الدارجة لا يفهمون كثيرا من لغة الملحون، بل الكثير من ألفاظ الملحون هي ألفاظ عربية فصيحة قديمة درّجت، وأحيانا نسيت حتى من العربية الفصيحة. هذه كلها أشياء يجب أن تكون معروفة. يعني أن التواصل بالضرورة يقتضي التوحد، والتنازل للآخر. وحينما نعقد اجتماعات ونختلف في الآراء، يكون الرئيس مضطرا للخروج برأي واحد، فيقول: الآن يجب أن تكون هناك أغلبية وأقلية. فلنبسط، إذن، ونجزئ الجماعة إلى فريقين. وكذلك الأمر في اللغة، لا يمكن أن ندبر مسألة اللغة دون تنازلات ودون توافقات. فإذا عددنا اللغة إلى ما لا نهاية، فإننا لن نتفاهم، بحيث يبقى لكل واحد برج بابل خاص به.

س: هل تتحكم في الاختيارات اللغوية، على مستوى الدولة بالخصوص، اختيارات موضوعية؟

ج: كتبت في مجلة "أبحاث لسانية" التي أسستها في المعهد مقالا أتحدث فيه عما قاله بصدد العبرية أحد المستشرقين الهولنديين، وهناك مراجع أخرى كانت تقول إن اليهود يحلمون بقيام لغة لن تكون أبدا لغة، بل ليست لديها أية فرصة للبقاء، ويجب أن يتم التعامل مع هذا الحلم بحذر. ولكن العبرية لم تتنبه فقط إلى هذا، بل تريد أن تصبح أقوى من العربية، على عكس ما ظنه صاحبنا. لقد استفادت العبرية من فرصة تاريخية، والعربية استفادت كذلك من فرصة تاريخية، وأصبح 1 على 5 من سكان العالم يريد تعلم العربية. وتعزز هذا مؤخرا بعدد الأمريكيين الذين يرغبون في تعلمها، ويمولون الأبحاث حول اللغة العربية. بالنسبة لي، ينبغي أن تكون اختيارات اللغة اختيارات موضوعية. وبالرغم من أن هناك الكثير من الذاتية في اللغة، ويجب أن نقبل ذلك، هناك الكثير من السياسة في اللغة، وينبغي انتهاز الفرص.

الناس يقولون إن اللغة مجرد أداة للتواصل، وهؤلاء في نظري لا يفهمون كثيرا ما تعنيه لغة ما، فاللغة ليست مجرد أداة للتواصل، بل هي الكثير من الانفعالات الوجدانية والكثير من الذاتية ومن السياسة ومن الاقتصاد وأشياء أخرى. وإذن يبدو لي أنه من غير الممكن القيام باختيارات إلا عبر التوافق أولا؛ وقد اقترحت نموذج اللغات الثلاثي عبر تدبير يضم لغة كونية ولغة رسمية وطنية ولغة وطنية أمّ هي الأمازيغية، ونقف هنا لأنه لا يمكن أن نتسلى بالتحوّل في كل أنواع التنوع، وإلا سننتهي إلى: "كل بليّد فيه كَويطن، وكل كَويطن فيه سليطن"، كما يقول المغاربة.

س: المهم بالنسبة لكم أن هناك مكونات لغوية هي المكونات الحقيقية للهوية المغربية، فقط ينبغي أن تنظم بكيفية معينة؟

ج: مكونات الهوية المغربية هي الإسلام والعروبة والأمازيغية بالأساس

والتفاعل مع عناصر أخرى إقليمية وكونية. وهذه الهوية ثقافية ولغوية ودينية، وليست دينية فقط. وإذا أردنا إعادة التاريخ إلى الوراء فعلى الأمريكيين أن يعودوا إلى ديارهم لأنهم أكثر حداثة في الولايات المتحدة مقارنة معنا. وما دمتم أثرتم مشكل الهوية، هناك ناس يريدون أن يكون المغاربة مسلمين أولا، والباقي محكوم بهذا، وأنا أعطيت محتوى أكثر تنوعا لمفهوم الهوية، وليس الإسلام فقط. هناك محتوى ثقافي فعلي، ولكن هناك أناس ليسوا بالضرورة مسلمين، بل هم يهود ومسيحيون رغم قلتهم، وعلى المستوى الثقافي، هناك الثقافة العربية، والثقافة الإسلامية، وهناك الثقافة الأمازيغية، وهناك مكونات أخرى للهوية المغربية. ما حدث في الماضي هو أن بعض الفرنسيين المستعمرين تحدثوا عن "العربية الكلاسيكية"، وعن "العربية المغربية"، يقصدون الفصيحة والدارجة بهدف زرع الشقاق في الازدواجية العربية بالمغرب. وقد كان هناك رد فعل لدى الفرنسيين أنفسهم. وهكذا نجد شارل بيلا Charles Pellat يتحدث عن عربية حية، ومونتاي Monteil عن العربية الحديثة، إلخ. وهناك فرنسيون واجهوا الفرنسيين، داخل فرنسا نفسها في هذا التصور ودحضوه. الحديث عن العربية الكلاسيكية موجود في نصوص ليوطي وبول مارتي، فينبغي أن نحيد عن هذا التصور الاستعماري. كبار العلماء مثل Ferguson وغيره كتبوا عن الازدواجية العربية الفصيحة والدارجة كظاهرة طبيعية، وينبغي أن نستفيد من الدراسات السوسيواجتماعية في هذا الصدد.

نتمنى أن نكون مع المغرب المستقل قد تجاوزنا هذا الطرح الكولونيالي. وأستغرب أن يطرح المغاربة نفس الأشياء، فربما طرحوها ثانية ليتجاوزها بطريقة عقلانية أكثر. في البداية، كان تجاوزها بطريقة وجدانية، والآن نتمنى قيام كتلة ثقافية لا بأس بها بإمكانها تجاوز المشاكل، كتلة فكرية وثقافية نتمنى أن توظفها

الدولة لتجاوز المشاكل بصفة عقلانية وليس بتدجين هذه الكتلة. وهنا يدخل دور التعدد. التعدد المغني بهذا المعنى هو قيام مفكرين بإعطاء بدائل تجعل الناس يتقدمون، وليس أن يكون هناك شعار التعدد من جهة وممارسة أحادية وتدجين الفكر المغاير. فلحد الآن هناك أحادية وتوافقات قاتلة. لا يمكن للمثقف أن يدخل في التوافقات، لأن ذلك من شأن السياسي، إلا في ما يتعلق بما يتهدد البلاد، أحيانا يلعب المثقف دور أن يمهد الطريق للسياسي في بعض التوافقات. إن الإشكال المهم بالنسبة إلينا كمثقفين وجامعيين هو الحفاظ والدفاع على أن تقوم سياسة الدولة والخواص على تشجيع تعدد الرأي. فلحد الآن ليس هناك تدبير تعددي، رغم الشعارات. والميثاق لا ينص إطلاقا على التعددية، خلافا لبعض التأويلات، حيث نجد في الميثاق فقط إرهاصات للاختيارات الثلاثية التي تحدثت عنها. وهذا هو التدبير المعقول، ولا يمكن أن نوسع أكثر مجال التنوع بل يجب أن نشتغل. بالطبع، هناك تدبير داخلي في قلب كل مكوّن من هذه المكونات وفي هذه الوظائف المذكورة، يمكن أن نجتهد في كيفية تدبير الأشياء. داخل اللغة الكونية بخصوص العلاقة بين الفرنسية والإنجليزية والإسبانية وغيرها، وهذا يحتاج إلى نقاش علمي وموضوعي.

س: في إطار التدبير الثلاثي، كيف يمكن التوفيق بين ما ينطلق من العلم، كما قلتم، وبين ما يصدر عن الاختيارات السياسية والإيديولوجية؟

ج: في إطار هذا التدبير على أرض الواقع، سأعطيك أمثلة بسيطة. كانت تأتينا في معهد الدراسات والبحث للتعريب حواسيب بلوحات لا تحتوي على حروف عربية، مع أن هذه اللوحات موجودة في السوق، وكذلك برمجيات بدون اللغة العربية، فتعذر علينا رقن نصوص عربية. مع أن هذه البرمجيات موجودة في كل مكان بالمغرب وعربيا ودوليا. وتقوم ميكروسوفت بتطوير عدة

برامج عربية، والولايات المتحدة تطور برمجيات عربية أكثر مما يطوره العالم العربي. هذه ملاحظة أولى. لماذا نحرم الناس من التوفر على حاسوب بالعربية والإنجليزية، إلى جانب الفرنسية! الملاحظة الثانية في ما يتعلق بالاختيارات في التعريب، اقترحنا حلولا، وحين نريد التحدث في موضوع ما، يجب أن ننطلق من مرجعياتنا. فحين نتحدث عن التدبير، هناك مرجعيات موجودة. فنحن لا نتحدث من فراغ. هناك قانون "أكاديمية محمد السادس للغة العربية" صدر بإجماع الأمة ومصادقة جلالة الملك. هناك الظهير الذي حدد مهام المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وهناك الاختيارات المتعلقة باللغات الموجودة في الميثاق، وهناك أيضا في الميثاق اقتراحات بالنسبة للتعريب، خاصة بالنسبة للتخصص. وهذا التخصص صار، كما كان ديغول يقول: un problème d'intendance. والآن هناك حديث عن حكامة أو ما إلى ذلك وإن شئت إدارة. فحينما يتم تحديد التوجهات بشكل واضح، ونخرج من التردد، أي من أننا نصوّت اليوم على قانون، وغدا نريد التصويت على آخر، فإن الميثاق صودق عليه، وهو وثيقة مرجعية مهمة وتاريخية، ولكن عندما نريد تطبيقه نطبق ما نريد ونترك ما نريد. فقد ركزنا على أنه شمولي ووقعت عليه توافقات. فهو وثيقة تاريخية ووثيقة التوافقات السياسية والنقابية والخبراء أيضا، ووضعنا في هذه الوثيقة اختيارات لغوية. بالنسبة لعلاقة لغة الثانوي بالتعليم العالي، اقترحنا في الميثاق بالواضح أن هناك تعليما أساسيا موحدا، وما فوق الأساسي يعطى للتلميذ الاختيار بحسب التوجيه، على أن تكون له القدرة على ذلك، أي الاختيار بين أن يدرس باللغة العربية أو اللغة الأجنبية. الميثاق يتحدث عن لغتين أجنبيتين، وليس عن لغة واحدة. هذا بالنسبة للتخصص، ثم يدرس الطالب في نفس الوقت لغة أخرى، إذن له اختيار لغة هي اللغة الأساس لتعليمه مع لغتين أخريين، حيث يكون

التلميذ بالضرورة ثلاثي اللغة. وابتداء من الثانوي، ثم العالي، لن يكون هناك طالب يدرس بلغة واحدة، بل بثلاث لغات. وهذه اللغات ستكون حسب اختياره، فإذا كان جيدا في العربية، واختار أن يدرس بها، فإنه اختيار متاح له، ذلك أن الميثاق ينص على أن هذه الشعب اختيارية، وهذا تقدم كبير. فإذا اختار التلميذ الدراسة بالعربية، فليس لأحد الحق في حرمانه من ذلك بدعوى أنها غير صالحة، أو شيء من هذا القبيل. وكذلك إذا أراد أن تتاح له الفرص بلغة أخرى، يجب أن نترك له هذا الاختيار، ولكن نقول له مثلا إنما نريد أن يدرس التلميذ ابتداء من الثانوي فما فوق باللغة الفرنسية والإنجليزية والإسبانية والعربية، وهذه الحلول موجودة ولكن لم نطبقها. إذن إذا دخلنا في نقاش آخر ووصلنا إلى نتيجة جديدة ثم لم نطبقها فلماذا يصلح النقاش. أنا لا أريد أن أدخل في نقاشات مستمرة لا فائدة من ورائها. هناك بعض الأمور التي قد تكون فيها هفوات يمكن نقاشها، وهناك بعض الأمور التي وقع عليها إجماع وأصبحت مرجعية يجب أن تطبق أو يجب أن تنتقل إلى مرحلة التطبيق. فنحن الآن لسنا في عهد بدون توجهات، بحيث نفتح هذا الموضوع من جديد. فهناك من يريد فتح موضوع الدارجة، وآخرون يريدون موضوع الحسانية، وكأننا لم نجتمع قبل ست سنوات، وكتبنا وثيقة مع الأحزاب ومع غيرها من الخبراء والنقابات، ومن الواجب احترام هذه الإرادة التي وافق عليها جلالة الملك وانتهى الموضوع. وكذلك إذا كان هناك قانون للأكاديمية أو غيرها يجب تطبيقه. يجب أن نحترم هذه الاختيارات ولو لمدة معينة، ثم إذا ثبت أنها تحتاج إلى مراجعة، فيمكن فتح ما نشاء من نقاش في وقته. فوثيقة مثل الميثاق لا يمكن أن تكتب كل عام. يجب احترام القوانين حتى يتم تغييرها، فلا يمكن أن أقول إنني أرفض الدستور، لأن العلاقة بيننا ينظمها الدستور وتنظمها القوانين، وإذا أراد أحد أن يناضل من

أجل تغيير القوانين، فيمكنه ذلك، ولكن في انتظار صدور القوانين الجديدة عليه أن يحترم القوانين الموجودة، وهذا يدخل في الثقافة الحديثة والمتقدمة، أي ثقافة القانون وثقافة الحق. حين ندافع عن حق الأقلية يجب أن ندافع في نفس الوقت عن حق الأغلبية، وهذه الثقافة الحقوقية الجديدة التي ظهرت، أي احترام حقوق الأقليات وحقوق الأغلبية، كل هذا تعاقدات اجتماعية وثقافية وغيرها. إذا أخذنا منه ما نريد وتركنا ما لا نريد، فهذا ليس عملا سياسيا، وإن كنت شخصيا لا أنشغل كثيرا بالسياسة.

س: تتحدثون، في كتابكم *اللغة والبيئة* عن مفهوم التلوث البيئي اللغوي، الناتج عن تصور مغلوط للتعدد اللغوي واللهجي. ما سبل تنقية هذا التلوث في نظركم؟

ج: فعلا، ركزت على فكرة البيئة، لأن البيئة أساسية حتى في حيزها الضيق المتمثل في الأسرة، فالطفل يتعلم أولا داخل الأسرة، فإذا كان هناك شجار بين الوالدين أو غير ذلك، فإنه يؤثر سلبيا على الطفل، ويؤثر على تعلمه واكتسابه للقدرات المعرفية. والبيئة السليمة هي بيئة الرأي وإبراز الرأي، والقبول بمفهوم التعدد، وكما كان يقول Voltaire: قد أخالفك الرأي ولكني مستعد للتضحية من أجل حقك في الدفاع عن رأيك. وإذا قبلنا بمفهوم التعدد كشيء أساسي بالنسبة للرأي على الأقل، فيجب ألا نستصغر الرأي الآخر بوسائل غير حضارية. وإذا كان هناك نضج حضاري وثقافي فيجب أن نقبل بالآراء المتعددة. ولكن هذا مع الأسف لا يمارس لحد الآن سواء في الصحافة أو في غيرها. بعض الصحافة المفرنسة تتناول بعض الجوانب السلبية للعربية أو غيرها في حملة شعواء على العربية. وهذا بالنسبة لي مشكل أساسي لأن المشروع هو أن ننقل المغربي من الجهل إلى العلم، والعلم ليس هو الكذب على الناس، أو لأنني مقتنع بفكرة

أسعى لفرضها على الناس. فيمكنني أن أدافع على فكرتي دون أن أكذب على الآخر. بعض الناس كانوا يدافعون على العربية ويقذفون في الفرنسية بأشياء غير معقولة، والآن هناك من يدافعون عن الأمازيغية ويقذفون في العربية. لماذا نريد الدفاع عن شيء ما بالأكاذيب. من هذا الجانب أو ذاك ومع الوقت ستفتضح الأمور ونعود إلى التاريخ والحقيقة. فالأساسي هو نقل المغربي من الجهل إلى المعرفة، فالطفل الصغير يجب أن يكون متوازنا منذ البداية في بيئة سليمة، بدءا من الأسرة، تعطيه إمكانيات وأدوات الحوار والرأي الآخر. الطفل الأمريكي يطلب منه رأيه وهو في السنتين الأوليين من عمره أو أقل في الأمور التي تهمه. وعندنا لا يسمع الطفل إلا "اسكت"، "أنت لا تفهم شيئا"؛ وأحيانا هناك أشخاص في الستين من عمرهم ونعدهم أطفالا دائما لا يفهمون. وهذا يجب أن يتغير، ويجب نشر الثقافة الجديدة عن طريق التربية أولا. إذن هناك البيئة داخل البيت وداخل المدرسة وداخل المحيط العام الثقافي. وهذه البيئة يجب ألا تكون ملوثة بالنزاعات الجانبية، بالأكاذيب وبطمس الحقائق، فهذا كله يساهم في تلويث البيئة. البيئة التي تبقى عنصرا أساسيا لنقل الناس من مجتمع الجهل إلى مجتمع المعرفة ومجتمع المعلومات. هناك معلومات خاطئة نروجها وأشياء يجب أن تطرح في نسبية. مثلا اطلعت على تقييم المغادرة الطوعية. فعندما قدمت في البداية قُدمت على أساس أن الذين سيغادرون سيحركون الاقتصاد، وسيأتون بأفكار جديدة وستدعمهم الأبناك، ولكن عندما نقرأ التقييم حاليا، نجد أن 38% منهم من المعطوبين والمعوقين، بل الموتى، ولم يكن هناك أي شيء إيجابي في هذه المغادرة، مما يدل على أن الناس ينسون بسرعة. أنا لا يهمني أن تكون في هذا البلد الصينية أو غيرها، ولكن ما يهمني هو هذا النقاش بيني وبينك وبين الزملاء، وكيف ندفع بهذا المجتمع إلى الرقي والرفاه، ولا يهمني أن أتنازل عن

العربية أو لا أتنازل، ولكن يجب أن تكون هناك أشياء موضوعية حتى لا نعود إلى الوراء. فإذا نظرت إلى التعليم، مثلا، حين نستقرئ تاريخ تغير لغة التعليم، نجد أننا بدأنا بـــ"عرِّب" والسنة التالية "فَرْنسْ"، والسنة التي بعدها "عرِّب"، وهكذا. لقد كان أساس التعريب الذي شمل الثانوي هو ما ورد في خطة الوزير السابق عز الدين العراقي، وأذكر له استجوابا في مجلة "جون أفريك" سنة 1981 أو 1982 يقول فيه: نحن محكوم علينا بالتعريب. أولا لأنه ليس لدنيا أطر مفرنسة كافية للتدريس بالفرنسية، ثانيا كثرة الرسوب وقلة المردود، وقام بعد ذلك كلام الآن يدافع عن الفرنسية لنفس الأسباب التي عربنا من أجلها؟ أنا لا أفهم. فبالنسبة للمغربي، ليس المهم هو أن تعرب أو تفرنس، بل المهم هو أن يفكر ماذا يريد، هل يريد أن يدرس هذه اللغة أم لا يريد، وكيف، إلى غير ذلك، لأن هناك حقوقا لغوية للمواطن. بطبيعة الحال له الحق في لغة رسمية، وله الحق في لغة كونية، وله حق في لغته الأم، ولكن بأي طريق تبلور هذه الحقوق وفي أي اتجاه؟

س: ما هو السبيل، إذن، للخروج من هذا الوضع الملتبس؟

ج: إن السبيل الأول للخروج، حتى يكون هذا التعلم في صالح البيئة وأن يخرج من بيئة التراعات ومن بيئة الحروب اللغوية التي تشوش على التعلم باستمرار، هو خلق بيئة أجود لتعلم اللغات. مثلا يريد المغربي أن يتعلم الفرنسية فتقول له: الفرنسية لغة متخلفة وتجاوزها الدهر ويجب أن تتعلم الإنجليزية، يريد أن يتعلم العربية لأن لديه فرصا أو قناعات فنقول له نفس الشيء. يجب أن تكون هناك بيئة أجود من البيئة التي نمارس فيها الآن التعليم، تعليم اللغات بصفة خاصة، والتعليم بصفة عامة، هناك بخس لكل شيء، حتى ما حققه التعليم المغربي. هناك أيضا بخس لما حققه التعريب رغم مشاكله، وأنا ذكرت في وثيقة أن هناك شيئين حققهما التعريب على الأقل، وإن كنت غير متفق مع الطريقة

التي طبق بها التعريب والارتجالية التي تم بها ولكنه حقق استقلالية تجاه الشرق وتجاه فرنسا كذلك، استقلالية نسبية. هناك بعض المغاربة يتعلمون الإنجليزية ويتعلمون الألمانية أو غيرهما. وعلى كل حال، فإن الدفاع عن هوية يجب ألا يكون انطوائيا، ولكن، في نفس الوقت، يجب أن نعترف أن الهوية لها دور. حين تذهب إلى شركة، تقول لك: هذه هويتي. فكيف للمواطن أن يقول ليس لي هوية، لي هوية كونية، أولا ليس له هوية كونية. هذا كذب، لأن الهوية الكونية الثقافية فيها عدة قيم، وهذه القيم لا نحترمها، كما ذكرت، من جملتها احترام القانون، وهذا أساسي في بعض الدول ولا نناقشه عندنا إلا هامشيا، وليس فيه نسبية أو خصوصية، وبالنسبة للذي يخرق القانون يعاقب فورا. نحن لم ندخل في هذه الثقافة "الكونية" لاحترام القانون، احترام الحقوق وأشياء أخرى. انظروا إلى مؤشر الرشوة، مؤشر الأمية، إلخ. لا أريد الدخول في السياسة، ولكن مؤشرات كثيرة تدل على أننا لا نحترم الكثير من الأشياء. لقد قطعنا خطوات، ويجب ألا نرى فقط السواد، لكن هناك أيضا، للأسف، وأقولها، خطاب "كل شيء جيد"، الذي لم يعد بعض المسؤولين بسببه يقبلون أي نسبية، يريدون أن تقول لهم: "كل شيء على ما يرام". وهذا لا يمكن، فالنقد الموضوعي لابد منه لكي نتقدم، فلابد أن نرصد ما قطعناه، وأن نشير إلى ما يمكن أن نفعله ونحسن المؤشرات الموضوعية في ميدان الأمية أو البحث العلمي أو غيره. نجد أن الكلام عن البحث العلمي في المغرب في واد والمؤشرات الموضوعية والواقع في واد آخر. فيجب أن تكون هناك على الأقل نسبية في الأحكام سواء على العربية أو على المازيغية أو غيرهما. فما يهمني، كمواطن ومغربي وباحث، هو ألا أسمع بعض الجهالات، بل الكثير من الجهالات. هناك مختصون في اللغة وفي الاجتماعيات وفي علم النفس وفي الاقتصاد. ويجب ألا تحاول الجهات ذات النفوذ أن تدجن رأيهم، لأن رأيهم

مكسب لهذه الأمة وللدولة أيضا. والملاحظ الموضوعي هو الذي يمكن أن يثير التقدم من شيء إلى شيء أجود.

س: الأستاذ الفاسي لاشك أن لديكم كلمة أخيرة في نهاية هذا الحوار؟

ج: أول ما أريده، باعتباري مربيا، هو إصلاح التعليم والتربية، إصلاحا حقيقيا، وسينتج عن هذا مجتمع آخر. أريد قيام بحث علمي حقيقي، أن يكون التلميذ متعلما في بيئة ملائمة منذ صغره، وأن يكون أيضا باحثا لهذه الأفكار التي ذكرت. لماذا في مدارس النخبة يحول التلميذ إلى باحث وفي المدارس العمومية التي كونت جل الأطر الموجودة الآن والتي سيرت المغرب وناضلت من أجل استقلال المغرب والتي لم تكن في مدارس البعثات، ولكن مع ذلك كانت لها مقدرة. الكثير من طلبتنا وأنا أيضا لم أدرس الإنجليزية إلا بشكل فردي، وليس في المدرسة ومع ذلك ألفت بها وأحاضر بها، ليس هناك مشكل اسمه مشكل اللغة الأجنبية، بل المشكل أننا لا نحسن التدبير، والمشكل أننا لسنا جادين في ما نرفعه من شعارات.

المغربي لديه تطلع إلى التفاهم وإلى تعلم اللغات، وحتى إذا لم يتعلمها في المدرسة يمكن أن يتعلمها في المقاهي وفي أي مكان. وعندما نصل إلى إصلاح معقول للمدرسة من جهة، وللبحث العلمي في بلادنا، فسنكون قد حققنا أغلى أمنية بالنسبة لي وبالنسبة للمغاربة. وبدون هذا لن يقوم مجتمع، سواء بهذه اللغة أو بتلك. الجاهل لا يمكن أن يصوت في الانتخابات، والجهل درجات، ينتشر الجهل في مجتمعنا أحيانا في أوساط يظن أنها تفهم وهي لا تفهم. ومن جملة ضعف الثقافة العامة الضعف في الثقافة اللغوية، وهذا ما لاحظته لدى المسؤولين الذين ليست لهم ثقافة لغوية. ففي فرنسا، مثلا، تجد وزير المالية له ثقافة لغوية،

وقس على هذا. وهناك أشياء ذكرها في كتابي بشأن تصريحات لوزراء الخارجية والاقتصاد الخارجي حيث كانوا يضعون دائما اللغة الفرنسية كمدخل للاقتصاد، وعندنا هناك من يستكثر على العربية أن تكون رأسمالا للمغربي. فهناك مشاريع عربية، ولكن حينما يأتي مستثمر عربي إلى المغرب نقول له في المغرب:

Monsieur, vous voulez du café ou du thé?

وكأن لساننا لا يمكن أن ينطق بلسان عربي مبين.

أسس منهجية لمقاربة لسانية للغة العربية[5]

س: من خلال كتابكم "اللسانيات واللغة العربية"، يتضح أن كل علم من العلوم يحتاج إلى تنظير. ويمكن القول إنه لا علم بدون نظرية، هناك نوع من التلازم. كيف تنظرون للسانيات، ثم ما علاقة النظرية اللسانية باللسانيات العربية؟

ج: إن اهتماماتي منصبة على ميدانين أساسا، مرتبطين ومتكاملين: الميدان الأول هو ما يمكن أن نسميه بميدان اللسانيات العامة، والميدان الثاني هو اللغة العربية وما يتصل بها من قضايا، وكذلك ما يتصل بالثقافة العربية بصفة عامة.

واهتمامي باللسانيات العامة أساسه اقتناع، وهو أنه لا يمكن أن نحدد خصائص لغة من اللغات سواء في بناها الداخلية (ما يتعلق بنحوها وصرفها ومعجمها وأصواتها إلى غير ذلك) أو في بناها الخارجية، أي اللغة في محيطها، في إطار علاقاتها بالثقافة الموجودة في هذا المحيط، أو في أطر تعبيرها عن الثقافات الأخرى، أو في كل الوظائف والخصائص التي يمكن ان تنتج عن هذه الوظائف، والمعوقات التي يمكن أن تعوقها. مثلا اللغة في إطار التعليم، اللغة في إطار التعبير

[5] نشر بجريدة *أنوال الثقافي*، ماي 1986. أجرى الحوار عبد الغني أبو العزم.

عن المعلومات، علاقة اللغة بالمعلومات، اللغة في إطار الأمراض الكلامية كالافازيا أو النحائية (أي فقدان قواعد النحو)، أو معوقات أخرى. إذن سواء اتجهنا إلى اللغة في خصائصها الداخلية أو في خصائصها الخارجية، لابد من مقارنة هذه الخصائص المزمعة بخصائص تنسب إلى لغات أخرى. ومن هنا ضرورة وجود لسانيات عامة ولسانيات نظرية. لماذا؟ لأن هذه اللسانيات النظرية تمكن من تمييز شيئين لا يمكن الخلط بينهما، أو نوعين من الضوابط، أو المميزات. فهناك مميزات عامة للغة البشرية، فكل لغة بشرية لا يمكن أن تخرج عن عدد من الضوابط العامة التي تميز ما يسمى بالملكة اللغوية العامة، أو ما يسمى عند التوليديين بالنحو الكلي. هاته المميزات منها الدلالية والصوتية والتركيبية، إلخ. هناك ضوابط تجعل اللغات منظمة بطريقة معينة ولا يمكن أن تكون بطريقة أخرى. هناك مثلا ما يسمى بضوابط اللغات الطبيعية، في مقابل ضوابط اللغات الاصطناعية. فاللغات الطبيعية أو البشرية لها خصائص تختلف عن خصائص اللغات الاصطناعية. على المستوى الدلالي تختص اللغات الطبيعية بكونها ملتبسة، تقبل التأويل، وتقبل تعدد المعاني، وتقبل عددا من المعاني "المجازية"، إلخ. على مستوى صوتي كذلك، اللغات البشرية محدودة فيزيولوجيا، لأننا لا يمكن أن ننطق بأي صوت من الأصوات، هناك أصوات ممكنة يمكن أن ينتجها الجهاز الصوتي البشري وهناك أصوات غير ممكنة بشريا. على مستوى الخصائص التركيبية كذلك، هناك عدة أبحاث تركيبية تبين أن اللغات يمكن أن يكون تركيبها محدودا في عدد معين من الكلمات، وفي عدد معين من المكونات، وفي طريقة معينة لتأليف المكونات إلى غير ذلك. كذلك من الناحية الصرفية، هناك قيود على اللغات الطبيعية، بحيث إنها ليست حرة بصفة مطلقة، وإنما الحرية فيها محدودة في إطار معين. إذن لا يمكن أن نخلط بين هذه الخصائص التي تنتسب إلى الملكة البشرية العامة التي يسميها دوسوسور la faculté du

language أي القدرة على اللغو، التي يمتاز بها كل إنسان من ضمن المميزات التي يمتاز بها، وبين خصائص أخرى خاصة بلغة من اللغات، وحينما نقول "خاصة" يجب ألا نخطئ في تصور ما نقصده "بخاصة" لأن كل لغة تأتلف بطريقة خاصة، قد توظف بعض الوسائل التأليفية، وقد توظف بعض الخصائص الصوتية، وقد توظف بعض الخصائص الصرفية إلى غير ذلك، ولكن هذا لا يعني أنها تنفرد بهذه الخصائص، فالخصوصية لا تعني الانفراد بهاته الخصائص. فإذا نظرنا مثلا إلى اللغة العربية في بعض خصائصها، نجد بعضهم يقول إن اللغة العربية تمتاز عن غيرها بوجود الإعراب فيها. واللغة العربية طبعا ليست اللغة الوحيدة التي تستعمل الإعراب، والأنظمة الإعرابية موجودة بأشكال مختلفة في لغات مختلفة كالروسية والألمانية ولغات أسترالية إلى غير ذلك، وهي لغات توجد فيها أنظمة إعرابية قوية ومعقدة. قد يقال إن العربية تمتاز مثلا من الناحية الرتبية بأنها تبدأ بفعل، وهذا ينطبق على عدد من اللغات التي تبتدئ كذلك بفعل. قد يقال إن اللغة العربية من الناحية الصرفية لغة اشتقاقية، ونجد كثيرا من اللغات كذلك تتجه هذا الاتجاه، سواء اللغات السامية أو غير السامية. إذن هاته الدعوى إلى الخصوصية الضيقة، التي سميتها بالخصوصية، تقودنا إلى نوع من الانغلاق، وإلى تصور خاطئ للموضوع الذي نريد أن نعالجه.

إذن أساس اهتمامي بالتنظير راجع أولا إلى أنني أعتقد أن دراسة لغة واحدة في إطار خصائصها، لا يمكن من تصور وتمثل جميع خصائصها. وأعتقد ثانيا أن اللسانيات العامة ضرورية وأن المنهج المقارن ضروري لتسليط الضوء على خصائص اللغات المختلفة. واهتمامي باللسانيات المقارنة راجع كذلك إلى أنني أعتقد أن الاشتغال على اللغة العربية في إطار الميدان العربي يطرح عدة مشاكل، ضمنها تحديد واقع اللغة العربية وكذلك تاريخ اللغة العربية، لأن واقع اللغة العربية مجهول. فاللغة العربية غير محددة المعالم كموضوع. واللغة العربية

كذلك غير محددة المعالم تاريخيا بحيث لا نعرف بالضبط علاقة اللغة الفصيحة بما يمكن أن نسميه باللهجات في القرون الأولى التي وصفت فيها اللغة العربية، في القرن الأول والقرن الثاني. لا نعرف وضع العربية بالنسبة للهجات، هل كانت بالفعل لغة الحديث اليومي، وهذا مستبعد لأن كل الرواة يروون أنهم كانوا يخرجون إلى البوادي إلى غير ذلك. هل بالفعل كانت اللغة الموجودة في البوادي لغة معربة، ولها خصائص التطابق، والخصائص التي نجدها في اللغة الفصيحة؟ كل هذه الأشياء في الحقيقة لم يبحث العرب فيها بدقة، وللأسف ما نجده هو أن البحوث الوحيدة الموجودة الآن في السوق عن تاريخ اللغة العربية هي بحوث كتبت في إسرائيل أو في الولايات المتحدة أو إنجلترا، إلخ. ولا نجد كتبا في متناول الباحثين العرب أو في متناول الطلبة العرب، تدقق في تاريخ اللغة العربية كتبها عرب بناء على ما توصلوا إليه من أبحاث، وبحث فيها عرب بحيث هذه إحدى المشاكل الأساسية، وهي أن اللغة العربية غير مضبوطة في واقعها، في حاضرها وفي تاريخها، وكل هاته الأشياء يمكن أن تنيرها اللسانيات النظرية لأنها تستطيع أن تضبط العلاقة بين هذه اللغات وبين تاريخها وضوابط التطور. وهذا يعني أننا إذا وجدنا اليوم مثلا في لهجة معينة خاصية معينة، يجب أن نتساءل من أين أتت هذه الخاصية؟ هل هي موروث تاريخي؟ هل هي من اللغة التي كانت متداولة في الأصل؟ إلى غير ذلك من الأسئلة في هذا المجال.

بالنسبة لمسألة التنظير كنشاط تحليلي في مقابل نشاط تحليلي آخر هو النشاط التصنيفي مثلا (وهذا يجيب عن الجزء الآخر من السؤال: لماذا الاهتمام بالتنظير في مقابل التصنيف؟)، لنقارن عمليا بين هذين النوعين من النشاطات التحليلية، ولنأخذ مثالا عمليا وواضحا. لنأخذ مثلا العمل المعجمي الذي قد نقوم به في إطار التنظير وفي إطار التصنيف. هناك مثلا عدة أعمال طبقت منهج هاريس Harris في تحليل المعجم، وهي أساسا أعمال تصنيفية، هاته الأعمال

وظفت عدة روائز لا تقوم على أساس نظري، واستخلصت منها بعض اللوائح لوصف معجم من المعاجم. إذا نظرنا إلى الأفعال مثلا، يمكن أن نصنفها إلى طبقات باعتبار ما يسمى بالتعدي، التعدي المباشر وهو أن ينصب الفعل مفعولا، أو اللزوم، وهو أن لا ينصب الفعل مفعولا، أو التعدي بالحرف، وهو أن يتعدى الفعل ولكن بواسطة الحرف، هذا تصور تصنيفي. والذي بينته الأعمال النظرية هو أن هذا النوع من التصنيف لا يكفي في معرفة خصائص اللغات الطبيعية، فقد يتبين من فحص خصائص الأفعال أن هناك أفعالا قد تبدو متعدية، ولكنها تتصرف تصرف الأفعال اللازمة، إما لكونها تسقط المفعول: مثلا حينما نقول: "أكل زيد التفاحة"، قد يبدو أن "أكل" متعد، وجميع اللغويين يقولون إن "أكل" متعد، ولكن حينما نقول: "أكل زيد"، هل هو متعد أم لازم، هل فيه مفعول محذوف إلى غير ذلك؟ بينت الأعمال النظرية أن "أكل زيد" فعل لازم وليس متعديا، وله خصائص تماثل خصائص الفعل اللازم، في حين أنه إذا أخذنا فعلا مثل "جاء" الذي قد يبدو لازما، وبنيناه في تركيب من التراكيب، بحيث يتعدى إلى مفعول، في قولنا مثلا: "جاءني الرجل"، ومثله: "أتى الرجل البيت"، نجد أن هذه الأفعال اللازمة تتعدى إلى مفعول منصوب، وهاته الأفعال اللازمة يمكن أن يأتي منها المبني للمجهول، فتقول: "أُتِيَ المكانُ"، "جيء المكانُ" إلى غير ذلك. والمعلوم أن المبني للمجهول هو أحد الروائز الأساسية التي تستعمل في معرفة المتعدي من غير المتعدي. فإذن، نصل إلى أن بعض الأفعال المصنفة في الأفعال اللازمة هي في الحقيقة أكثر تعديا بالروائز التصنيفية من أفعال مثل: أشبه، أو كلف، أو وزن في: "يزن الكتاب منوين". فلا يمكن البناء للمجهول من "وزن"، فتقول: "يُوزَنُ خمسة كيلوغرامات"، أومن "أشبه" في: "أشبه زيد عمرا"، لا يمكن أن يقال: "أُشْبِهَ عمرو"، إلى غير ذلك. التصور التصنيفي لا يصمد للروائز النظرية، باعتبار أن نظرية البناء للمجهول تتنبأ بنوع من المعطيات، ونظرية

الإعراب تتنبأ بمعطيات أخرى وهكذا. حينما نطرح هذه التصانيف العفوية للمحلك النظري، نجد أنه لابد من إعادة النظر في هذه التصانيف. فبالنسبة إلي أعطي الأولوية للتنظير كعنصر أساسي، هذا لا يعني أنني أهمل التطبيق والمنهج، بالعكس، ولكن أساس المنهج في رأيي هو الرجوع إلى إعطاء الأولوية للنظرية لا إلى الممارسات العفوية التي يتبين بمجرد ما ننطلق في العمل، أنها لا تثبت وإنما الذي يثبت هو القائم على مبادئ تحدد في إطار التماسك الداخلي للنظرية أولا، ثم تحدد حينما تحتك النظرية بالتجربة، وبذلك نكون في هذا الذهاب والإياب المستمرين بين النظرية والتجربة والتطبيق. وسبق لي، في عدة مناسبات، أن بينت أن التجربة نفسها لا يمكن أن نتصور أنها شيء معطى، وإنما هي شيء مرتبط ارتباطا وثيقا بالنظرية، فالمعطيات نفسها تتطور، والنظر إلى المعطيات يتطور بتطور النظرية، فهذا التصور سبق لي أن فصلته، في المحاضرة التي ألقيتها في كلية الآداب بالرباط في ماي 1985 ونشرت بمجلة الكرمل، عدد 18. لابد إذن من إعطاء النظرية ما تستحقه من عناية. أريد هنا أن أضيف أنه للأسف نلحظ خلطا في كثير من الأوساط المثقفة بين النظرية والمنهج، وكثير من الناس لا يفرقون بينهما. أريد إذن أن أعود إلى مثال آخر على أولوية النظرية، وأعطيك مثالا ما يسمى باللسانيات التطبيقية.

س: من خلال جوابكم طرحتم قضية تتعلق بتاريخ اللغة، وأنا شخصيا أنطلق من أن الأدب الجاهلي أدب شفوي، أعطي نموذجا فنيا عندما أركب قصيدة. هذا يمكننا من افتراض وجود لغة تشبه هذه اللغة التي كانت سائدة، وكانت هي أساس قاعدة الحياة اليومية للقبائل العربية التي نمت فيها اللغة العربية، ما رأيك في هذا الافتراض؟

ج: هناك عدة افتراضات قامت بخصوص تاريخ اللغة العربية، متضاربة. هناك افتراض افترضه مجموعة من المستشرقين اعتمادا على عمل قام به فيرگسون

(1959)، وهذا الافتراض ملخصه أن العربية كانت لغة koine، أي لغة تلعب أساسا دورا أدبيا، وليست هي اللغة اليومية، وهناك فروق بين لغة الحديث اليومي وبين لغة الشعر والأدب، اللغة المتداولة أدبيا. هذا طبعا لا ينفي أن هذه اللغة كانت شفوية، ولكن كانت توظف توظيفا معينا، وهو توظيف المناسبات الأدبية على الأخص. هناك أعمال أخرى، ضمنها عمل فيرشتيغ (1984)، الذي افترض أن اللغة العربية في القرون الأولى كانت هي اللغة السائدة، مع بعض الفروق بين القبائل. وأن هذه اللغة طرأ عليها، في وقت الفتوحات، الفساد الذي تحدث عنه فقهاء اللغة العرب، أدى هذا الفساد أولا إلى نوع من الانفصام بين اللغة الأدبية ولغة الحديث اليومي، مع بقاء هذه اللغة في بعض البوادي، وهذا ما يفسر ما ورد عن الرواة من أنهم كانوا يخرجون إلى البوادي لالتقاط هذه اللغة إلى غير ذلك. ثم في مرحلة ثانية، بعد أن انتشرت هاته اللغة التي يسميها فيرشتيغ باللغة الفاسدة، أي لغة هجين صارت متداولة في المنطقة العربية. بانتشار هذه اللغة الهجين وقعت إعادة لبعض الخصائص التي كانت تتميز بها اللغة الفصيحة إلى اللهجات، نوع من classicisation، أي إعادة خصائص الفصحى إلى اللهجات، وخلق منتوج جديد هو بمثابة ما يسمى بـــ: creolization، وصرنا نعثر على بعض الخصائص التي كانت خصوصا في اللهجات المدنية (لأن هناك فرقا بين هذه الأخيرة واللهجات البدوية) في التطابق أو في البناء للمجهول أو في بنى أخرى تماثل خصائص الفصيحة. رأيي في كل ما يجري في تاريخ اللغة العربية هو أن هذه الأعمال كلها لا تعتمد الحجة النحوية الدقيقة، بحيث لابد من إعادة النظر بصفة شاملة في كل ما قيل في تاريخ اللغة العربية، والسبب أن هذه الأبحاث كلها، وبحث فرستيغ في الواقع فيه حجج نحوية أكثر، ولكنه يبقى أن هذا البحث والبحوث الأخرى لا يمكن أن تعتبر تأريخا علميا دقيقا للغة العربية. وهنا أستغرب أن نقطة حساسة جدا، تتعلق بتاريخ اللغة، لم تنل ما تستحقه من

عناية عند الباحثين العرب، بل إن كثيرا من الأفكار الإسرائيلية المشبوهة تجدها مبثوثة في ما يكتبه العرب، بصفة غير مباشرة ودون أن يعوا بها، لأن هناك أفكارا منتشرة عن طريق مستشرقين، ولكن هذا ليس لوما للمستشرقين بقدر ما هو لوم للعرب لأنهم لم يكتبوا و لم يفكروا في كتابة جدية لتاريخ لغتهم. وهاته الكتابة الجدية في رأيي لا يمكن أن تقوم إلا باعتماد دراسة متأنية ودقيقة تقوم على الاستدلال اللساني والنحوي الدقيق، وعلى خصائص اللغة الفصيحة من جهة واللهجات الأخرى الموجودة الآن والتي كانت من قبل، بحيث لا يمكن أن نعيد بناء هاته اللهجات القديمة إلا انطلاقا مما هو موجود الآن، ونستطيع عن طريق ما نعرفه الآن من قوانين اللسانيات الدياكرونية أن نعرف ما هو التطور الذي من المحتمل أن يكون قد وقع، ولا يمكن أن ننطلق من العكس، أي من تصور ما كان قد وقع (في القرن الثاني أو الأول أو قبلهما) ونرجع لنفسر به القرن العشرين كما يفعل البعض، وهكذا ربما سيرجعنا إلى نقطة أخرى هي قضية التراث.

س: نعود الآن إلى مجال اللسانيات. من بين المصطلحات التي أصبحت متداولة في مجال الأبحاث اللسانية، مصطلح اللسانيات التطبيقية. ما هو المقصود بهذا المصطلح؟ وما هي علاقته باللسانيات العامة؟

ج: المفروض أن كل علم تطبيقي يأخذ بنصيب معرفي من العلم الذي من المفروض أن يكون تطبيقا له أو في إطاره. اللسانيات التطبيقية تدخل فيها بعض الإشكاليات التي أخذت فيها حظا لم تأخذه إشكاليات أخرى. مثلا حينما نتحدث عن اللسانيات التطبيقية تتجه الأذهان إلى اكتساب اللغة الثانية أو إلى الأبحاث التطبيقية في ميدان تعليم اللغات أو إلى أشياء تأخذ بنصيب من اللسانيات وبنصيب من التربية. في حين أن مواضيع مثل تطبيق اللسانيات في ميدان المعلوميات، أو تطبيقها في ما يسمى بتركيب الكلام speech synthesis أو تحليل

الكلام speech analysis أو تطبيقها في ما يسمى بالتعرف على الكلام speech recognition كلها مجالات تحتاج إلى معرفة دقيقة بما يجري في اللسانيات سواء ما يتعلق بالإصغائيات acoustique وما يتعلق بالتركيب أو الدلالة. كذلك أذكر من بين المجالات التطبيقية الترجمة الآلية واللسانيات العصبية neurolinguistics التي تهتم بدراسة معوقات الكلام فيما تهتم به. هذه كلها مسائل تطبيقية لنتائج اللسانيات، ولكن مع ذلك لا نسمي هذه الأشياء لسانيات تطبيقية، وإنما يسميها الغربيون شيئا آخر، مثلا يتحدثون عن computational linguistics (اللسانيات الحاسوبية)، إلخ.

فاللسانيات التطبيقية لأسباب تاريخية عارضة مرتبطة بالتربية وبالتعليم أكثر من ارتباطها باللسانيات وإشكالاتها الوصفية والنظرية، فالذي يبرمج الكتاب المدرسي مثلا، أو يريد أن يشتغل على اكتساب اللغة الثانية من لدن الكبار، إلى غير ذلك، لابد أن يكون ملما بأحدث وكذلك بأعقد النظريات في مجال اللسانيات. ففي ميدان تعلم اللغات مثلا، درجنا على التفريق بين تعلم اللغة الأولى وتعلم اللغة الثانية، وأن ما يميز اللغة الأولى هو أن هناك تعلم دون تلقين، في حين أن اللغة الثانية تكتسب عن طريق التلقين بالدرجة الأولى، ولكن عدة أبحاث بينت أن ما يقع في اللغة الأولى يقع كذلك في اللغة الثانية. أي أن اللغة الثانية لا يتعلمها الكبير أو الطفل بنفس الكيفية التي يتعلم بها لعبة الشطرنج أو القفز على الحواجز، إلخ. فتعلم اللغة حتى ولو كانت ثانية يدخل في إطار هاته الملكة اللغوية التي توجد عندنا، وإذن يدخل فيها ما اعتمدناه في تحديد اللغة الأولى، وهو ما كان يسمى بمقياس فقر المنبه the poverly of stimulus أي أن المتعلم لا يجد أمامه أو في محيطه ما يدله على أنه يجب أن يقوم بهذه العملية أو تلك، ومع ذلك نجد أن له معرفة بذلك. مثلا نعرف أن المتعلم للغة الأولى لا يتعلم كثيرا من خصائص هذه اللغة، ومع ذلك يعرفها، فمثلا إذا أوردت جملة،

وسألته هل هذه الجملة تنتمي أو لا تنتمي إلى لغته، قد يجيب بأنها تنتمي أو لا تنتمي، ومع ذلك لم يسبق له أن سمع تلك الجملة. هناك عدة أبحاث تبين أن المتكلم يمكن أن يحكم على بعض الأشياء، وهو لم يسبق له أن مارسها. وبالتالي كان هذا أحد الأسباب التي جعلت تشومسكي يعتمد على الحدوس، أي أنه لا يصف اللغة فقط بما ينظر إليه من مواد حوله، سواء مكتوبة أو شفوية، وإنما يصفها كذلك بالأحكام التي يطلقها المتكلم على المواد التي لم يسبق له أن سمعها أو أنتجها. وهذا المشكل، مشكل فقر المنبه، ينطبق على اللغة الأولى كما ينطبق على اللغة الثانية، هذا مشكل نظري محض، ولكن له انعكاسا مباشرا على تعلم اللغة. وهذا المشكل الذي قد يبدو مشكلا تطبيقيا كما يعتقد البعض، هو في الحقيقة مشكل متجذر في التنظير، لأننا كما نتصور مشكل اكتساب اللغة الأولى في إطار النظرية، لنصل إلى تحديد خصائصها، كذلك يجب أن نتصور مشكل اكتساب اللغة الثانية ومشكل التعلم. هذا مثال من ضمن أمثلة كثيرة يمكن أن نقدمها لنبين أن مشكل التطبيق، كما بينت في عدة مناسبات، يجب أن يؤخذ بكثير من الحذر، فمشكل ما يسمى بالتطبيق، في كثير من الأحيان يفهم خطأ شيء لا علاقة له بالأشياء النظرية، وكذلك بموازاة هذا الكلام، يعتقد أن النظرية شيء معلق في السماء لا علاقة له بالأشياء العملية التطبيقية، وهذا شيء يجب التنبيه عليه.

س: يمثل كتابكم "اللسانيات واللغة العربية" مشروعا ثقافيا ولغويا: تأسيس منهج لساني للتعامل مع اللغة العربية. وهذا التوجه نراه يطرح مشاكل منهجية على صعيد التراث اللغوي العربي من جهة، وكذلك على صعيد وصف اللغة العربية من جهة أخرى. طبعا انطلاقا من إشكالية العلاقة بين التراث اللغوي والبحث اللساني الحديث، وما ينبغي أن تكون عليه علاقة لسانيات الظواهر ولسانيات المحاور، كيف توصلتم إلى حل هذا الإشكال، والتأكيد على أن هناك قطيعة، على أسس إبستمولوجية لسانية؟

ج: مشكل التراث هو في الحقيقة مشكل يماثل من وجه مشكل الخصوصية. لاشك أن ضمن روافد المعرفة في الثقافة العربية، روافد من النحو العربي القديم ومن البلاغة العربية القديمة ومن فقه اللغة إلى غير ذلك، ولكن المشكل الذي نواجهه هو أنه كلما أردنا أن نضع عمليا القواعد والضوابط التي تخصص أو تتحكم في اللغة العربية، إلا ووجدنا أنفسنا أمام مشكل عويص، وهو أن هاته القواعد أو الضوابط صيغت في القرن الثاني، لأن الفكر اللغوي العربي أساسا هو فكر القرن الثاني، إذا استثنينا ما لحقه في إطار البلاغة بين القرنين الثالث والرابع. إذا استثنينا هذا، فإن الفكر اللغوي العربي أساسا يمكن تحديده تاريخيا في القرن الثاني، بين شخصين فيما وصل إلينا أساسا، وهما الخليل وسيبويه، بحيث الفكر اللغوي الثري يأتي من هذين الشخصين، في تصور المعجم وتصور النحو وتصور العلاقة بينهما إلى غير ذلك، وتصور الخصائص العروضية والإيقاعية والصوتية للغة. هذا الفكر فكر القرن الثاني هو فكر ثري ولا أحد يمكن أن يشكك في عمقه، وفي قيمته التاريخية، ولكننا إذا نظرنا إليه في دقائقه، نجد أنه كالفكر الغربي القديم، كالفكر اللغوي الهندي، ليس في القرن الثاني، ولكن أربعة آلاف سنة أو ما يزيد قبل الميلاد (هناك عدة كتب نشرت مثلا فكر بانيني وفيه أفكار جيدة وثرية جدا، ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد)، هناك إرهاصات جيدة، لكن لا أحد، لا من الهنود ولا من ورثتهم، أي أصحاب اللغات الأوروبية يظن أنه سيحيا فقط بفكر بانيني. فإذا نظرنا إلى التراث وجدنا أن بعض الأفكار فيه يمكن إعادة صياغتها ويمكن ترجمتها في نماذج حديثة، ولكنها أفكار لا يمكن أن تمثل كلا متكاملا متماسكا، وإنما تحتاج إلى أن تكون جزءا في كل، وهذا الكل لا يمكن أن يكون إلا البحث الحديث. فهناك فرق أساسي لابد أن نضعه بين القيمة التاريخية لهذه الأعمال، وبين الحاضر. وكما أنه في الفيزياء أو في الرياضيات لا أحد يتشبث أو يمكن أن يتشبث بأفكار

الخوارزمي فقط أو أفكار البيروني، إلخ. كذلك في الجغرافيا أو في الحقول الأخرى التي لاشك أن للعرب فيها مساهمات، كما لغيرهم من الشعوب، لا يمكن في القرن العشرين أن نتشبث بفكر القرن الثاني، وأن نحمله ما لا يمكن أن يحمل، أو نحكم عليه بمقاييس لا يمكن أن تكون هي مقاييسه، لذلك أعتقد أن القطيعة، إذا كانت هناك قطيعة، ليست بين فكر القرن الثاني، وبين المجددين، ولكن القطيعة هي بين الذين يريدون أن يتعاملوا مع المشاكل الحالية بالأنساق والنماذج الحالية التي يمكن أن توجه أو تطعم انطلاقا من التجربة العربية أو المحلية، وبين الذين يريدون أن يجدوا في هذه الأشياء ما لا يوجد فيها. إن القطيعة هي بين أولئك الذين يدعون التراثية وبين غيرهم. والمشكل هو أن التراثيين عاجزون عن درس التراث أولا، وعن تصوره في الإطار الصحيح، بدليل أنني بحثت عدة مرات عن أبحاث جدية في هذا المجال فلم أجدها باستثناء الأبحاث التي قامت بإسقاطات ما أنزل الله بها من سلطان. فمثلا في وقت وجد بعض المستشرقين أن سيبويه بنيوي، هو سوسور العرب، ثم وجد غيره أنه تشومسكي العرب، ووجدوا أن الجرجاني سوسوري، ووجدوا في وقت أنه هو طنيير، ووجدوا في وقت آخر أنه سورل أو مككولي، وهكذا. إذن باستثناء هذه الأعمال التي لا يمكن أن تناقش بجد، لأن التأويل فيها ظرفي، ولا يعطي البعد التاريخي الذي نتوخاه، باستثناء هذا، فإننا لا نجد أي عمل، في اللغويات، قام بالتاريخ الدقيق والصحيح لتوظيف التراث، التوظيف الذي يمكن أن يصح توظيفه فيه، بحيث وجدنا مثلا رسائل كثيرة في الغرب وفي الشرق كتبت عن التراث، فلم نقتنع بشيء منها. أولا لأنها لم تضف إلى معرفتي شيئا، وإنما الأبحاث التي استفدت منها فيما يخص التراث، وهذه مفارقة، هي الأبحاث التي ظلت في حدود، لا أقول الوصف التقريري، ولكن في حدود التكرار إلى حد ما، لما يقوله القدماء، فرددت شيئا لم أكن أعرفه في وقت من الأوقات. أما

الأبحاث التي حاولت أن تتجاوز ما هو موجود حتى من ألفاظ عند التراثي إلى شيء آخر، فإنها لم تستطع أن تبرز أولا وظيفية التراث، وثانيا تاريخية التراث. وإذا كنت أشك في وظيفية التراث، فأنا لا أشك في تاريخيته. فيجب أن يفهم أولا ما أقول، حتى يحكم علي، لا أشك في تاريخية التراث، ولكني أشك في وظيفيته، والأبحاث التي قرأت لم تبرز لا النقطة الأولى ولا الثانية. يعني أنها لم تبرز القيمة التاريخية لهذه الأعمال. لا يكفي أن نردد نوعا من الانتصار الساذج للتراث، فإبراز هذه القيمة يأتي عن طريق الجدل. أما بخصوص الوظيفية، فلا أحد يمكن أن يستدل على أن الإرهاصات النظرية التي أتى بها القدماء فيما يخص الإعراب مثلا، هي بالفعل ما يصلح لوصف اللغة العربية، ولا نتحدث عن لغة أخرى، أو أن الإرهاصات التي أتوا بها فيما يخص نظرية العامل هي بالفعل النظرية التي نحتاج إليها في إطار نظرية عاملية حديثة. تجربتي مع التراث، أنني في البداية قد أنطلق معه، ولكنني سرعان ما أتركه لأسباب هي أنني كلما تقدمت وجدت أنه لا يكفيني، في إطار الصراع الحالي لا يكفيني أن نعرف فقط ما هو موجود في التراث. وإنما يجب أن أتخطاه إلى شيء آخر. وهذا الشيء الآخر هو ما وصلت إليه الأبحاث العلمية الحالية، وما نعرفه بفضل العرب وبفضل غير العرب عن اللغات، لأن هذا رصيد إنساني ساهم فيه الهنود وساهم فيه الفرس وساهم فيه العرب وساهم فيه غير العرب، في تقدمنا، في وصولنا إلى القرن العشرين. فلا يمكن أن أرتد إلى القرن الثاني لأبدأ المعرفة من هناك. ثم إنني أريد أن أذكر الأموات بخير، وأحيا حياتي.

س: أثرتم مسألة البحث اللغوي في التراث العربي مما يجعلنا وجها لوجه أمام المناهج الحديثة كالمنهج التوليدي والمنهج البنيوي، وهناك من يذهب إلى أبعد من هذا إذ يكفي استقراء التراث لاكتشاف آخر النظريات، مع العلم أن هناك أطروحة تقول إن النظريات اللسانية الغربية غير صالحة لتناول واقع اللغة

العربية بما لها من خصائص ومميزات، ما هو تفسيركم لهذه المفارقة؟

ج: في الحقيقة، هذا تناقض بين ادعاء خصوصية تجعل ما يسمى بالنماذج الغربية غير صالحة، ومن جهة أخرى نسبة ما يوجد من أفكار ومن خصائص في اللسانيات الحديثة إلى اللغويات العربية القديمة، هذا تناقض، ولكن ما أثرتموه هو في الحقية مجرد كلام، بحيث لا أحد كتب بحثا جديا يبلور فيه هاته الأشياء. فحينما توجد الأبحاث التي تبين لنا بالملموس أن خصائص النحو التوليدي موجودة في النحو القديم، أو أو أفكار النحو التوليدي موجودة في النحو القديم، حينما يوجد هذا النوع من البحوث الجدية يمكن أن نرد عليها وأن نناقشها، ولكن هذه الأبحاث للأسف غير موجودة، وقد تجد كتبا منتشرة في السوق تدعي أن النحو التوليدي التحويلي موجود عند العرب، وفي نفس الوقت، وفي نفس الكتاب هناك انتقاد غير مبرر وأحيانا إلى درجة الإسفاف لتشومسكي، وفي نفس الوقت كذلك تجد أن صاحب الكتاب لم يفهم ما معنى النحو التوليدي و لم يفهم ما معنى النحو التحويلي. النحو التوليدي له تاريخ، الأنحاء التحويلية كذلك لها تاريخ، مفهوم التحويل ومفهوم التوليد مفاهيم رياضية محضة، والنحو التوليدي يعني ببساطة النحو الواضح، ومعنى الوضوح هنا: الوضوح الرياضي، أي أنه يولد بعض السلاسل ولا يولد سلاسل أخرى، وهاته السلاسل يتم ربطها بالوحدات المعجمية عن طريق عمليات رياضية أخرى، فالنحو التوليدي بهذا المعنى. هو النحو الذي يدخل بوضوح، أي بعمليات صورية واضحة، عددا من الجمل أو المتواليات في اللغة ويخرج متواليات أخرى، والنحو التوليدي مرتبط بمفهوم decidability، وهو مفهوم رياضي كذلك، أي أننا نستطيع التقرير في شأن متوالية هل هي في اللغة أو خارجها، نقول: نعم أو لا، ليس هناك شيء مثل أن يقال: في رأيي كذا، وفي رأي فلان كذا، إلخ. فكرة النحو التوليدي هي أننا نستطيع بالنحو ضبط كل الجمل، وفقط الجمل الموجودة في

اللغة، وما أعتقد فيما رأيت من منشورات تنتقد النحو التوليدي، أن الناس فهموا هذا الكلام. والنحو التوليدي هو نحو يستعمل التحويلات، وهي أيضا عمليات صورية محددة بدخل وخرج، وتغيير ممكن إلى غير ذلك، وكتب في هذا المضمار عدد من الرياضيين وعدد من اللغويين إلى غير ذلك. إذن حينما يتضح لنا ما معنى التوليد وما معنى التحويل يمكن أن نقول مباشرة، وبكل بساطة، إن النحاة العرب، أو غير العرب، حتى الغربيون القدماء، لم يعرفوا هاته المفاهيم، ولم تكن موجودة في أذهانهم مشكلة التوليد والتحويل بهذا المعنى، ولم يكن التوليد مطروحا حتى بالمعنى المجازي عندهم، أما التوسع في كلمة تحويل، فقد يجر مفهوم التحويل إلى فكرة غامضة أو مائعة، وهذا مناقض للاتجاه الذي اتجهته اللسانيات الحديثة. فاللسانيات التوليدية والتحويلية لسانيات صورية، واللسانيات التقليدية ليست لسانيات صورية. فإذن هناك فرق ما بين الكلام العفوي والإرهاصات العفوية والكلام النظري والرياضي المضبوط، في إطار تصور حديث للعلم. لا نعيب على أصحاب القرن الثاني أنهم لم يصلوا إلى هذا، ولكن يجب ألا نقول إنهم وصلوا إليه. ويمكن أن نعدد الأمثلة على مشكل تقارب أو تباعد الفكر القديم والفكر الحديث، سبق لي أن اقترحت في كتاب "اللسانيات واللغة العربية"، وكذلك فصلت الكلام في هذا، في العرض الذي ألقيته في ندوة كلية الآداب سنة 1985، عن إمكانية تقارب الخطاب القديم والخطاب الحديث، على أي مستوى من المستويات يمكن أن نجد هذا التقارب. وقلت، في هذا التحليل، إننا يجب أن نميز لسانيات المحاور عن لسانيات الظواهر. هناك محاور قديمة وحديثة، يعني إذا نظرنا إلى تاريخ العلوم بصفة عامة، نجد محاور، حتى إذا نظرنا إلى الفيزياء أو إلى حقول أخرى، نجد أن هناك إشكالات أو محاور إشكالية طرحت منذ أرسطو. في اللغويات قد نجد نفس الشيء، مثلا مشكل علاقة الشكل بالمعنى، أو الوظيفية بالدور الدلالي، أو الإعراب بالدور

الدلالي، إلخ. هذه إشكالات، أو محاور، لابد من أن تكرر. وهناك تقارب على مستوى المحاور، إنما على مستوى الظواهر، وعلى مستوى تحليل الظواهر، هناك في كثير من الأحيان قطيعة. لماذا؟ لأن الظاهرة لم تعد هي الظاهرة حتى ولو أنها تبدو لغير المختص أنها نفس الظاهرة. المشكل أننا نتقدم دائما في تصور الظاهرة، فهناك أشياء قد تبدو أولا ظواهر في عصر، ويتبين فيما بعد أنها ليست ظواهر.
إن القوانين اللسانية التي نجدها مثلا في القرن العشرين لابد إذا كانت اللسانيات لها معنى، وإذا كانت علما بالفعل، لابد وأن تتجاوز القواعد والضوابط التي وجدت في القرن الثاني عشر أو غيره، وإلا فسوف لن يكون هناك تقدم علمي. وهنا ندخل في الميتافيزيقا العامة أو في التصور العام للعلم ولوظيفته، إلخ. إذا كنا لا نؤمن بالتقدم العلمي، هذا شيء آخر، أما إذا كنا نؤمن بالتقدم العلمي، فلا يمكن أن نقول بجدية إن ما وجد في القرن الثاني يمكن أن يضاهي أو يفوق ما سيوجد في القرن العشرين!

يجب أن نحكم على اللسانيات كما نحكم على الفيزياء أو على الرياضيات أو على أي حقل من حقول المعرفة، فلا يمكن أن ننتظر أن نجد الإشكاليات التي نطرحها في القرن العشرين مطروحة في القرن الثاني بنفس الصيغة، أو أن نجد الحلول التي سنطرحها في القرن العشرين. لماذا؟ لأنه كما بينت في هذا العرض إشكالاتهم غير إشكالاتنا، وحلولهم غير حلولنا، لا يمكن أن نعتقد أن هاته الإشكالات وهاته الحلول يمكن أن ترقى بالوسائل الموجودة الآن: إذا أخذنا الصوتيات مثلا، التي هي الآن شيء أصبح مضبوطا ومتطورا، لا يمكن أن ننظر إلى الأوصاف التي قدمت في القرن الثاني للغة العربية، ونقول هاته هي أوصاف اللغة العربية من الناحية الصوتية، قد تكون هناك اجتهادات طيبة، هذا لا يكفي في القرن العشرين، لأن الفرق كما قلت هو الفرق بين العفوية والوسائل التقليدية، وبين الوسائل العصرية الحديثة. في الوقت الذي تقدمنا فيه ليس فقط

من الناحية التكنولوجية، طبعا هناك ارتباط بين التكنولوجيا والعلم، ولكن أيضا على مستوى تصوري، لم نعد نتصور الأشياء بنفس الطريقة التي تعود إلى تصوراتهم وحلولهم إلا إذا أوغلنا في سلفية مظلمة.

س: هناك كثير من الالتباس والغموض يحيطان، فيما يكتب في مجال الدراسات اللسانية، بل وفي مجمل العلوم الإنسانية، ويعودان إلى ميوعة المصطلح وعدم تحديده، وهذا في رأينا هو المشكل الحقيقي، إذ لا يقع التمييز بين وضع المصطلح العربي وترجمة المصطلح الغربي. كيف ترون حل هذه المعضلة، وخصوصا وأن لكم مساهمات في هذا المجال؟

ج: في كتاب *اللسانيات واللغة العربية*، نبهت إلى أن هناك خلطا في أذهان المؤسسات التعريبية بين وضع المصطلح العربي وترجمة المصطلح الغربي. وهذا الخلط يلازمه مشكل آخر وهو عدم وجود منهجية لوضع المصطلح عند الهيئات التعريبية العربية. لم أر ولو منهجية واحدة استدل عليها أصحابها علميا ونظريا. والمنهجية الوحيدة التي عثرت عليها هي تلك التي أقرتها ندوة وضع المصطلح العربي التي عقدت في مكتب تنسيق التعريب سنة 1981، والتي انتقدتها في كتابي انتقادا دقيقا لعدة أسباب. إذن أول خطوة في طريق حل المشكل هي اتضاح المشكل على مستوى التصور، إذ يجب الفصل بين وضع المصطلح العربي، أي المفردات الفنية العربية التي سيقع عليها التواضع، وبين المصطلحات الواردة أو ما سميته بالقاموس الداخل من الغرب، الذي نريد أن نترجمه. في خصوص الترجمة، هناك عفوية، إن لم نقل نوضى مطلقة في وضع المقابلات، وقد بينت هذا بتفصيل. هذه الفوضى تتجلى في عدة مستويات. ويمكن تلخيصها في نقطة أساسية هي ما أسميته بانعدام النسقية، أي أن الترجمة ليست نسقية، وإنما نتعامل مع كل مفردة على حدة، دون أن نتعامل مع النسق برمته. هاته العفوية

والاعتباط، وانعدام النسقية تتجلى على مستوى اللغة-المصدر langue source، إذ نترجم مرة من الفرنسية ومرة من الإنجليزية ومرة من الألمانية وهكذا. مثلا computer في يوم ترجموها من الفرنسية ordinateur فقالوا نظامة ورتابة، ثم قالوا بعد ذلك حاسبة وحاسوب، لكن بعضهم ترجم انطلاقا من الإنجليزية. فهذا مشكل يتعلق بالنسقية على مستوى اللغة المستعملة. انطلاقا من أية لغة سنترجم؟ وهناك أيضا انعدام النسقية على مستوى الجذر المعجمي، بحيث إذا ترجمنا computer بحاسوب، يجب أن نترجم في نفس الوقت computer science بعلم الحواسيب، أو الحاسوبيات، ولكنهم ترجموها بإعلاميات أو معلوميات. ثم هناك computer scientist أو informaticien الذي ترجموه بإعلامي أو معلوماتي، والأولى أن يقال حاسوبي، تكون هناك نسقية واطراد على مستوى الجذر. هناك أيضا computational linguistics التي لم يترجموها، ويمكن أن نترجمها باللسانيات الحاسوبية، إذا ترجمنا computer science بحاسوبيات، عوض معلوماتي أو إعلامي. وهناك computation أي الحوسبة، وcompute أي حسب، إلى غير ذلك. كل هاته الكلمات التي هي مشتقة من جذر واحد، هو compute، إذا ترجمناه بحسب أو حوسب، يجب أن نعمم الترجمة على جميع مشتقات computer. لا يمكن أن نأخذ جزءا من الفرنسية وجزءا من الإنجليزية وهكذا.. مما يخلق التقارب. ثم هناك ترجمة computer science بمعلوميات، وهي ترجمة لا تصح، لأن هناك العلوم المعلوماتية information science التي تتعلق بالمعلومات، فلماذا الخلط بين علم يتعلق فقط بالآلات والعمليات التي تقوم بها وعلم يتعلق بمجموع المواد النظرية والتطبيقية التي لها علاقة بتنمية الحواسيب وتطبيقاتها، وبين العلوم التي تتعلق بالمعلومات بصفة عامة. إذن هذه الفوضى توجد لانعدام النسقية على مستوى الجذور المجتمعية. إذا ترجمنا جذرا

معينا بترجمة يجب أن نحتفظ بها بالنسبة لجميع الجذور. هناك فوضى على مستوى الصرف، مثلا إذا ترجمنا lexème بمعجمية يجب أن نترجم phonème بصرفية، ولا يمكن أن نترجم lexème بمعجمية وphonème بمصات وmorphème بصَرْفَم. لماذا نترجم واحدة على وزن فعلية، والأخرى على وزن مفعل، وثالثة على وزن فعلم؟

إذن لابد من نسقية على مستوى الصرف. حينما نترجم صيغة صرفية معينة بصيغة صرفية مقابلة لها، يجب أن نحتفظ بهذه الصيغة بالنسبة لجميع الصيغ، فكل كلمة مختومة بـــ"ème" في الإنجليزية يجب أن تترجم بكلمة عربية مختومة بالياء والتاء المربوطة. فإذا اتفقنا على ترجمة "ème"، أمكن أن نعممها على ما لا حصر له من الجذور، ولا نحتاج إلى مؤترم للتعريب كلما وضعوا كلمة، وهم يضعون كل يوم كلمات مختومة بـــ"ème "، فنتحتاج كل يوم إلى مؤتمر للتعريب ليحدد لنا المقابل فقط لهاته اللفظة.

هناك فوضى على المستوى الدلالي. هناك من يترجم أحيانا حسب ما يسمى بالمفهوم intension أو حسب المعاني العاطفية affection meaning وهكذا.

هذه الفوضى المصطلحية إذن راجعة إلى عدم وجود منهجية عميقة للترجمة. وقد اقترحت بعض مبادئ هذه المنهجية في مقدمة المعجم اللساني الذي وضعته، وهو معجم الألفاظ اللسانية الغربية التي وضعت لها مقابلات بالعربية، وسيصدر قريبا. وهذه المنهجية يجب أن نعي أولا بضرورة وجودها. وهنا أشير إلى أن الناس يخلطون بين المنهجية méthodologie وبين الإجراءات procédures. فمثلا معهد التعريب بالرباط، ما يسميه بالمنهجية يدخل في إطار الإجراءات، ولا علاقة له بالمنهجية. وأما المنهجية في عمقها، فهي الخطوات العلمية لوضع المقابلات في خصائصها الضابطة، ولا تتعلق بقضايا مثل كيفية

وضع الجذاذات أو البحث في القواميس، إلخ. هذه ليست المنهجية التي نقصد، ولكنها مجرد إجراءات عملية للقيام ببعض الأعمال أو البحوث، أما المنهجية المصطلحية فهي الدخول في الخصائص النظرية التي نختارها، والتي تبرر بأسباب نظرية لوضع المصطلحات.

فالمصطلح معجم قطاعي، والمعجم القطاعي هو قبل كل شيء معجم له ضوابط المعجم، ويدخل في علاقة مع القاموس العام. إلى غير ذلك من المشاكل المتعددة. إذن هذا باختصار مشكل الفوضى المصطلحية التي نحتاج فيها إلى منهجية. وهذا نخالف فيه ما هو سائد من استعمال كلمة منهجية في غير محلها.

س: الحديث عن المصطلح يقود حتما إلى الحديث عن قضية التعريب، هذا الهاجس الذي لم تستطع المجامع اللغوية ولا مكتب التعريب إيجاد حلول عملية له. هناك بلبلة وتشويش يسود كل الكتابات العلمية بالبلدان العربية، مما يؤكد انعدام تصور علمي لما نريده من التعريب، على ضوء المنجزات العلمية. ما رأيكم في أسباب هذا الخلل، هل الأمر يعود إلى مجرد انعدام تصور، أم إن المسألة ترتبط بمستوى البحث العلمي السائد في العالم العربي؟

ج: مشكل التعريب كسائر المشاكل له عدة جوانب وأبعاد.

أولا: ماذا نقصد بالتعريب؟ من الغريب أن أطروحة الخصوصية تتسرب كذلك إلى التعريب. فنريد أن يكون التعريب في المغرب غير التعريب في الجزائر وغير التعريب في سوريا. وطبعا قد تكون هناك خصوصيات لكنها تافهة. لا نحتاج إلى وضعها كمدخل أول للمشكل، المشكل الأساسي في التعريب، في تصورنا، هو أن تتحول طاقة المواطن العربي وطاقة لغته التي سيوظفها إلى التعبير عن حاجاته ومشاكله وعن همومه إلخ. ولاشك أن ضمن هذه الهموم والمشاغل التعبير عن المفاهيم العلمية والحضارية التي أنتجتها حضارات أخرى، إذن

التعريب قبل كل شيء هو القدرة على التفكير بالعربية والتعبير بها عن المفاهيم الموجودة وعن قدرة العربية على استيعاب الحضارات الموجودة، هذا هو المقصود بالتعريب، وليس كما يتصور البعض أنه ما كان سائدا عند القدماء بصدد الألفاظ المعربة، أي التي تنقل من لغات أخرى إلى العربية بأصوات عربية، ليس هذا هو التعريب. وليس التعريب كذلك، كما ورد عند البعض، ترجمة المفاهيم أو الألفاظ الفرنسية إلى اللغة العربية. إذن التعريب بهذا المعنى يطرح عدة مشاكل في الإطار الذي حددناه. إطار تحويل قدرة العربي إلى التعبير بلغته العربية التي هي جزء من محدداته كعربي. في إطار هذا، نتصور أن هناك مشكلا للتعريب ما دام العربي لا تتوفر له هذه الطاقة، ومادامت اللغة التي هي اللسان الذي يكون معبرا عن هاته الطاقة لا تتوافر ضمنها الوسائل التعبيرية الكافية التي تمكنه من التعبير عن المفاهيم العلمية والحضارية. هذا المشكل حين يتضح من الناحية النظرية والتصورية، طبعا لابد أن نجد له المنهج اللائق والحلول اللائقة وكذلك التقنيات اللائقة. ولا نتصور أن المسألة مجرد نظر أو مجرد إجراءات عملية بدون نظر. فهناك مسائل أعتقد أنها أساسية لحل مشكل التعريب من ألفه إلى يائه، هناك مشكل النظر أو مشكل الرؤية واتضاح ما نعنيه بالتعريب. وهناك مشكل المناخ ومشكل التقنية والتكنولوجية التي ستقودنا إلى هذا الحل. وإذا حولنا المسألة إلى مسألة تقنية محضة، فإننا نمر سطحيا على المشكل. فليست مسألة إدخال الحروف العربية في الآلة الحاسبة، أو مسألة الطباعة العربية إلا مسائل تقنية يسهل حلها بالوسائل الحديثة. ولكن مشكل التعريب عمقه هو مشكل على مستويين: العوامل الداخلية التي تتعلق بالطاقة التعبيرية للغة، فعلى هذا المستوى نجد مشكلا وضمنه المعجم الحضاري أو المعجم العام، ومشكل المعاجم القطاعية المتخصصة التي تتعلق بكل علم على حدة، كمعجم الفيزياء، ومعجم الرياضيات، ومعجم

اللسانيات، إلخ. ولاشك أن جزءا منها قد ضمن في المعجم العام. فهذا الأخير يتغذى من هذه المعاجم القطاعية تدريجيا. فإذا فتحت معجم لاروس تجد فيه acoustique وphonology، أما إذا فتحت المعجم العربي فلن تجد فيه إصغائيات ولا صوتيات ولا دلالة، إلخ.

إذن التعريب في جوهره لا يمكن أن يحل مشكله إلا اللغوي، خلافا لكثير من المغالطات. فبعض الناس يعتقدون أن بإمكانهم أن ينظموا مؤتمرا للرياضيات، وأن يتفق الرياضيون فيما بينهم، وأن يطلعوا علينا بمعجم للرياضيات، دون أن يضبط هذا العمل ويشرف عليه لغويون. هذا غير ممكن، ولا يمكن أن يحدث في دولة راقية. في جميع الدول حينما يتعلق الأمر بوضع المصطلحات، لابد من وجود لغويين للإشراف على العمل المصطلحي، وإشرافهم هذا لا يتعلق بالمضمون والدلالة، بل بضبط النسق اللغوي، لأن اللغة يجب أن تظل وظيفية وشفافة وقابلة لأن تستساغ من الناحية السمعية، إلخ. فهناك عدة عوامل تمنعنا من إسناد وضع المصطلحات لغير اللغوي، لابد من وجود لغوي بالإضافة إلى الأخصائي عندما يتعلق الأمر بوضع مصطلح تقني، ثم إن هذه المصطلحات لا يكفي أن يقرر فيها الأخصائي، بل لابد أن تكون هناك متابعات منهجية ومتابعات نظرية ولغوية دقيقة لضبط اللغة. ففي كثير من الدول نجد دائما أن وضع المصطلحات من اختصاص المجامع، لأن هذه المجامع مكونة أساسا من اللغويين، وهؤلاء لا يستساغ أن يدخل أحدهم الأكاديمية إلا إذا كانت له القدرة على ممارسة اللغة، وإن كان غير مختص فيها.

المهم أننا نحتاج إلى منهجية للتعريب. وهذه المنهجية تنطلق من كون المعجم والنحو أساسيين في ضبط اللغة، لا النحو كما كان يتصور القدماء، ولكن النحو كما نتصوره اليوم. وطبعا هذا النحو ليس معياريا كما كان الشأن عند القدماء،

وإنما هو نحو يمثل بالفعل قدرة متكلم اللغة وقدرة مستعملها.

حينما يتعلق الأمر بالوسائل الحديثة وضمنها الحاسوبيات أو المعلوميات فيجب أن نستعملها استعمالا صحيحا. فغيرنا يستعمل المعلوميات كوسيلة لتطوير البحث العلمي في اللغة، يستعملها للقيام بعمليات لا يمكن أن يقوم بها الذهن البشري في التخزين وفي حسابات معقدة، ولكن المعلوميات لا يمكن أن تحل مشاكلنا من ناحية الرؤية. فهي وسيلة مساعدة لذلك، ومعهد التعريب ليس معهدا للمعلوميات. هناك الجزء الذي يتعلق بمعالجة اللغة العربية بالمعلوميات، سواء تعلق الأمر بوضع المطراف أو الحروف الضرورية للدخول في الحاسوب، أو بما يسمى بمعالجة النص، هذه كلها أشياء من اختصاص الحاسوبيين أولا، ويمكن أن يحلوها بسهولة إذ لا تضع مشاكل تافهة. وعمق المشكل هو وضع معجم للغة العربية، يضبطها ويصفها. حتى إذا وضعنا هاته الضوابط أمكن أن نعرف ما هي هاته اللغة التي نحن بصدد الحديث عنها. إذن مهمة المؤسسة التعريبية هي قبل كل شيء مهمة تتعلق بالقطاع المعجمي، أي بالثقافة وبالحضارة، أو ما يسميه القدماء بعبقرية اللغة. أي أننا يجب أن ننظر إلى اللغة من الداخل لتنمية طاقاتها، وأن نصل كذلك إلى وضع الأدوات العملية التي تساعد مستعمل هذه اللغة ومستهلكها على درسها بصفة كافية وواعية. فعلى المؤسسات، مثلا، أن تضع الكتاب المدرسي المضبوط حسب البرمجة التي يمكن أن توضع في إطاره. ودور هذه المؤسسات أن تضع المصطلح، وليس دورها أن تضع الأشياء التي نعتبر أنها هامشية بالنسبة للغة العربية. هذا لا يعني أننا نعتقد أن المعلوميات ليس لها دور في تطور اللغة العربية، بل فقط أن المشكل في علاقته باللغة العربية تافه نسبيا، ويمكن أن يحله التقني. ثم إن المؤسسات الحاسوبية الدولية لها حلول بالنسبة لبعض مشاكل اللغة العربية من حيث ضبط الحروف

والتحليل، إلخ. وهذه الأشياء قامت بها المؤسسات الدولية، ونحن إذا أردنا المساهمة يجب أن نساهم في هذا المستوى مع المؤسسات الدولية الحاسوبية.

س: نلاحظ من خلال تناولكم لمسألة التعريب أنكم تعطون الأهمية للجانب المنهجي، بيد أنه حتى في حالة حل مشكلة المنهجية، فإننا نعتقد أن موضوع التعريب سيظل قائما ما لم تحل مشكلة التخلف على صعيد العالم الثالث، ومشكل التصنيع والاختراع.

ج: إني أتناول المشكل في جانبه اللغوي، أما الجانب الاقتصادي أو الجانب السياسي أو مشكل الصراع القائم، فهي مشاكل لا يختص بها التعريب، وليست من محددات التعريب. ما هو مطروح هو مشكل السياق العام الذي يوجد فيه التعريب. مثلا إذا نظرنا إلى قطاع آخر، كقطاع الصحة، سنجد فيه هذه العوامل التي ذكرت: التخلف، إلخ، التعليم نفس الشيء، إلخ. هذه الأشياء التي سميتها في الكتاب بالطروحات الخارجية لا أنكر أنها قائمة، ولكنها لا تحدد التعريب، وإنما هي من محددات المحيط الخارجي للتعريب. أما التعريب كمشكل لغوي، فمحدداته هي التي أسلفت. طبعا حينما نطرح مشكلا، يكون له دائما سياق تاريخي واقتصادي واجتماعي. ولكن هذا السياق لا يختلف من الصحة إلى التعريب إلى التعليم إلى الشغل إلخ. لذلك أعتبر أنه شيء غير محدِّد، وإنما هو عام يدخل ضمن المشاكل العامة المطروحة التي تقتضي حلولا عامة. ولكن هذا من وجهة النظر الأكاديمية أو وجهة النظر المعرفية، الإبستمولوجية، لا يجعل ما أسميته بالهندسة الإبستمولوجية قائمة بين التعريب والتخلف أو بين التعريب والتحرر إلخ، لأن التحرر لا يفسر عدم وجود التعريب أو العكس. ليست هناك علاقة مباشرة بين وجود الشيء وعدم وجوده. فالتعريب طرح كمشكل ولكن لم يطرح بنفس الصيغة حينما كان العرب في أوج حضارتهم. طبعا الصيغة

المطروحة الآن ربما أملتها خصوصية التخلف والاستعمار إلخ، ولكن في العمق، من حيث الجانب اللغوي، باعتبار المشكل مشكلا لغويا، في تصوري نفس المعالجة الفنية. يمكن أن تكون صالحة في القرن الرابع أو الآن. أعني أن نفس المشكل يطرح وهو مشكل الطاقة التعبيرية. ولكن هاته الطاقة لا تُنمّى بنفس الدرجة في القرن الرابع أو الآن، لأننا طبعا في وضع ليس هو وضع الأمة العربية في القرن الرابع، التي كانت تنطلق من موقع قوة وكانت تريد هضم حضارة الآخر. تقريبا نفس الشيء يجري الآن في أوربا. وهنا أفتح قوسا لأشير إلى أن كثيرا من المستشرقين الآن يقومون بتمجيد التراث العربي، لأنهم في موقع قوة، يريدون هضم هذا التراث ماداموا يعرفون مسبقا أنه سيتم هضمه في إطار النماذج الغربية. والعرب كانوا في نفس الوضع في القرن الرابع، الذي يوجد عليه الآن المستشرقون الغربيون. ولكن من حيث الوسائل التقنية وضبط المشاكل اللسانية، يبقى أنه أساسا نفس المشكل: وهو كيف تنتقل من لغة إلى لغة، كيف نوسع المعجم، كيف نطوع اللغة. لأنهم حينما أرادوا في ذلك الوقت أن يترجموا مثلا، الرابطة be، لم يجدوا لها حلا، لأن المشكل آنذاك مشكل معرفة نظرية الترجمة في القرن الرابع، فترجموا بـــ: "سقراط موجود ميت"، فـــ"موجود" هذه، لو أن الذي كان يترجم كان له تصور للرابطة ولنظرية الرابطة في اللغات لما ترجم بهذا الشكل. فظروف المشكل ومحيطه مختلفان، لكنه في عمق تحليله مشكل واحد.

س: ننتقل إلى سؤال أخير، يتعلق بمستوى البحث، ما هو ملحوظ أن هناك انعدام التخطيط العلمي على أكثر من مستوى، والبحث العلمي متروك للاجتهادات الفردية، نحن لا نملك مركزا للبحث العلمي يخطط وينتج ويبرمج ويصف ويهتم بكل إنتاج علمي، بل يدفع للإنتاج ويفتح مجالاته. هل لكم

كلغوي باحث تصور لما ينبغي أن يكون عليه البحث العلمي في واقعنا وخاصة في مجال العلوم الإنسانية؟

ج: في الحقيقة، هاته البرامج التي ندعو إليها، برامج لا يمكن أن تكون في المستوى الذي نطمح إليه، إلا إذا كانت هناك دولة ونخبة ومجتمع يؤمنون بالبحث العلمي وبتشجيعه، وبإعطاء الحرية الضرورية لنماء هذا البحث. نعرف أنه في دول أخرى، قام عدة علماء بمشاريع لمدة ثلاثين أو أربعين أو خمسين سنة، في إطار مؤسسات بحث علمي، وبعد هذه المدة أخرجوا نتاج عملهم، وهم يفكرون ويعيشون الساعة بعد الساعة، أو اليوم، أو السنة بعد السنة، منهمكين، مع جماعة من الناس، في هذه البحوث. فوجود وضعية للعلماء في الدول المتقدمة، أعطى النتائج التي نراها في هذه الدول، فهذه الدول متقدمة لأن البحث العلمي متقدم فيها. ومتقدم فيها الآن لأن لها مؤسسات تتكفل برعاية الذين يبحثون، ولا يتدخل كل لحظة في شؤون هذه المؤسسات. فالبحث العلمي هو بالضرورة بحث طويل النفس، وبحث متأن، ولا يمكن أن تنتظر منه أن يعطي نتائج بعد شهور. لذلك هناك في رأينا، الآن، ما يكفي من الطاقات في المغرب لقيام بحث علمي رصين. وضمن هذا البحث العلمي، البحث العلمي اللغوي. وكما سبق لي أن بينت، نحتاج إلى وضع أدوات أولى لتعلم وتعليم اللغة العربية، وهي أدوات غير موجودة، ضمنها المعجم العربي: لابد من وضع معجم عربي حديث، لأننا لا نتوفر، إلى الآن، على معجم عربي. ثم لا نتوفر على معجم للأطفال، فالطفل العربي ليس له معجم، والمنجد، كما يقال، لا ينجد. والبالغ العربي ليس له معجم. وكتاب النحو العربي غير موجود. مثلا إذا أخذت الفرنسية أو الإنجليزية، تجد كتاب النحو يساير العصر ويتغير ويضبط اللغة في تغيرها وتطورها. نحن لنا كتب مثل "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك" لا

تمثل الأساليب الموجودة في اللغة ولا تصف اللغة، وهي غير صالحة. إذن نحتاج إلى مراجع في اللغة العربية تمثل الثقافة العربية في حاضرها، وتمثل اللغة العربية، كما نحتاج إلى أشياء كثيرة أخرى منها تاريخ اللغة العربية، وأوصاف اللهجات العربية. هذه الأشياء لا يمكن أن تقوم إلا بمجموعة من الناس، بمجموعة قررت مسبقا أن توظف نفسها لخدمة البحث العلمي، على شرط أن تكون المؤسسة في رعايتها. ولا يعقل أن المؤسسات الموجودة في بلادنا، والتي تنفق عليها الملايير طيلة سنوات، لا تكاد تنتج بحثا في مستوى شخص واحد قام به عن طيب خاطر، ودون أن تكون له بنية للقيام به. فإذن هذا الوضع الذي توجد فيه قطيعة بين المؤسسة وبين الفرد الذي يجتهد لخدمة بلاده، وخدمة المؤسسات الموجودة فيها، غير عادل. لابد من الانتباه إلى أن دور المؤسسات العلمية، أو المفروض أن تكون علمية، في المغرب، يجب أن يغير، ولابد من أن تقوم مؤسسات أخرى، وتتعدد المؤسسات التي يكون للباحثين فيها وضع عاد ومريح ليتفرغوا للبحوث. لا يمكن أن تسير أمة بدون بحث علمي. وضمن هذا التصور لابد أن يكون البحث العلمي اللغوي الذي لا نحتاج إليه فقط لمعرفة لغتنا ومعرفة ثقافتنا، ولكن نحتاج إليه في علاقاتنا العربية والإفريقية. وأشير هنا إلى أن مراكز البحث اللغوية على الخصوص، التي قامت وتعددت في البلدان الغربية، أصبحت توجه بشكل أو بآخر سياسات الدول الإفريقية، مع العلم أن المشاكل اللغوية مطروحة في هذه الدول. إننا بحاجة إلى دراسة للغات والثقافات الإفريقية إلى جانب لغتنا إذا نحن أردنا أن نتقدم في معرفة جيراننا.

مأزق اللغة العربية
وإمكانات التجاوز[6]

ما هي مشاكل اللغة العربية، وما هي التحديات التي تواجهها؟ ما السبيل إلى بلوغ لغة شفافة، مطواعة، ومتحضرة؟ ما علاقة اللغة العربية باللهجات العامية؟

يجيب هذا الحوار عن هذه الأسئلة، وأسئلة أخرى كثيرة. انطلاقا من الوعي بأن مشاكل اللغة العربية، لا يمكن أن تقدَّم لنا الحلول المناسبة، إلا في إطار خطاب لساني عربي دقيق متفتح ومتطور (بدأت معالمه تتشكل لحسن الحظ)، وفي إطار تفكير لغوي، سماته الكبرى: الاختصاص والتكوين الجيد والمصداقية في التعامل.

* * *

س: تعرف اللغة العربية الفصحى مجموعة من التحديات، سواء على مستوى واقعها كلغة (بنيتها ونظامها)، أو على مستوى التهديدات التي تواجهها في محاولة لإفراغها وإضعافها. هل اللغة الفصيحة تعيش فعلا أزمة، وتحتاج إلى مشروع إنقاذ؟

ج: لا يخفى عليكم أن أي لغة من اللغات، مهما كانت مكانتها الدولية

[6] نشر بجريدة *العلم الثقافي*، يناير 1994. أجرى الحوار خالد الأشهب.

أو الإقليمية أو الوطنية، لها مشاكلها. طبعا هناك لغات مشاكلها أكبر من مشاكل لغات أخرى. واللغة العربية لها مشاكل كلاسيكية سبق أن قام بجردها وحصر بعضها اللغويون العرب أو أعضاء المجامع. ومن هذه المشاكل ما هو فعلي أساسي، ومنها ما هو زائف أو ثانوي. ومن المشاكل ما أحصي، ومنها ما لم يحص بعد. ومن المشاكل الزائفة أو الثانوية أو التي لم تطرح بعد في الإطار الصحيح، أو لم تعط المحتوى الصحيح، مشكل التيسير، ومشكل الخط (الذي ضُخم)، ومشكل الشكل، وهذه المشاكل يجب إعادة النظر في محتواها الفعلي.

وهناك مشاكل فعلية هامة من جملتها مشكل المصطلح، ومشكل توسيع المعجم العام، ومشاكل أخرى لم تعتن بها المجامع (على الأقل بما يكفي)، ومن ضمنها مشاكل الحوسبة، ومشكل التأريخ للغة العربية، وعلاقة الفصيحة بالعاميات تاريخيا وحاضرا، وعلاقة الفصيحة باللغات الأجنبية نسقيا ووظيفيا، ومشكل اكتساب الفصيحة أو تعلمها، ومشكل واقعها النفسي، ثم مشكل تجديد أساليبها، ومشكل وضعها الوظيفي ضمن المحيط اللغوي الذي توجد فيه، واللائحة طويلة.

اللغة العربية تعيش فعلا أزمة، وهي مهددة في عدة مستويات.

مهددة داخليا ومهددة خارجيا. داخليا، لأن هناك حركات تقوم من حين إلى آخر، بألوان وصيغ متنوعة، لتدعو إلى إحلال لهجات محل اللغة العربية. وهناك أيضا حركات من الخارج لمساعدة وتغذية هذه التيارات، بالطعن أو التشكيك في وظيفة اللغة الفصيحة، أو تاريخها، أو طاقتها التعبيرية، أو واقعها العاطفي الوجداني، إلخ. هذه التحرشات والتهديدات أظن أنها عادية وغير حاسمة، لأن العربية سواء في آدابها أو تاريخها أو وظيفتها أثبت التاريخ أنه كلما اشتد هذا الضرب من التهديدات، إلا وتقوت قدرتها على الصمود. وصمودها

يعود إلى كونها لغة حضارة وتراث عالميين، وهي لغة القرآن، ولغة التحرر، ولغة وحدة قومية، وغير ذلك من السمات التي تمتاز بها عن الألسن التي يمكن أن تنافسها. وافتراض أن اللهجات العامية أكثر وظيفية من اللغة الفصيحة مبني على سوء فهم وسوء تمثل (وسوء نية أحيانا)، وسأعود إلى هذه النقطة لاحقا.

العربية إذن مهددة خارجيا وداخليا بهذه الصيغ التي ذكرتها. والمخططات الاستعمارية للقضاء عليها وعلى حمولاتها الحضارية والدينية والقومية وإحلال اللهجات المحلية محلها أو اللغات الأجنبية، واستبدال الحرف اللاتيني بحروفها، هي مخططات متوالية وكثيفة عبر التاريخ، سواء أتعلق الأمر بالاستعمار الإنجليزي أو الفرنسي أو التركي. وهذه المخططات ما زالت قائمة لم تنقطع، سرية كانت أو علنية، ولم تتغير إلا في أشكالها وأساليبها. فقد تلبس لباس العصرنة، أو "الثنائية المعنى بها"، أو لباس الدفاع عن لهجات محلية "مهددة بالانقراض"، أو الدفاع عن ثقافة محلية لابد من الحفاظ عليها بالحفاظ على لسانها ودعمها ضد العربية، إلخ.

إلا أن أكبر تهديد، في رأيي، لا يكمن في هذه التحرشات، وذلك لوجود قوى داخلية واعية ومناهضة لهذه المخططات، متشبثة بأصولها الحضارية والدينية، وبتراثها العربي الإسلامي. إن أكبر تهديد هو افتقاد أنصار العربية والمدافعين عنها إلى الوسائل المادية والفكرية، وإلى التكوين الضروري، وإلى الرؤية الواضحة للقيام بما يجب القيام به، أو بعبارة، إلى الحيثيات العصرية الأساسية، بما فيها الأدوات التقنية والأدمغة والمؤسسات. فبدون هذه العناصر، لا يمكن أن تكون العربية لغة حضارة عالمية، ولغة علم، ولغة تقنيات، وتقوم بدورها الفاعل في عصرنا هذا.

فإذا نظرنا إلى لغات الحضارات المتقدمة، وجدنا أن لها مؤسسات قوية وفعالة تضطلع بالنهوض باللغة وبخدمتها، على غرار المؤسسات التي تخدم

الاقتصاد أو التعليم أو السياسة أو غير ذلك. هناك مؤسسات منظمة وجادة ترصد لها الأموال الهامة لخلق المناخ والإطار الضروري لخدمة اللغة، وتهيئة المحيط الملائم لذلك، وتوجيه النظام التعليمي، والنظام الإعلامي، وتوعية المؤسسات الثقافية، من أجل خدمة اللغة الوطنية في جميع المجالات، ومن هذه المؤسسات الأكاديميات اللغوية أو المجامع، ومنها المراكز البحثية في اللسانيات، أو في اللغة المعنية، أو في الحوسبة، أو غيرها من المراكز التي تربط اللغة بمجال من المجالات الحيوية الأخرى.

هذه المؤسسات تقوم بعملها بصفة منتظمة ومبرمجة ودؤوبة، وهي إذا اضطلعت بأعمال، مثل تهييء الأدوات المعجمية أو النحوية أو الإملائية أو الخطية أو غيرها، فإنها تضطلع بمشاريع تتوفر فيها السمات الكافية والضرورية التي تجعل منها مشاريع ذات مصداقية، ويكتب لها فيما بعد التداول والقبول عند أهل الصناعة أولا، ثم عند العامة بعد ذلك.

في مقابل هذا، ماذا نجد في مجامعنا ومؤسساتنا اللغوية؟ هل المشاريع يتم فعلا إنجازها في الإطار العلمي الصحيح والشامل، وهل تستوعب ما تقدم وتراكم من جهود ونتائج، هل توظف أحدث الوسائل التقنية، للوصول إلى الأهداف المتوخاة بالطرق المثلى؟ ثم هل إن الإشكالات المطروحة للعلاج ذات أولوية، بحيث يجب تجنيد الطاقات من أجل حلها؟

ما أظن ذلك، بل إنني أميل إلى الجواب بالسلب عن هذه الأسئلة (إذا استثنينا بعض الجهود الفردية الطيبة التي لا أدخلها في الحسبان). إن ما قامت به المجامع خلال سنوات من حياتنا هزيل بالمقارنة مع حجم المشاكل المطروحة، والنتائج المتوصل إليها يغلب عليها التشتت والتسيب وعدم الدقة. وقد نعزو هذا الوضع إلى ضعف الوسائل المادية، وهذا عامل مؤثر دون شك، إلا أنه، للأسف،

ليس العلة الوحيدة فيما يحدث. خذ لك مثلا ترجمة المصطلحات العلمية، فهذا مشكل كبير في العالم العربي، لأن كلا منا يترجم حسب نزواته وتكوينه، دون أن يكون هناك اتفاق على منهج دقيق للترجمة. وكان على المجمَع أن يضطلع بمهمة تحديد هذا المنهج الدقيق، لكنه اكتفى بالإشارة إلى بعض الأصول أو الأفكار الموجهة. فمنها ضرورة اعتماد تراتب في اقتراح المصطلحات (باستعمال التراث فالتوليد بالاشتقاق أو المجاز، فالنحت، فالتعريب، فالاقتراض)، ومنها اقتراح المصطلح الواحد للمفهوم الواحد، إلى غير ذلك من الأصول. فهذه التوجيهات جزئية وغير كافية، وليس هناك طريقة محددة لتوظيفها. إضافة إلى أنها لم تحترم في مشاريع المعاجم التي تم تنفيذها. فبصدد التوظيف، بين الأستاذ أحمد شفيق الخطيب في بحث ذكي جدا عن ألفاظ الحضارة أن التراتب (مثل ذلك الذي أشرنا إليه) ليس واردا أو فاعلا في مجال المصطلح العلمي. وعليه، فقد يكون اللفظ الدخيل أو المعرب أو العامي أكثر فائدة وبيانا ووضوحا من اللفظ الفصيح أو الموجود في التراث. مثل ذلك الأكسيجين (في مقابل المصدئ)، أو الهدروجين (في مقابل المميه) أو الكلور (في مقابل المحَوِّر)، أو الرادار (في مقابل الكاشوف)، إلخ. ونفس الشيء يقال عن العلاقة بين اللفظ المولّد واللفظ الأصيل.

ونجد مثالا آخر للاضطراب والتسيب في مجال المصطلح في المعاجم الثنائية أو الثلاثية اللغة التي تصدر عن مكتب تنسيق التعريب، والتي توصف بأنها "موحَّدة"، فقد أصدر المكتب مؤخرا "معجما موحَّدا" لمصطلحات اللسانيات، ذكر أن عددا من خبراء اللسانيات قاموا بوضع مشروعه الأول ثم انعقدت مؤتمرات تعريبية هنا وهناك للمصادقة عليه (بل إن اسمي ذكر ضمن من أسهموا في مادته بلوائح؛ وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد أني بريء مما ورد فيه). فماذا نجد

في هذا المعجم؟ هذا المعجم لا يحترم حتى المنهجية التي تبناها المكتب نفسه (وهي منهجية كانت قد أقرتها ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي، المنشورة في اللسان العربي، عدد 18، ج. 1). ومن المآخذ عليه في هذا الصدد ترجمة المصطلح الواحد بألفاظ متعددة، ومصطلحات متعددة بلفظ واحد، وعدم التنسيق بين المداخل المختلفة للمصطلح المشترك، وعدم الدقة في الترجمة، وعدم الأخذ بالمصطلحات العربية المتداولة، إلى غير ذلك من الهفوات الكثيرة التي لا يمكن أن يقبلها مختص، بل حتى مترجم عادي. وأذكر هنا أمثلة قليلة من كثير من الترجمات غير الموفقة الواردة في هذا المعجم. فقد ترجم لفظ phonetic وphonic بصوتي وphonological بصوتي على الرغم من اختلاف معاني هذه المفاهيم. ثم إن مقابل phonology صوتيات وظيفية وphonematics صوتيات وظيفية، على الرغم من تباين المصطلحين الأجنبيين، إضافة إلى أن كلا من الفنولوجيا والفونيمكس ليس وظيفيا بالضرورة! وphoneme مقابله وحدة صوتية(؟) وphonemic فنولوجي (هكذا!)، وفي مدخل آخر تترجم generative phonology بفنولوجيا توليدية. فهل يلجأ المعجم إلى التوليد أم إلى التعريب في ترجمة نفس اللفظ؟ ومن الترجمات الخاطئة أو غير الدقيقة الكثيرة، نجد causative verb ينقل بفعل متعد وverb factitive بفعل متعد إلى مفعولين (هكذا! وكأن الأمر يتعلق بـ(transitive وditransitive)، ونجد مقابل government binding theory هو نظرية العامل الأمريكية (؟!)، وaspect هو كيفية الحدث، وhabitual aspect هو المكرر(!) وmood هو حكم الكلام، وmodality هو حكم الكلام، وverb modal هو فعل مساعد، وكأن لا مبدأ يضبط التنسيق بين المداخل! وهذا يتكرر في ترجمات غير موفقة أخرى مثل ترجمة morphème بعنصر دال وmorphemics بعلم الصرف وlexicon

بمجموعة مفردات وlexical بمعجمي وlexème بمفردة متمكنة(؟)، وlexie بلفظة. ومن الترجمات الغريبة الكثيرة ترجمة dissimilation بتبعيد(؟) وassimilation بتقريب، وsemantics بعلم المعاني وsyntax بمستوى التركيب وlexicology بدراسة المفردات وmorphology بعلم الصرف. فهل نحن بصدد "علم" أو "مستوى" أو "دراسة"؟ وغير هذا كثير وكثير. فهل نحتاج إلى مؤتمرات أخرى لتنسيق هذا "التنسيق"؟ وهل يكفي لإقناع المختصين بجدية العمل أن نقول لهم إن بعض الخبراء الممثلين للدول العربية اجتمعوا في مؤتمر وصادقوا على هذا المعجم، أم إننا بحاجة إلى إعادة نظر جذرية في "المنهجية" التي أوصلتنا إلى هذه النتائج السلبية؟

إن الوثيقة التي لا تصمد علميا لا يمكن أن ينقذها قرار مؤتمر. وإذن ليس لنا أن نستغرب من كون قرارات الهيئات اللغوية العربية لا تحترم. إن المشكل الأساسي الذي يواجهنا في القضية اللغوية هو مشكل تكوين ومشكل مصداقية. إن القرارات لا يمكن أن تتم بهذا الارتجال، وإن المسألة اللغوية هو مشكل تكوين ومشكل مصداقية. إن القرارات لا يمكن أن تتم بهذا الارتجال، وإن المسألة اللغوية مسألة اختصاص أولا. يجب أن نعي بدور الاختصاص الضيق في المجال اللساني، وأن نبتعد عن حلول الهواة أو الحلول السريعة المتسرعة.

إن مشاكل اللغة تعقدت، والحلول والتقنيات أيضا تعقدت، ويجب أن نعي هذا. مشاكل اللغة العربية ليست مشاكل اللغة العربية وحدها، بل هي مشاكل لها صبغة كلية عالمية، أو هي مشتركة على الأقل مع بعض اللغات. ومن هناك ضرورة اللجوء إلى اللسانيات العامة للاستفادة مما تقدمه من تقنيات وحلول. مشكل المصطلح ليس مشكلا عربيا صرفا، مشكل توسيع المعجم العام أيضا، مشكل التفصيح مشكل كلاسيكي في لغات أخرى، ونفس الشيء يقال

عن الاقتراض أو عن مشاكل أخرى حوسبية أو مجتمعية أو نفسية إلخ. هذه المشاكل لا يمكن أن تحل باجتماع بين عرب خطباء، تناسوا نتائج العلوم الواردة عليهم من الغرب. المشكل يجب أن يحل في المستوى المطلوب بالنظر إلى جوانبه الكلية العالمية، وإلى جوانبه المتفردة أو الموَسَّطة (parametrized).

العربية بحاجة إلى مختصين مبرزين في اللسانيات الحديثة، وإلى مختصين في اللغويات العربية القديمة ليقع التنسيق وتكون الاستفادة المؤكدة. العربية بحاجة إلى أصحاب الاختصاص الواعين بخطورة الاختصاص وخطورة الظرف الذي تعيشه هذه اللغة، وبوضعها ضمن المحيط العالمي الإقليمي والوطني. العربية بحاجة إلى من يضع الارتجال والهوية جانبا، لأن عصر الهواة قد ولى، وإن كانوا كثيرين في مجال اللغة العربية، فلن نساعد هذه اللغة بانطباعاتنا وأوهامنا البعيدة عن الواقع الموضوعي العلمي. ففي أي مشكل من المشاكل المطروحة يجب أن نكون قادرين على تمثل الحل العربي التقليدي والحل الغربي الحديث، وأن نكون قادرين على معارضتهما بالروية والتأني (ودون اندفاع) لنخرج بما يتلاءم ومصلحة لغتنا، موفقين بين أصولنا وتراثنا وحضارتنا، وما نعرفه من حلول تقليدية، وبين ما هو جديد أو تقني متوفر في الحضارة العالمية المتقدمة.

ففي رأيي أن الفصحى مهددة من هذا الجانب، وهو أكبر تهديد، لأن الفصحى لم تدخل العصر الحديث من الباب الواسع، والذين يشتغلون عليها، ولو بصدق والتزام في كثير من الأحيان، وعلماؤها وفطاحلها ظلوا سجناء عصور أخرى، سجناء ما قرأوه عن السلف في الكتب القديمة. وعن لهؤلاء العلماء أن هذا هو السبيل إلى المحافظة على العربية وعلى الأصالة. إلا أن حلولا من هذا الضرب لا يمكن أن تكون واردة في هذا العصر الذي يتحرك فيه كل شيء بسرعة فائقة. والمسألة ليست مسألة اختيار نظري، بل هي مسألة عملية

كذلك يمكن قياسها ومعاينتها. فحين نتجه إلى مجال من المجالات تواجهنا مشاكل فعلية لم يحلها علماؤنا التقليديون. خذ لك مثلا تاريخ اللغة العربية وعلاقتها باللهجات. العلماء العرب بنوا تصورهم على فكرة أن اللغة العربية الفصيحة كانت هي لغة الحياة اليومية، على الأقل عند بعض قبائل الجاهلية. وهذه اللغة هي اللغة الأدبية التي نستعملها اليوم. وكان الشاعر أو الأديب يرسل إلى هذه القبائل ليأخذ الفصاحة من منابعها، وهذه القبائل بدوية. ثم فسدت لغة الناس بفعل الاتصال بالشعوب الأخرى بعد الإسلام خصوصا، فانقطعت الصلة بين اللغة الشفوية واللغة الأدبية أو المكتوبة. وكلازمة لهذا، برزت فكرة ضرورة اعتماد النقل والمحاكاة في تعلم اللغة العربية، محاكاة ما سبق أن دوّن من هذه اللغة الشفوية الأولى.

هذه الصورة قد تكون صحيحة إلى حد، أو غير صحيحة. فقد قامت نظريات غربية جلها يطعن في هذا التصور، وينفي أن تكون لغة الشعر، مثلا، هي اللغة التي كان يتكلم بها الناس. ثم طرحت مسألة علاقة لغة القرآن بلغة الشعر. وللأسف أننا لا نجد بحثا عربيا واحدا (فيما أعلم) يركب كلّ هذه الأفكار بتأنّ وروية، ويدحض ما يجب دحضه، ويأخذ ما يجب أخذه، لنخرج بتركيب وبصورة متكاملة عن تاريخ هذه اللغة وعن العلاقة بين لغة الحديث ولغة الأدب. زد على هذا أن هناك مشكل اللهجات وتاريخها وعلاقتها باللغة الفصيحة. وهنا أيضا نجد أعمالا عربية غير واضحة النتائج، أو تصل إلى نتائج جزئية صغيرة، أو غير مقبولة علميا. فهذه كلها عناصر وإشكالات يجب أن تراعى وأن ينظر فيها المختص، ويهذب نتائجها، ويجعلها في مستوى النتائج التي يتوصل إليها بالنسبة لتاريخ لغات أخرى ولهجات أخرى.

وبصفة عامة، فإن هناك مشاكل كثيرة، والعربية بحاجة إلى أن تحل

مشاكلها، وبحاجة إلى أن تعالج في المستوى المطلوب، حاسوبيا، وتعليميا، ونفسيا، واجتماعيا، وعُصابيا، وفي مجالات كثيرة أخرى. اللغة العربية بحاجة إلى مشروع فوري عاجل، لتعالج كقضية مصيرية، ثم هي بحاجة إلى مشاريع دائمة متطورة ليتواصل العمل عليها، ويتواصل التطويع والتطوير.

والعربية، دون شك، أمام تحديات كبرى. وأكبر تحدّ، في رأيي، هو أن توجد مؤسسات ذات مصداقية، بالأطر المختصة، وبالوسائل الضرورية لخدمة هذه اللغة في مشاكلها ومجالاتها، فكل لغة بدون مشروع عقلاني عصري تحل فيه مشاكلها المتعددة، لغة مهددة، واللغة العربية مهددة، دون شك، والتهديد، طبعا، درجات. فإذا كانت اللغة الفرنسية مهددة، رغم عدد من المشاريع لخدمتها ورغم الأموال التي تنفق لتطويرها ولنشر الفرنكوفونية، فكيف يمكن أن يكون حال العربية، وهي تنقصها العناصر الأولى التي يمكن أن تخدمها؟

س: هذا إذن بالنسبة للغة العربية الفصيحة، لكن ماذا عن العامية، بعبارة هل يمكن أن يوجد ثمة تفاعل حقيقي بين اللغتين على مستوى نسقهما والقواعد التي تحكم كل نظام على حدة؟ وهل اللغة الفصيحة بحاجة أو بغير حاجة إلى أن تدخلها كلمات عامية؟ وهنا أحيل على النقاش الذي دار مؤخرا في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، بخصوص تفصيح بعض المفردات المصرية. وأحيل كذلك على موقف الشيخ الجاسر بهذا الصدد.

ج: كل لغة بحاجة إلى أن تتسع وتتجدد. والكلمات الجديدة تدخل اللغة بالاعتماد على رصيدها الداخلي أو باللجوء إلى لغات أخرى قريبة من نسقها أو أجنبية عنه. فقابلية التجدد والاحتواء مُشَخص لحياة اللغة، وليس لضعفها. بل إن اللغة القوية هي التي تستطيع هضم الدخيل، وهضم العلاقة بلغات، أو

الاتصال بأنساق مغايرة، دون أن تهضم أو تهدر سماتها الأساسية، أو يختل نظامها. وسؤالكم يطرح مشكل العلاقة بين الفصحى والعامية، وهل هما نسقان لغويان مختلفان، وما هي الضوابط التي تنظم العلاقة بينهما.

أكيد أن بين الفصحى والعامية علاقة وثيقة، تاريخيا وآنيا. فهناك اشتراك كبير على مستوى الثروة المفرداتية، وهناك اشتراك على مستوى النظام. سواء أتعلق الأمر بالجانب الصوتي، أو الصرفي، أو الدلالي، بل وأيضا الجانب التركيبـي. وهناك أيضا مواطن اختلاف في المفردات والتركيب خصوصا. إلا أن الأهم من هذا هو الوضع المحيطي والوظيفي للعاميات والفصحى، إذ هي في وضع ازدواجي (diglossic). وهذا الوضع الازدواجي فيه تكامل بين الوظائف التي تؤديها الفصحى وتلك التي تؤديها العامية. فالعامية قد تكون أقرب إلى التعبير عن بعض عناصر الثقافة المحلية، أو الحضارة الإقليمية، أو الحِرَف، أو القطاعات الخاصة، أو الحياة اليومية العملية. في حين تعبر فيه الفصحى عن أشياء "عالية" مثل العلوم والآداب الراقية والإعلام والخطاب الديني، إلخ. والسؤال الذي يطرح في هذا الإطار هو: هل نقبل هذا الوضع الازدواجي، أم إننا نريد تغيير هذا الوضع؟

فإذا قبلنا هذا الوضع الازدواجي الذي يوجد فيه تفاعل وتكامل بين اللغة الفصيحة (اللغة الموحِّدة في عالمنا العربي، وإن كانت ليست واحدة) وبين العاميات التي تماثل هذه اللغة في وجوه، وتختلف عنها في أخرى، فإننا لا نحتاج، بصفة عامة وهامة، إلى إدخال العامية في الفصحى، أو تفصيح مفرداتها، لأن العامية لها وظيفتها، وهي كثيرا ما تتسم بالمحلية الضيقة. فالمغربي، مثلا، لا يحتاج ضرورة إلى التعبير في حياته اليومية عن كل ما يحتاج المصري إلى التعبير عنه. لا يحتاج المغربي إلى "مريلة" كما أن المصري لا يحتاج إلى "جلابة" أو "قفطان"

بنفس المعنى. ثم إن المغربي يستعمل "دغدغ"، "دردب" و"خدمة"، ولكن بمعان أخرى غير المعاني المصرية. فإذا احتاجت الفصيحة، فرضا، إلى هذه الألفاظ، فلما "نُمَصِّر" ولا نُمَغْرب" فيها؟ الحقيقة أن الفصيحة لا تحتاج إلى هذا ولا إلى ذاك. ثم إنها لا تحتاج ضرورة إلى تفصيح "سندويتش"، ولو فعلت وترجمت اللفظ بـــ"شطيرة"، فلا أرى مانعا من ذلك، إلا أنّ هذا لا يعني تقدما بالضرورة، فحل الاقتراض وارد وممكن، وقد يكون مرحليا في انتظار الترجمة. والعربية لا تحتاج إلى تعريب أسماء الجبن كلّها مثل camembert وgruyère وغيرها. فهذه ألفاظ أجنبية مرتبطة بمنشأها. ولا مانع من أن ترتبط ألفاظ عامية جد محلية بمنشأها كذلك، وألا تفصح، حتى لا يتوهم أنها مُشتَرَك حضاري للأمة العربية.

والحل الثاني هو أن الازدواجية وضع يطرح مشاكل، ولا يمكن الاستمرار فيه، ويجب الاستعاضة عنه بوضع تُوحَّدُ فيه لغة الحديث اليومي ولغة الحضارة، وتصبح اللغة الواحدة الموحدة هي اللغة الفصيحة. وهنا قد نقترب من حلّ على طريقة ما فعله العبرانيون بلغتهم. وعندئذ يجب القضاء على اللهجات.

إلا أن الوضع العبري يختلف جذريا عن الوضع العربي. فالعبرانيون الذين أحيّوا العبرية (في صورة جديدة) لتصبح لغة التخاطب لم تكن لهم لهجات عبرية محلية، تختلف من منطقة إلى أخرى، بل إن العبرية، لم توجد يوما بالحجم الأدبي والحضاري والاستمراري الذي وجدت به العربية. فاللغة العربية هي أقوى اللغات السامية وأدقها وأبلغها، وهي اللغة الوحيدة التي حافظت على رصيدها الأدبي والعلمي، ونمت بعدها الحضاري بشكل مثير، وهذا بإجماع علماء العرب وعلماء الغرب.

إذن الخروج من وضع الازدواج يحتم القضاء على اللهجات، وهذا الحل

ربما يؤدي إلى مشاكل أخرى إذا طبق بصفة مرتجلة. إلا أنه ممكن مع ذلك. وهناك حلول أخرى، ومنها اللجوء في مرحلة انتقالية إلى عربية وسيطة أساسها المفردات الفصيحة وبعض المفردات العامية، مع الاستغناء عن الإعراب، وعن بعض الحركات الداخلية للكلمات، إلخ.

النقاش الذي دار في المجمع كان حول بعض الألفاظ الحياتية، وهذه الألفاظ مصرية محلية، كما بينت، والفصيحة ليست في حاجة إليها. فالنقاش الذي دار لا يستحق أن يضيع فيه الوقت. وإني لأشاطر رأي الشيخ الجاسر في رفض هذه الألفاظ، ثم إنني أشاطره الرأي أكثر عندما يقول إن المجامع العربية شاخت، ويجب أن يدخلها الجديد، وأن يتجدد من فيها. المشكل ليس مشكل بعض المفردات المصرية التي ينبغي أن تفصح، المشاكل أضخم بكثير من هذا. المعجم العربي يجب أن ينظر إليه في تفاصيله، في مواده وموارده، في اضطرابه، في ثغراته الكبيرة. يجب أن يعارض بمعجم أجنبي ذي بعد حضاري وعلمي أكيد. لتتبين المشاكل والثغرات. لماذا نعارض المعجم الفصيح بالمعجم العامي؟ هذه المعارضة غير موفقة، بل غير مشروعة، اللهم إلا إذا قررنا القضاء على اللهجات.

لماذا نريد تفصيح المصرية؟ لماذا لا يستعمل المصري لغة فصيحة، ويدخل فيها هذه الكلمات المصرية عندما يحتاج إلى التعبير عن بعض جوانب حياته اليومية، دون أن تكون هذه الكلمات ضمن معجم المغربي؟

س: الإرث اللغوي لعامية أهل المغرب، أين موقعه من العربية الفصيحة؟ وهل لهجة البدو في شمال إفريقيا وحدها التي تحتفظ بلهجات فصيحة دون أهل المدن؟

ج: معارضة الحضر بالبدو معارضة قديمة لها ما يبررها إلى حد، لكنها ليست مطلقة. اللهجة الفاسية أو التطوانية فصيحة بحسب البيوت، وبحسب

الوسط، ثم إن الفصاحة فصاحات. والمعارضة بين من اختلطت لغتهم (نسبيا) أكثر من غيرهم ومن لم تختلط لغتهم (نسبيا) أكثر من غيرهم أيضا واردة وقديمة.

فلا جديد في كل هذا. ما يمكن أن يكون جديدا هو تجاوز هذه المعارضات إلى كلام أكثر دقة تستمد نتائجه من أعمال حديثة علمية. وهذا يتطلب البحث الدقيق في مفردات العامية أو الفصيحة وأصولها وعلائقها، أو في التراكيب العامية أو الفصيحة وأصولها، أو الأصوات، أو المعاني، إلى غير ذلك.

وهذا العمل الحديث ينقصنا، ونحن بحاجة إليه. فبعض العلماء العرب القدامى اشترطوا في عربية اللفظ وفصاحته أن يسمع اللفظ ويسمع معناه، وحولوا اللغة إلى شيء منقول مكرور بلفظه ومعاه. ولقد قام ما قام من جدل في هذا الموضوع في النقد الأدبي القديم الذي استمد مبادئه من هذه المواقف، فعابوا على الشاعر المعاني الجديدة أو المحدثة، وعابوا عليه التوليد والتوسع في المعنى أو الصورة. وهذا معروف عن أبي تمام، مثلا، أو بعض صور المتنبي أو غيرهما. ومن المعروف أن هذا الموقف لا يمكن أن يقوم. فالنظام اللغوي قبل كل شيء نظام حسابي أو حَوْسبي (computational) يقع بواسطته تركيب اللفظ وتركيب المعنى. فاللفظ مبدئيا غير محدود، والمعنى غير محدود. والمعنى لا ينشأ إلا بالتركيب. والأصل في اللغة أن تتوسع، وفي الألفاظ أن تخرج عن أصول معانيها، إن كانت هناك أصول. المسألة إذن معقدة. كيف نحصر المعنى العربي والمعنى غير العربي؟ ثم إن الذين يتكلمون عن معاني الألفاظ على أساس أنها واحدة (أو محدَّدة) يتجاهلون أنها ذوات حية، الأصل فيها أن تتعدد معانيها، وتلتبس هذه المعاني، ولا تستقر الألفاظ حتى تموت، فالحياة تتنافى والتجميد أو الحصْر.

ثم إن الفصاحة درجات، والعامية درجات. ففصاحة اللفظ قد تكون فصاحة الأصوات، أو تركيبها، أو فصاحة الصيغة، أو فصاحة تكوين الكلمة، إلى غير ذلك. وفصاحة المعنى قد تكون باعتبار أصل المعنى (أو المعنى الحقيقي)، أو مجاز المعنى، أو ما يركب من معانٍ لغوية، أو ما يواكب اللفظ من معان ثقافية حضارية، إلخ. فكيف نحصر كل هذا ببساطة في عالم تطبعه الحركة الدائمة والتجاوز؟ الحركة دائمة، عبر الزمن، وعبر الأوضاع، وبحكم التفاعل مع لغات أخرى، وحضارات أخرى، وقيم أخرى، إلخ. هذه الحركية قد تجعل العامي أو الوسيط (بين العامي والفصيح) أو المعرب أو الدخيل أكثر وظيفية في بعض الأوضاع من العربي الأصيل. ثم إن هناك دور الاستعمال والألفة، وما يستساغ من الكلمات، وغرابة اللفظ، أو غرابة المعنى، واستغلال الأصل أو المدلول، إلخ. فهذه ليست إلا بعضا من العوامل التي تتحكم في الألفاظ والحكم على وظيفتها. لكن الأحكام يجب أن تكون نسبية، غير مطلقة.

وبصفة عامة، فإن النظر في مثل هذا المشكل، وهو مشكل: أي عاميات تُفَصَّح، وكيف، ولماذا، وعلى أي أسس تقع المفاضلة، يجب أن ينظر إليه بكثير من التدقيق والبحث المتأني الرصين. ولن تفيدنا فيه أي أحكام مطلقة عامة. وإذا أردتم أن أجيب مباشرة على سؤالكم أقول لكم: أي ألفاظ عامية تقصدون في عامية الجزيرة أو عامية المغرب أو عامية مصر؟ ليس بوسعي أن أقدم جوابا عن المناطق، بل إن جوابي هو أن الاختيار ليس مرتبطا بالمناطق. وفي نهاية المطاف، قد تظفر منطقة بحظ من التفصيح (لو أردنا التفصيح) أكثر من منطقة أخرى، ولكن هذا ليس هو المهم. المهم أن نكون قد بحثنا وبينا أن هذه الألفاظ التي تفصح أصلها عربي غير دخيل، وأنها تدخل ضمن النسق الغربي العام. ومن جهة أخرى، نكون قد طرحنا المشكل في إطاره الصحيح المتشعب، وبجميع مكوناته،

متبنين طرحا مجزوئيا عبر مراحل (modular) يمكننا من أن ندقق في كل عنصر من عناصر المشكل الذي نروم حله، وأن نواصل العمل والتقدم والتجاوز.

س: توصف اللسانيات بأنها متمنّعة وتتسم بقدر من الاستغلاق، يجعل أمر الاشتغال بها صعبا ومضنيا. فهل اللسانيات، حقيقة، علم مستغْلَق؟

ج: تتسم اللسانيات فعلا بشيء من الاستغلاق، حينما يتعلق الأمر بالأشياء الدقيقة والمختصة ومتابعة الاستدلال العميق والتقني الذي يستعمله بعض اللسانيين. ولكن هذا وارد فقط في المستوى العلمي الدقيق والمختص. أما بالنسبة للثقافة العامة (سواء تعلق الأمر بالأصوات أو بالتركيب أو بالدلالة أو لسانيات المقام أو غيرها)، فإنها قد دخلت فعلا بقسط كبير في الثقافات والحضارات الأوربية، وهي تتسرب شيئا فشيئا إلى الثقافة العربية أيضا، في مجالات الأدب والنقد والتحليل التاريخي والفكري، وعدد من المجالات التي تتفاعل فيها اللسانيات مع مجالات أخرى أو مواد أخرى.

الاستغلاق ليس تاما إذن، ولكنه استغلاق بالنسبة لمن يَرُوم الاختصاص. وليس بالنسبة للسانيات الموجهة للتداول في الثقافة العامة.

س: اللغة العربية أمام تحديات كبرى الآن، وهي مهددة دون شك. ولذلك فهي محتاجة إلى أطر مختصة ومبرزة في اللسانيات الحديثة، كما سبق أن قلتم، فهل اللغة العربية بحاجة إلى اللسانيات؟

ج: اللغة العربية بحاجة إلى تقنيات ومناهج وأدوات وحلول، استطاعت اللسانيات الحديثة إفرازها، وهي بحاجة إلى أنْ تحل مشاكلها أو تواجه التحديات المطروحة أمامها بتوظيف هذه الوسائل، سواء تعلق الأمر بوضع الأدوات التعليمية المعروفة، أو صناعة المعاجم، أو تأليف كتب القواعد (أو ما يُعْرف بكُتب النحو والصرف)، إلخ.

فتدريس اللغة العربية، مثلا، يطرح مشاكل، منها ما يتعلق بتفاعل اللغات في التعليم، ومنها ما يتعلق بجانب ما يسمى بتقوية اللغات. وهناك عدد من الندوات أو اللقاءات التي نظمتها وزارة التربية الوطنية في هذا الإطار لرفع مستوى اللغات بصفة عامة، واللغة العربية بصفة خاصة، على اعتبار أنها اللغة القومية واللغة الوطنية التي يجب أن توظف في المحيط، في الاقتصاد والتعليم والإعلام، وغيرها من المجالات.

وهناك مشاكل في مستويات أخرى، مثلا في حَوْسَبَة اللغة العربية (أو إدخالها في الحاسوب) وفي تحليلها ودراستها من الناحية النفسية.

فهذه المشاكل ومشاكل أخرى كثيرة قد تكون مشاكل عملية أو غير عملية، ولكن يجب أن تقدّم لها حلول نظرية وتقنية عصرية. فاللسانيات تفيد في حلّ هذه المشاكل العملية، إضافة إلى إفادتها في حل المشاكل التي تطرح في مستوى النظر والتفكير والتصور.

س: إن الاهتمام بحل مشاكل وقضايا اللغة العربية والدفع بها قُدُما حتى تستقيم كلغة شفافة ومتحضرة، هو في نظري، جزء من الاهتمام بالبحث اللساني الذي يعكف مباشرة على معالجة وتطوير هذه اللغة، ويحتاج إلى كثير من الدعم والعناية. وأنتم قد تَمّ تتويجكم، مؤخرا، بجائزة الاستحقاق المغربية لسنة 92، فكيف ترون هذا التتويج؟

ج: إن إحراز جائزة من الجوائز هو مظهر مادي بسيط أو مُبَسَّط، يظهر للعيان كأنه تتويج. لكن مفهوم التتويج يمكن أن يُعَمِّق، ليس التتويج، بالضرورة، مرتبط بجائزة مادية، أو وسام، أو غير ذلك. ففي الدول المتقدمة، نجد التتويج يأخذ محتوى عَمَليا وماديا.

فالتتويج مرتبط أولا بالمنح التي يحصل عليها الباحث لإقامة مشاريعه التي

هو مرتبط بها، وبحجم المادة التي تُصرَف له للقيام بهذه المشاريع. فهذه واحدة. والمسألة الثانية التي تدخل في الحسبان هي قيمة دور النشر التي يتمكن الباحث من نشر أبحاثه فيها، لأن دور النشر، كما هو معلوم، وعلى الخصوص دور النشر المشهورة والمحترمة، لها هيئات مراجعة وتقويم صارمة. وهذه الهيئات حينما توافق على نشر بحث من الأبحاث يكون هذا أيضا ضربا من التتويج.

س: هل تدخل الدعوات التي توجّه إلى شخصية علمية لتقديم عروض أو محاضرات في بلد معين، في إطار التتويج؟

ج: لاشك أن هذا ضربٌ من التتويج أيضا، لأنه إحساس من الأمة العلمية (إن صح هذا التعبير)، على مستوى دولي أو إقليمي، بأن هناك حاجة ملحة إلى إسهام العالم المدعو في دعم المسار العلمي في منطقة أو مؤسسة. وكذلك شأن الدعوات التي توجَّه لتقديم عمل في مؤتمر علمي مشهود له بالجودة.

فضروب التتويج هي ضروب متعددة ومختلفة. ولكنها في الدول المتقدمة ليست بالضرورة محصورة في الجوائز، بل هناك وسائل متعددة. والمهم هو أن تحس الجماعة العلمية بأن هناك خطورة أو مكانة لشخص مُعيَّن في هذه الجماعة، أو أنه يؤدي دورا لا يمكن أن يؤديه غيره بسهولة. فهذا، في رأيي، هو التتويج الفعلي والصحيح. طبعا قد تكون الجائزة محاولة لأن تُبَلْور هذا الضرب من التتويج.

اللغة العربية وتحديات المعرفة والاتصال[7]

التحدي الأكبر للغة العربية هو تحولها إلى لغة لنشر المعرفة. ولا يمكن أن نتوخى نمو اللغة من دون قرار سياسي. يتحدث الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، في هذا الحوار، عن جملة قضايا تهم الوضع الحالي للغة العربية ومختلف التحديات المطروحة عليها في عالم اليوم، ومن ثم يمضي الحوار لمساءلة القضايا المتصلة من قبيل الأوضاع التعليمية واللغة والتنمية ودور المجامع اللغوية العربية ومختلف الرهانات المحيطة بالمسألة اللغوية في المغرب والعالم العربي.

* * *

س: هناك عدة تحديات تواجه اللغة العربية في الوقت الحاضر محليا وعالميا. ما هو تقديركم لهذا الوضع؟ وكيف يمكن مواجهة مختلف أشكال استهداف اللغة العربية سياسيا وثقافيا وإعلاميا؟

ج: تواجه اللغة العربية حاليا تحديات كبرى يمكن إجمالها في جعل اللغة العربية لغة تنمية ومعرفة وتواصل بحيث تكون قادرة على أن تكون اللغة التي توصل المعرفة، وتكون أيضا اللغة التي تنتج وتنشر بها المعرفة التي يتداولها أفراد

---

[7] نشر هذا الحوار بجريدة *الاتحاد الاشتراكي*، أكتوبر 2004. أجرى الحوار أحمد صايم.

المجتمع في مختلف القطاعات العلمية والإنتاجية وأبعاد الحياة العامة. المجتمعات كلها تتوق الآن لأن تكون مجتمعات معرفة واتصال، لأن رفاهيتها وتنميتها سواء ماديا أو معيشيا أو ثقافيا كلها مرتبطة بالمعرفة، ولأن اقتصاد اليوم قد تحول من اقتصاد معتمد على الصناعة الثقيلة أو غيرها إلى اقتصاد معرفة وخدمات. وإذا كان الاقتصاد يرتكز على تحويل ما هو خام إلى منتوجات من درجة ثانية أو ثالثة، أي أنه مبني على الخلق والإبداع والإنتاج، فإن المعرفة تنتشر بدرجة أولى بواسطة اللغة لكون هذه الأخيرة هي أداة الاتصال والإبداع ونشر المعلومات. فلابد إذن أن تكون هذه اللغة موحدة لنشر المعرفة بين أفراد المجتمع. كذلك في مجال التعليم، يبنى نشر المعرفة منذ التنشئة في المستويات الأولى للتعليم مع التدرج، حيث يجب تمرير المعرفة وأدوات بنائها إلى الأجيال المتعاقبة، وهذا لن يتأتى إلا بلغة التعليم. فهي تلعب دورا أساسيا في هذا الانتشار، وبالتالي فالتحدي الأكبر للغة العربية هو تحولها إلى لغة لنشر المعرفة. وبما أن هناك وسائط أخرى مثل الشبكة العالمية للمعلومات ومختلف الأدوات التكنولوجية التي تتنافس في نشر المعرفة، فلابد أن تكون اللغة العربية خاصة حاضرة بما يكفي في هذه الشبكة العالمية كما يجب أن يكون لها محتوى ومضمون كافيين. فإلى حد الآن، حضور اللغة العربية في شبكة المعلوميات هو بنسبة 1.6% وهو رقم لا بأس به بالنسبة للبداية التي كان فيها حضورها شبه منعدم. لكن مع ذلك فهو بعيد عن الرقم الذي يمكن أن تكون عليه اللغة العربية، سواء من حيث حجم أو نوعية المعلومات. بالنسبة للصحافة المكتوبة هناك حضور لا بأس به للغة العربية، وهناك مجالات أخرى تحضر فيها اللغة العربية بصفة تحتاج إلى تشجيع ودعم.

س: ما تحدثم عنه يحتاج إلى قرار أو قرارات سياسية، ونحن نعلم في الوقت الحاضر أن العالم يتميز بنوع من الصراع حول المصالح المتعارضة بين الدول،

ويتخذ هذا الصراع أشكالا وواجهات من بينها صراع على الصعيد العالمي فيما يخص اللغات. كيف تقيمون الوضع الحالي للغة العربية في مواجهة أشكال الصراع المتعددة حاليا؟

ج: بطبيعة الحال، هناك دور أساسي للسلطة في الاختيارات اللغوية، ونشر لغتها. فعبر تاريخ اللغات انتشرت هذه الأخيرة وطورت وأهلت انطلاقا من قرارات الملوك والرؤساء، أو هرم القمة من أجل التخطيط لها والنهوض بها. لكن قبل القرارات السياسية، يجب توضيح الرؤى حتى تكون الرؤية واضحة ومتفقا عليها، وتتبناها على الأقل نخبة ذات نفوذ من أجل تمرير بعض القرارات، خاصة وأن مختلف قوى المجتمع، والمنتجة منها خصوصا، يمكن أن تؤثر في اتجاه قرار أو آخر. وإذا نظرنا إلى التجربة الفرنسية نجدها غنية بعدة عناصر يمكن الاستئناس بها، لأن شعوبها كانت تتكلم بعدة لغات محلية مختلفة، ونفس الشيء بالنسبة للتجربة الإنجليزية والتجربة الألمانية. ففي فرنسا مثلا، جاء القرار باختيار اللغة الفرنسية من الملك نفسه، من فرانسوا الأول على ما أذكر، ثم تبنت النخبة المحيطة به في البلاط هذا التصور، ثم انتشر هذا القرار تدريجيا عند النخبة الأدبية. وفي ليلة الثورة الفرنسية، تم التوصل إلى أن هذه اللغة الفرنسية التي لم يكن يستفيد من ميزاتها إلا خمس السكان في أحسن التقديرات، لابد أن تعمم على كافة أفراد المجتمع، لأن هذا التعميم سيكون في صالح الشعب الفرنسي لخلق فرص متكافئة بين أفراده، لأنهم "سيَلْغُون"، إن صح التعبير، بلغة واحدة. وبالفعل، فقد أيدت الأغلبية الساحقة من الشعب هذا التعميم، فعدوا اللغة الفرنسية آنذاك "لحام" الأمة الفرنسية (le ciment de la nation)، لأن هذه الأخيرة قامت على فكرة لغة واحدة. دولة واحدة لوطن واحد بلغة واحدة. فبالنسبة إليهم اللغة هي التي أقامت الوطن، كما أن الوحدة الوطنية قامت على أساس الوحدة اللغوية. إذن،

لا يمكن أن نتوخى نمو اللغة من دون تخطيط أو قرار سياسي. بالنسبة للغة العربية، وللأسف، لم تتح لها فرصة التعميم، سواء في المدارس، أو كلغة لتدريس كافة المواد والعلوم، لأنه مع القرن التاسع عشر عمم الاحتلال الأجنبي الإنجليزي، والفرنسي، والتركي، في مناطق عربية متعددة، وعمل على التشكيك في قدرة اللغة العربية على أن تكون لغة العلم، ولغة التقانة. والحقيقة أن العرب تاريخيا، لم يكن فيهم من يشكك في قدرة لغتهم على أن تكون علمية لأن اللغة العربية نشأت أساسا كلغة علم، كما حول كثير من العلماء من فرس وهنود وترك وغيرهم علومهم إلى اللغة العربية، مما أدى إلى حدوث نهضة علمية ازدهر فيها التدوين والترجمة، إلخ. وظهرت بعد ذلك نهضة علمية في الأندلس، ثم تلتها نهضة محمد علي في مصر، وهكذا. فاللغة العربية كانت دائما لغة علم وتقانة. أما مقاربة التشكيك في ذلك من طرف الاحتلال فهي مقاربة سياسية وليست بعلمية، بالرغم من أن رسوباتها لا تزال ممتدة إلى الآن. لكن اللغات "بحسب متكلميها" مبدأ فرض نفسه مع تحديات العصور. فالحضارة اليونانية مثلا خفتت في وقت من الأوقات غير أن هذا لم يجعل اليونانيين يتخلون عن اليونانية لصالح الإنجليزية، نفس الشيء بالنسبة للحضارة الرومانية. إن هناك دائما حضارة تظهر، تسيطر وتهيمن، مما يكون له انعكاس على اللغة، سواء من حيث محتواها المعرفي أو العلمي أو الفني، وأيضا على مستوى التعليم، لكن هذا لا يجعل الناس يتخلون عن لغتهم. وإذا أخذنا فنلندا كمثال آخر، يسكنها حوالي 4 مليون فنلندي، وأقل من حوالي نصف مليون سويدي على ما أذكر، وهي تتخذ الفنلندية كلغة رسمية، والسويدية كلغة رسمية ثانية. وتعتبر فنلندا من الدول التي أنتجت أحدث التكنولوجيات بلغتها، كما أن هذه اللغة هي المعممة في مجال التعليم. بالنسبة للعرب، يوجد الآن حوالي 300 مليون من المتحدثين باللغة

العربية، غير أن ضعف الوسائل وضعف التخطيط، ومختلف المشاكل التي تعانيها الدول العربية، جعلت اللغة العربية محدودة الانتشار، ومشاكلها جزء من المشاكل التي يعيشها المجتمع العربي، والتي لابد أن تنعكس عليها. فلو كانت هذه اللغة بيد الإسبان أو الفلنديين لكان لها مصير آخر. إن المشاكل التي تعاني منها اللغة العربية يجب أن تحل في إطار نهوض ضروري بكافة العناصر التي يمكن أن تحول المجتمع العربي من مجتمع يجر المشاكل، مجتمع محدود الومضات والاختراعات العلمية والتكنولوجية الكافية، إلى مجتمع ينافس المجتمع الآخر. وهذا لا يعني أن العالم العربي ليست له نقط قوة، بل له نقط إيجابية كامنة، لكن سوء تدبيرها يحول دون استثمارها واستغلالها لصالح المجتمع العربي بما يكفي.

س: على ذكر سبل تدبير نقط القوة في العالم العربي، يمكن التذكير بخلاصات تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003 الذي كان من بين نتائجه: تنمية العالم العربي للوصول إلى مجتمع المعرفة، وجعل اللغة العربية رافعة للبحث العلمي ووسيلة أساسية لا غنى عنها لتبيئة البحث العلمي والابتكار التقني. كيف يمكن بلورة هذه الخلاصة على أرض الواقع في إطار استراتيجيات تنموية وسياسية وتعليمية ومخططات للنهوض بالبحث العلمي والابتكار التقني بالعالم العربي، وبعبارة، ما هو موقع المؤسسات المشتركة في العالم العربي سواء في الجامعة العربية والمؤسسات التابعة لها؟ وما هو دور مجامع اللغة العربية والمعهد الذي تشرفون عليه، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب؟

ج: قبل أن أنتقل إلى الجواب المباشر عن هذا السؤال، هناك نقطة أساسية يشير إليها تقرير التنمية الإنسانية، وهي أن نشر المعرفة والعلم والتقنية في العالم العربي وتوطين التقنية والعلم لا يمكن أن يتم بلغة غير اللغة العربية لأنها لغة المجتمع الطبيعية، لغة البيئة، لغة هموم القوى المنتجة في متصلها اللغوي بين

الفصيحة والعامية، إذن ليس هناك فصل لهذا عن ذاك. وبطبيعة الحال، وكما يشير إلى ذلك التقرير، هناك خطة لتعميم التمدرس، وضرورة قيام تعليم جيد وتعميمه، لتكون اللغة العربية هي لغة المتصل التعليمي، وهي التي توصل إلى المعرفة بالنسبة لكافة القوى المنتجة. وهذا لا يتنافى مع ضرورة إتقان اللغات الأجنبية كتيمة وكحمولة مضافة للمعلومات المكتسبة عن طريق اللغة العربية. أما فيما يخص اللغة العربية والبحث العلمي، فبطبيعة الحال، هناك حركة لإنتاج المعرفة باللغة العربية، وهذه الحركة يجب أن تدعم، فيجب تعميم الترجمة وتعميم التأليف في مختلف المواضيع لتنمية محتوى ما ينشر باللغة العربية. ويجب ألا يغيب عن الأذهان أن اللغة الإنجليزية هي اللغة المهيمنة حاليا على العالم حيث ينتج بها أكثر من 80% من المعرفة العلمية والتقنية الدقيقة، فلابد إذن من تعلمها للوصول إلى هذه المعرفة. غير أننا عندما نتحدث عن مجتمع المعرفة، لا نتحدث عن أقلية تختص في ميادين معينة، فهذه النخبة التي تختص في هذه الميادين بلغات متعددة وبوسائل مختلفة يمكن أن تقوم بتبسيط وتمرير بعض المفاهيم للثقافة العلمية العامة لعموم الشعب، لأن عامة الشعب لا تحتاج إلى مضامين بعض المعادلات الرياضية أو التقنية أو صنع صاروخ مثلا، بل يمكن أن تمرر له مبادئ عامة حول أدوات تساعدها على التفكير والاستدلال الجيدين، وأن تبتعد عن الفكر الظلامي والخرافي. وهذا هو ما يقصد بمجتمع العلم والمعرفة. والمجتمع المتنور هو المجتمع الذي استفاد من تفاعل الحضارات. حيث تلعب الترجمة في هذا التفاعل دورا أساسيا. ذلك أن إتقان اللغات الأجنبية يكون دائما محصورا –حتى في الدول المتقدمة نفسها– في فئات أقلية.

س: على مستوى التعليم، كيف يتم طرح هذه الفكرة في مجتمع المعرفة؟

ج: في عدد من الدول يتم تعليم اللغات الأجنبية في تعليمها، كما يحتم

أيضا التعليم باللغة الأجنبية حيث تدرس بعض المواد باللغة الأجنبية. وهذا أمر ضروري للنهوض بمجتمعاتنا بما أن التكوين في اللغات الأجنبية يمثل قيمة مضافة بالنسبة للتكوين باللغة العربية. ونحن لا نشكك في مشروعية التعليم التعددي، خاصة ابتداء من التعليم الثانوي التأهيلي والجامعي، لكن ما يمكن أن يشكك فيه هو التعليم التعددي في المستويات الأولى، وأحيانا يكون هذا التعدد غير منظم، مما يؤدي إلى التشويش على اكتساب جميع اللغات بما فيها اللغة العربية الرسمية. فإدخال التعدد اللغوي في المراحل الأولى أمر صعب، خاصة إذا لم يكن له محيط خاص وضوابط خاصة، فإنه سيؤدي إلى كوارث. وحتى التعليم التعددي في المراحل الأولى، والمحاط بالعناية الكافية، لا يمكن توفيره في الظروف الحالية نظرا لإمكاناتنا المادية والبشرية غير المؤهلة لذلك الآن. بطبيعة الحال، يطرح البعض عدة إشكالات، فيقول إن التعليم عند أبناء النخبة يتم بلغات متعددة منذ التعليم الأولي. فإذا لم نعلم أبناء الشعب اللغات الأخرى في المراحل الأولى، فإن فرصهم ستضعُف. والحقيقة أن هذا غير صحيح، إن فرص أبناء النخبة تكون مرتفعة في جميع الحالات نظرا لعوامل أخرى كتفضيل الولاء على المؤهلات العلمية. لذا أعتقد أن الفرصة التي يمكن أن تتاح للشعب هي أن تكون لغة الشعب هي لغة الشغل ولغة الفرص، وأن تكون اللغات الأجنبية داعمة أو مكملة لهذه اللغة، وأن لا تكون اللغات الأجنبية هي لغة الشغل ولغة الوصول إلى الرفاه الاجتماعي، على حساب اللغة الوطنية. وهذا ما يحدث في المجتمعات المتقدمة مثل فنلندا حيث لغة الشغل هي الفنلندية. وهذا يطرح قضايا تتعلق بالرؤية، فكيف نتصور مثلا ترجمة مفهوم الفرص بالنسبة للتعليم العمومي الذي يشمل كافة أبناء الشعب، مقارنة مع تعليم أبناء النخبة؟ نحتاج إذن إلى خطة حقيقية لحل هذا المشكل المطروح، لكن ليس على أساس أن اللغة الأجنبية هي لغة الفرص.

س: على ذكر المواجهة، يعني العمل على تحصين وتقوية مكانة اللغة العربية في مواجهة الطروحات التي تفضل اللغات الأجنبية، هناك كذلك أشكال التعبير المزدوج كما تسمونه (بالفصحى وبالعامية)، حيث نجد أنه في مواجهة دعوى تعميم استعمال العامية بحجة السهولة في التداول والوصول إلى الجمهور، هناك جهود مبذولة في مجامع اللغة العربية لتدبير ازدواجية التعبير بالفصحى والعامية، فما هو موقع معهد الدراسات والأبحاث للتعريب في هذا المجال؟

ج: أولا، قضية اللغة ينبغي أن لا تطرح في إطار صراعات أو مواجهات، بل تطرح -بالنسبة إلينا- في إطار ما يمكن أن يساهم أو لا في تنمية المجتمع. ونحن موقنون بأن لغة المجتمع ولغة الهوية، إذا ما أهلت أولا مدرسها، وهو أمر ملح، فهي التي ستدعم التنمية والفكر الراقي والمبدع الذي يقود إلى مجتمع الفكر ومجتمع المعرفة. وأما فيما يخص اللغات الأجنبية، فلها مكانتها في الغلاف اللغوي خاصة بالنسبة لمن يحتاج إلى الوصول إلى المعلومات باللغة المكتوبة بها، لأن هذا يتطلب وقتا أقل. وتحتفظ اللغات المحلية الشعبية أيضا بمكانتها في إثراء الرصيد الهوي. ومع ذلك، تظل اللغة الموحدة موصلة وناشرة للمعلومات في المجتمع بشكل متداول ومتقاسم بين جميع أفراد المجتمع. أما عن دور المؤسسات اللغوية المختلفة، ومنها المجامع ومعهد التعريب والأكاديميات، فلابد أن تكون لها إسهامات في النهوض باللغة العربية وحل بعض مشاكلها، مثل الازدواجية بين العربية الفصيحة والعامية، لجعل اللغة العربية لغة طيعة ولغة الحياة العامة. وقد تتوفر في البلدان العربية مؤسسات لغوية، غير أن دورها يظل محدودا بسبب ضعف ما يرصد لها من موارد مالية وبشرية، ونظرا لنظام تدبير هذه المؤسسات. فمثلا ما يلاحظ على بعض مجامع اللغة العربية هو أن أغلبية أطرها في سن متقدمة، مما يؤثر سلبا على إنتاجيتهم ومردوديتهم، والملاحظ أن عضوية أغلبية

المجمعيين في هذه المؤسسات غالبا ما تأتي كتتويج لمسارهم العلمي، الأمر الذي يعطي الانطباع بنهاية مشوارهم في الوقت الذي كان من المفروض أن يمثل بداية للعطاء من داخل المجمع بواسطة دراسات وخطط، لذلك نجد أن مساهمات المجامع العربية، رغم بعض المجهودات، تظل محدودة. كما نجد أن هناك قصورا على مستوى المعجم العربي أو النظام المفرداتي، فهناك مفردات بسيطة يومية يستعملها التلميذ، كما أن هناك أشياء محسوسة في الحياة العامة لا يعرف التلميذ لفظها بالعربية لأن النصوص في الكتب التعليمية وحتى المعاجم المتداولة تغيب فيها هذه المفردات، مما يضطر التلميذ إلى استعمال ألفاظ أجنبية أو ألفاظ عربية تقترب من المعنى، لكنها ليست الألفاظ المعنية الصحيحة بدقة، وكأن اللغة العربية بعيدة عن الحياة اليومية، فيصل الطالب إلى درجة الدراسات المعمقة في نصوص الأدب الجاهلي أو النصوص اللغوية الضاربة جذوعها في التراث، لكنه يجد صعوبة في التعبير الصحيح والدقيق باللغة العربية، مما يفقد هذه الأخيرة في الواقع قدرتها التواصلية، ويفقدها ارتباطها بالحياة الفعلية العامة. إذن، نحن بحاجة إلى معاجم محينة للاستجابة لهذه الحاجة، ولمواكبة الحياة العلمية والفكرية من جهة، والحياة العامة الفعلية من جهة أخرى.

س: هل يمكن استحضار تجربة معجم لاروس Larousse في المثال الفرنسي للإشارة إلى مواكبة عمل مجامع اللغة للحياة العامة؟

ج: بطبيعة الحال، في حضارات أخرى مثل فرنسا وغيرها، هناك مواكبة دائمة للمعاجم. بالنسبة للمعجم العربي، وإذا أخذنا مثلا (المنجد) الذي يمثل تطورا نسبيا بالنسبة للمعاجم التي كانت موجودة، من حيث المحتوى، هو غير مرتب، ويظل خليطا من المواد القديمة والحديثة، ومواد غير كافية. فهو لا يصلح لأن يكون معجما تعليميا لأنه لا توجد فيه نصوص حية وشهادات وغيرها،

كما لا يحتوي على توصيف دقيق. فإذا أخذنا مادة مثل "استيراد"، وجب على التلميذ أن يبحث عنها في حرف الواو، بينما التلميذ لا يعرف أساسا وجود الواو أصلا في هذه الكلمة. لذا يجب على التلميذ أولا أن يعرف بأن هذه الكلمة قد حولت عن واو ليبحث عنها في الواو. وحتى إذا وجدها في النص، فلا يوجد ما يسمى بالمعجم الخطي للغة العربية، حيث لا يتم إدراج الحركات في المعجم التعليمي. فمثلا، لا يؤخذ بعين الاعتبار الفرق بين الفتحة والكسرة والسكون، بحيث إذا أردت أن تبحث عن بَرَدَ أو بَرِدَ أو بَرْدٌ، فإنك لا تجد فرقا بينها، فالتلميذ ينهك في البحث عن المواد مما يشكل مضيعة كبيرة للوقت. هناك إذن ما يسمى بالثغرات في المعاجم والتي لم تسدها المعاجم العربية المتوفرة. وبالنسبة للنصوص، نجد نصوصا غير محينة، غير عصرية، وغير جذابة. وحتى إذا أخذناها من بعض الزوايا الحديثة، فنجد في كثير من الأحيان حشوا، وهناك من الأشياء التي ينبغي أن لا يتعملها التلميذ، كما لا يوجد تسلسل في ورود بناء الأفكار. أما في الواقع، فيجب أن يكون للغة حمولة فكرية ومحتوى فكري استدلالي وبنائي. ينبغي أن نشتغل على هذا الجانب، ويجب أن نعنى بمحتوى الوسائط التعليمية. أتذكر أنني كنت مع مسؤول عن مؤسسة عربية جديدة، فقال لي إنه أميّ في الحواسيب ولا يريد أن يسمع عنها شيئا، فكيف يمكن أن نتصور مسؤولا بهذا الشكل ولا يريد أن يسمع اسم الحاسوب، ولا أن يدخله في قضايا الترجمة مثلا. فهذا تحصيل حاصل، يجب أن يواكب التعليم التكنولوجيا لأنها جزء مما يكتسبه التلميذ من ملكات فنية وتكنولوجية وعلمية وأدوات جديدة. لكننا حينما نعالج اللغة العربية مع بعض الأجيال، وللأسف، في المجامع العربية نجد أنها تأخذها على أنها نقل (روى فلان، وسمعنا عن فلان...) كما قال أحد المعجميين العرب: "يجب أن تسمع اللفظ وتسمع معناه"، أي أن اللغة محصورة

في ما هو مسموع، ومن يأتي من المتعلمين يجب أن يسترجع ما يسمعه باللفظ والمعنى، في حين أن اللغة أساسا هي خلق وإبداع ولا يمكن تجميدها. وهذا الخلاف كان موجودا في النقد الأدبي منذ كان النقد حول قصائد البحتري وأبي تمام قائما.

س: على ذكر واقع المجامع العربية، ما المانع من تجديد أو تطعيم إطار بشري للمجامع العربية بطاقات شابة خاصة، ونحن نعلم أن كليات الآداب على الصعيد العربي غنية بالأطر والكفاءات؟

ج: ليس هناك مانع، بل هي مسألة ثقافة، يجب أن نغير ثقافة المدبرين، ذلك أن التدبير المعقول هو الذي يكون فيه دور للشيخ، وللكهل، وللشاب، حيث يجب ألا يحذف الشيخ لأن له تجاربه وتراكماته، ويجب ألا نحجر كل شيء فيه، كما يجب على الشيخ أن يتقبل وجود أدمغة جديدة ويفسح لها المكان. لكل مكانه، ولكل مرتبته. وهذا موجود في الحضارات المتقدمة، وبطبيعة الحال، هناك تراكم، كما هناك أيضا فتح الباب للجديد. وربما من الصفات التي تبرز بوضوح في نص أكاديمية محمد السادس للغة العربية أن هناك مجالا للشباب للتعاقد على أساس خطط عمل. الجيل المتقدم خبرته ومكانته العلمية محفوظة لا تنسى، ولكن ليفسح المجال ويمرر تجربته للجيل الجديد، وهذا الأخير يجب أن يشتغل في محيط تتاح له فيه الفرص، مع احترام التراكمات الإيجابية لا السلبية التي توجد في الثقافة. هناك جانب آخر أساسي في هذا المجال هو أن هذه المجامع لها وسائل محدودة لا تمكنها من القيام بمشاريع وخطط فاعلة، فلابد إذن أن تعي الدولة أن اللغة عنصر أساسي يمكن المراهنة عليه في دعم السياسة والاقتصاد والتنمية. فما ينفق عليه في قيام تعليم جيد سيعوض مباشرة ما يقع من هدر في التعليم (ضعف الجودة، أرقام ما يضيع نتيجة التكرار، الطرد، ضياع التلاميذ في

التعليم المغربي وغيره كما يشير إلى ذلك تقرير التنمية 2003)، وستجد الدولة نفسها هي الرابحة، إن هي هيأت قبليا لكل ما يعترض نمو مجتمعها.

س: وعلى ذكر أكاديمية محمد السادس للغة العربية، إحداث هذه الأكاديمية جاء في إطار الجهود المبذولة في السياسة اللغوية للمغرب لتدبير المسألة اللغوية والتهييئ اللغوي والاهتمام باللغة العربية، كما توجت جهود النهوض باللغة الأمازيغية لإنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. فإلى أين وصل هذا الإنجاز أو هذا المشروع؟

ج: أكاديمية محمد السادس للغة العربية هي مؤسسة كان المغرب بحاجة إليها لمعالجة مختلف قضايا اللغة العربية لتصبح سلطة مرجعية في مجال اللغة العربية وضبط سلامتها وتهييئ الأدوات المختلفة المعجمية والبحث في اللغة العربية في إطار مقارن، وكذلك توفير كل المواد العلمية والتقنية باللغة العربية. إذن، فهي أداة مرجعية في ما يخص اللغة العربية، وكذلك أداة للنهوض بهذا المشروع التربوي الذي نص عليه ميثاق التربية والتكوين في ما يخص السياسة اللغوية التعليمية الجديدة المبنية على ثلاثة أسس: أ) تعزيز مكانة اللغة العربية وتفعيل دورها في مختلف القطاعات والأسلاك، وفي الحياة العامة. ب) إتقان اللغات الأجنبية كعنصر مضاف للتعليم. ج) الانفتاح على الأمازيغية في إطار إخصاب عناصر الهوية.

في ما يخص الشق الأخير، فقد أنشئ المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية للنهوض باللغة والثقافة الأمازيغية بفروعها المختلفة. وأما بالنسبة للغة العربية، فإن المؤسسة التي شرفها جلالة الملك باسمه، والتي صدر قانونها بإجماع مختلف شرائح الأمة، ورضى جلالة الملك، في يوليوز 2003، وكانت المصادقة عليها قبل ذلك في مختلف المجالس البرلمانية والوزارية والحكومية، فهي مؤسسة ملحة نظرا

للمشاكل التي تعانيها اللغة العربية، ونظرا لضرورة التعجيل بتأهيل اللغة العربية وتأهيل المدرّس والمكون في اللغة العربية وتأهيل المحيط، وتوظيف اللغة العربية التوظيف الصحيح، وإعطائها المكانة اللائقة بها. فالمشروع هو مشروع بنائي، الهدف منه هو النهوض باللغة العربية في التعليم، حتى تصبح لغة للتواصل والاتصال، وللتعبير عن العلم والفكر، واستعمال التقانة إلى غير ذلك، وهذا سيُحَسِّن، كما جاء في تقرير التنمية العربية لسنة 2003، من مردودية ومن جودة التعليم، كما سيساهم في انتشار المعرفة داخل المجتمع. وهذا لا يتناقض مع تعلم وإتقان اللغات الأجنبية لدعم روافد اللغة العربية كما فعل الأجداد، حيث كانوا ينقلون ما يوجد في اللغات الأخرى التي يتقنونها إلى لغتهم وإلى اللغة العربية.

س: من الأفكار التي دأبتم على الدفاع عنها الارتباط الوثيق بين مكانة اللغة الوطنية في المتصل التعليمي والسيادة من جهة، ودور هذه اللغة في نشر المعرفة وتحقيق التنمية من جهة أخرى. بالنسبة للمغرب، هل سيسهل استجماع الحقائب الوزارية التي كانت تتوزع مراحل التعليم وقطاع البحث العلمي وإسنادها لوزير مسؤول واحد، عملية إدماج العربية في التعليم الجامعي خاصة بالنسبة للشعب العلمية والتقنية، وبالتالي تحقيق المتصل التعليمي والعلمي باللغة الوطنية، وبناء أسس متينة للتنمية وحماية السيادة الوطنية؟

ج: أعتقد أن خطوة التجميع هذه التي تمت في التعديل الحكومي الأخير، والتي تسمح لنا بالحديث عن قطب واحد يجمع التعليمين الأساسي والثانوي والتأهيلي والبحث العلمي، هي خطوة في الاتجاه الصحيح، وهذا قد يساعد على حل مشكل اللغة في المتصل العلمي كما أشرتم إليه في السؤال، أي انسجام اللغة أو اللغات في التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي والتأهيلي والعالي. ميثاق

التربية والتعليم أخذ بمبدإ تنويع لغات التدريس انطلاقا من التعليم التأهيلي، فهذه اللغات التي يدرس بها في التعليم الآن هي أساسا اللغة العربية بالنسبة للتعليم العلمي أساسا، وهناك التعليم، تخصص آداب، بالعربية، بينما التعليم التقني لا يزال لحد الآن باللغة الفرنسية. وعند الانتقال إلى التعليم العالي، جميع الشعب العلمية والتقنية تدرس باللغة الفرنسية، هذا الواقع قد طرح مشاكل تتعلق بالحقوق اللغوية من جهة، والسيادة الوطنية من جهة أخرى. ففي أي دولة ذات سيادة، وكذلك في إطار حقوق المواطنة، ينبغي توفير التعليم للمواطن بلغته الوطنية الرسمية، وهذا لا ينفي أن التعليم في تصورنا يجب أن يكون متعددا، بمعنى أن أي تلميذ مغربي يجب أن يتعلم اللغة العربية، ويتعلم لغتين أجنبيتين: فالتفاعلات الموجودة على الصعيد العالمي تدفعنا إلى التعليم المتعدد، الذي تتاح فيه الفرصة لمن يريد أن يتعلم باللغة العربية، بمعنى أن كل تلميذ يجب أن يدرس هذه اللغات مجتمعة، ويمكن أن تكون لغة التدريس متعددة. فلو افترضنا أن مادة الفيزياء تتطلب ست ساعات، يمكن تدريسها باللغة العربية لمدة أربع ساعات، وساعتين باللغة الأجنبية (فرنسية أو إنجليزية) أو العكس، في إطار نص الميثاق على مبدإ تنويع لغة التدريس في الثانوي والتأهيلي، ويجب أن يكون متصلا إلى المستوى الجامعي، وهذا ما يحتم إدخال اللغة العربية إلى التعليم الجامعي العلمي والتقني.

عن واقع اللغة العربية[8]

س: باعتباركم تشرفون على معهد التعريب، هذه المؤسسة المعرفية الأكاديمية، وترصدون واقع اللغة العربية سواء على المستوى المحلي أو المستوى العربي والعالمي، كيف تقيمون وضع لغة الضاد الآن في ظل ما يشهده العالم من ثورات معرفية متعددة ومن انفتاح في إطار ما يسمى بالعولمة؟

ج: يكاد يكون الوضع الحالي للغة العربية مهتزا، نتيجة عدد من العوامل الداخلية والخارجية، وإن كانت اللغة العربية تمثل رأسمالا وسيادة وحضارة وهوية، وهي كذلك اقتصاد وتصارع بين عدة لغات من أجل الهيمنة. اللغة العربية، مثل الإسلام وقيم حضارية وثقافية أخرى، توجد في وضع مستهدف في الساحة الكونية، عبر الصراعات المذكاة داخليا وخارجيا. لذلك، ينبغي أن ننظر إلى الأوضاع في تفاصيلها وفي عواملها لتقييمها، وكيف يمكن أن نخطو الخطوات الأساسية من أجل تصحيح الوضع.

س: اللغة العربية هي أولا وقبل كل شيء لغة للتدريس، فما هو وضعها في التعليم؟

---

[8] نشر هذا الحوار بجريدة *القدس العربي*، 2005. أجرى الحوار الطاهر الطويل.

ج: بل لها وضع في المشهد السمعي البصري، في الإشهار، في لوحات الإعلانات، في الشوارع وعلى المتاجر، في الحياة العامة والمعاملات الإدارية، إلخ. هي أيضا لغة الاتصال في شبكة الاتصال الدولية والشبكات الأخرى للاتصال بين المواطنين، والاتصال بين مختلف مكونات وجماعات العالم العربي. هي لغة ذات رمزية خاصة.

يمكن أن نقول إن للغة العربية من حيث المبدأ نقاط قوة كبيرة، إنها رأسمال بعبارة جديدة، وخاصة من حيث عدد المتكلمين بها، هي الآن لغة 300 مليون عربي. كذلك هي لغة رسمية في 22 دولة، وهذا رقم من بين الأرقام المرتفعة في العالم، وهي لغة مرتبطة بقوة اقتصادية لا يستهان بها، موجودة في العالم العربي ومن يتعامل معه. لقد دخلت شبكة الأنترنيت، وإن كان ذلك بنسبة غير كافية. إضافة إلى مواطن القوة هذه هناك أيضا التاريخ العلمي والرمزي، وكون اللغة العربية كانت قبل أقل من ألفية هي إحدى اللغات العلمية العالمية، إن لم تكن أقواها. هناك معطيات متعددة تاريخية وحاضرة تجعل هذه اللغة من بين اللغات القلائل التي لها رأسمال كبير. واللغة العربية كذلك لغة بينية في العالم العربي، لأنها لغة الاتصال التي تجمع وتلحم العالم العربي، حتى في هذا الوقت الذي تضعف فيه كثير من عناصر الالتحام والتكامل، تظل اللغة هي اللحام، وهذا اللحام غير موجود في الاتحاد الأوروبي مثلا. فمن بين المشاكل التي تطرح في الاتحاد الأوروبي هو عدم وجود لغة، ولو لغة عمل موحدة، وهذا لا يطرح بالنسبة للعالم العربي. كما أن لغة التواصل في هذا العالم هي اللغة العربية. إذن، من حيث المبدأ وأيضا على مستوى الواقع التاريخي والحالي، هذه اللغة هي مكسب، هي رأسمال، هي ربح بالنسبة للمجموعة التي تتكلمها. ولذلك، نجد أن هذه اللغة ركبتها وطورتها عدد من الشعوب، وخاصة الشعوب الإسلامية،

رغم أنها ليست عربية. فاللغة العربية ليست لغة العرب، بل هي لغة مشتركة طورها المسلمون. لذلك، نجد كبار علماء اللغة من أصل فارسي أو هندي أو تركي أو غير ذلك من الأجناس. اللغة العربية ليست لغة عرقية، وليست لغة محصورة في جغرافيا. وهذه اللغة انتشرت بانتشار الإسلام كما هو معلوم، فهي اقترنت بالدين الإسلامي أولا ثم بالحضارة العربية الإسلامية التي ليست حضارة عرقية أو حضارة مقصورة على أجناس معينة، وإنما هي حضارة متعددة الروافد والمكونات. وقد تفاعلت هذه الحضارة تاريخيا مع حضارات أخرى لاتينية، وإغريقية، وفارسية وغيرها. وتشربت بها وشربتها أيضا. وهذا شيء معروف، ولكنه ينبغي أن نذّكر به، لأن هناك الآن الكثير من نسيان التاريخ القريب، وأحيانا تجاهل حتى الواقع، فلابد من التذكير.

س: ماذا يقع الآن؟ ما هو المشكل من حيث المبدأ؟

ج: قد نتحدث عن مشكل المصطلحات، ولكن هذه المشاكل قد تكون مشاكل تقنية، والمشاكل التقنية يحلها التقنيون. والتقنيون موجودون ومتوفرون. المشاكل الأساسية المطروحة لا أولوية فيها للمشاكل التقنية. لو أن المشكل يتعلق فقط بوضع معجم للفيزياء لوضعناه، ولو كان المشكل يتعلق بإدخال اللغة العربية بمجال من المجالات الحاسوبية لفعلناه. المشكل هو أن في عدد من الدول العربية وفي المغرب خصوصا هناك تدهور لوضع اللغة العربية عاد غير مقبول. على أن الأمر لا يقتصر على اللغة وحدها، وإنما تدهور لكل ما يتعلق بالهوية بصفة عامة. حتى الدارجة العامية أصبحت الآن مهددة بشكل من الأشكال، إذ أصبح ينظر للمتكلم باللغة العربية حتى في صيغتها العامية نظرة ازدراء في الحياة العامة البسيطة. مثلا، عندما تدخل إلى مخبزة وتخاطب بائع أو بائعة خبز بالعربية الدارجة فإنه يرد بالفرنسية، وإذا أعدت الكرّة يبدي سلوكا وكأنه لا يفهمك،

ثم في الحديث البسيط في المقاهي، وداخل العائلات وفي الشوارع، نجد أن اللغة الأجنبية دخلت بقوة، ويُتباهى باستعمالها. فهناك مشكل اللغة العربية الفصيحة، وهناك مشكل ألسن الهوية بصفة أعم. وهذه الهوية، بطبيعة الحال، مرتكزاتها الأساسية هي الإسلام واللغة العربية. وهناك مكونات أخرى لهذه الهوية في إطار الألسن العامية أو الشعبية وغيرها. وقد كان الاستعمار دائما يستهدف الإسلام واللغة العربية.

والآن، في هذا الوضع الحضاري الجديد، وخصوصا بعد حوادث الحادي عشر من سبتمبر، شهدنا تحولا لافتا للنظر في التعامل مع اللغة العربية. وفي التعامل مع ألسن الهوية بصفة عامة. وهذا التعامل يمكن تلخيصه في أنه نكران لكل ما هو هوي (من الهوية)، وفي طليعة هذا الهوي الإسلام واللغة العربية لفائدة كل ما هو أجنبي. هناك هجرة أو اهتجار دائم إلى كل ما هو أجنبي، له انعكاسات وتداعيات خطيرة على المجتمع وعلى قدرته على الصمود وعلى الدفاع عن نفسه إلى غير ذلك. واللغة العربية من العناصر الأساسية في هذا الصراع. فهناك -كما قلت- انتشار للأجنبية، وحتى أحيانا استعمال العامية أو استعمال الأمازيغية ضد الفصيحة. هناك إذكاء للصراع في مستويين: مستوى صراع داخل ألسن الهوية وصراع بين ألسن الهوية واللغات الأجنبية. هذا الوضع الصراعي للغات هو اختيار قد يكون في صالح بعض طبقات النفوذ السياسي أو الفكري. في حين أن الطبيعي هو وجود بيئة لغوية فيها تنوع وتعدد. المشروع المجتمعي أو الحضاري القائم على الصراع لن يؤدي إلى سلم وتماسك مجتمعيين وإلى تقدم ونهوض. يمكن أن تكون هناك توافقات، وحتى الأشياء التي هي مبثوثة في الدستور وفي غير الدستور -كالميثاق الوطني للتربية والتكوين- لا يقع احترامها.

هذه نقطة أولى تتعلق بخلق صراع في المجتمع حول المسألة اللغوية وتسييس اللغة بشكل من الأشكال لصالح بعض الطبقات. بالموازاة مع هذا، هناك المصلحة الاقتصادية أو المادية في إذكاء الصراع، عندما ننظر إلى المشهد اللغوي، نجد أنه في هذه الفترة التاريخية القصيرة من الاستقلال إلى الآن، أي حوالي أقل من خمسين سنة، ترفع نخبة النفوذ السياسي والنخبة الفكرية عند بداية الاستقلال شعار التعريب، وهناك شبه إجماع، إن لم يكن إجماعا تاما، على التعريب. ثم حتى حينما يقع خلاف في هذا تقوم حركة لنخبة فكرية وسياسية للتأكيد - هناك وثائق تثبت هذا حتى حدود السبعينات- على أن التعريب مبدأ لا رجعة فيه وتدعو إلى مقاومة الاستيلاب الأجنبي والهيمنة الأجنبية إلى غير ذلك. حاليا، نجد ضمورا أو تحولا "للمعارضة اللغوية" -إن صح التعبير- التي يمكنها أن تقترن كذلك بمعارضة سياسية، وضمور المعارضة السياسية كذلك، بل نجد تحولا لنفس الطبقات من مواقف أحيانا متطرفة سياسيا وحتى لغويا في مسألة التعريب إلى تطرف آخر جديد فرنكفوني.

والجدير بالتذكير هنا أن مجموعة من علماء جامعة القرويين وغيرهم، ومجموعة من القادة السياسيين المرموقين، والذين يتحملون مسؤوليات الآن في دواليب الدولة كانوا قد وقعوا على عرائض واضحة في القضية اللغوية. أما اليوم، فنجد أن القضية اللغوية، وخاصة ما يتعلق باللغة العربية، انسحبت من برامج الأحزاب السياسية، كما انسحبت من اهتمامات جل الجمعيات الثقافية للمسألة اللغوية، باستثناء المسألة الأمازيغية.

إذن، بالنسبة للصراع بين ألسن الهوية، هناك تركيز على مناصرة الفرنكفونية في شتى المجالات، في التعليم، في المعاملات الإدارية وغيرها. جل الاجتماعات صارت تدور في أبسط المستويات باللغة الفرنسية. مع بداية

الاستقلال كان للغة الفرنسية موقع أهم من الموقع اليوم، ربما لكون عدد من الناس كانوا في دواليب الدولة لا يعرفون العربية بما يكفي، وكانت جل الإدارات غير معربة، بما فيها العدل الذي عرّب فيما بعد وكذلك التعليم. ومن ثم، كان حضور اللغة الفرنسية أقوى، وهذا لم يضر في شيء، إذ بدا أنه ليس متناقضا مع مواقف السياسيين للدعوة إلى التحرر من هيمنة الفرنسية.من حيث المبدأ، يوجد للمغاربة بحكم التاريخ استعداد وتطلع إلى تعلم الفرنسية وإلى التفاعل مع الثقافة الفرنسية وبعض المرجعيات الفرنسية والفكر التنويري للثقافة الفرنسية، التي ليس لها كلها جوانب إيجابية، لكنها تحمل إيجابيات كثيرة، ليس هناك مشكل في هذا الجانب، ولكن حتى حينما نتحدث عن الفرنكفونية، هل هي بالفعل مبنية على أساس التعدد والتنوع والاعتراف المتبادل والتعاون ما بين اللغات والثقافات؟ أم إنها تسير في اتجاه واحد لإحلال الفرنسية محل اللغة العربية ونبذها وتدهور وضعها؟ نجد هذا الفعل وما يشبهه في الممارسة، وإن كانت اللغة الفرنسية ليس لها وضع قانوني، ولكن هناك سياسة رسمية موضوعة في الدساتير وفي القوانين وأحيانا في كثير من المنشورات التي تصدر عن الوزارات الأولى المتعاقبة، وعن وزارة الوظيفة العمومية وغيرها، بصدد مكانة اللغة العربية وضرورة التعامل معها. وهناك ما يمارس على أرض الواقع وما وقع من تطور خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر في التعامل مع اللغة العربية ومع الهوية بصفة عامة. إذ يتعامل مع المسألة اللغوية على أساس أنها "سوق مصلحية"، يعني بنوع من "الميركانتيلية". وللمركانتيلية اللغوية تأثير سلبي على لغات الهوية.

س: ما تأثير هذه "الميركانتيلية" على وضع اللغة العربية؟

ج: لقد جعلت اللغة العربية في مكانة ليست هي المكانة التي تليق بها. لماذا؟ لأن الصراع صار حول كسب بعض الأموال انطلاقا من الصفقات. ومن

ثم، طغت الأشياء المصلحية في المشهد الإعلامي وفي الإشهار، في كثير من الأحيان نجد ارتباط المال بالموقف اللغوي. هذه الفرنكفونية الميركانتيلية نجدها في عدة أشكال، ولها عدة مصادر، منها أن التمويل في كثير من الأحيان يأتي من استثمارات فرنسية. فالفرنسيون يتعاملون مع اللغة على أساس أنها مرتبطة بالاقتصاد، بخلاف، مثلا، الأمريكان الذين عندما يدخلون إلى البلدان العربية يستعملون اللغة العربية، ولا يدخلونها باللغة الإنجليزية. فاقتران المصلحة الاقتصادية بالمواقف اللغوية في الثقافة الفرنسية، أو توظيف اللغة من أجل الاقتصاد، وكذلك العكس، جعل كثيرا من المصالح تلبس لباسا لغويا. لذلك تحولت الفرنكفونية إلى فرنكفونية ميركانتيلية وليس فرنكفونية ثقافية، أو لغوية محضة كما نريدها.

س: هناك جانب آخر يطرح هذه المسألة، وهي وضع اللغة الفرنسية في العالم، وبالطبع، الصراع والمنافسة مع اللغات الأساسية كالإنجليزية والإسبانية. ويبدو أن هناك تمويلا حقيقيا لمحاولة بث اللغة الفرنسية وتوسيع انتشارها، لاسيما في البلدان التي كانت سابقا ضمن نفوذ الاستعمار الفرنسي.

ج: هذا صحيح، الفرنكفونية نفسها عندما أعيد تعريفها، في البداية، بدأت كمشروع لغوي ثقافي فيما يبدو، وبدأت من المستعمرات الفرنسية القديمة في السينغال وتونس، كاقتراح لتجميع هذه المستعمرات حول فرنسا لغويا وثقافيا. ولكن، بطبيعة الحال، كان وراء هذا المطمح اللغوي الثقافي، حاجة اقتصادية، وربما أحيانا سياسية. في مؤتمرات أخيرة للفرنكفونية عرفت على أساس أنها ثقافة الاختلاف ومقاومة الهيمنة، وغيرها من الشعارات الجميلة، ضمن ما يسمى باللغات الشريكة langues partenaires في المشروع الفرنكفوني، تتقدمها اللغة الفرنسية وهذا هو ربما ما يؤخذ على الفرنكفونية. لا اعتراض على

أن يقع هناك اتفاق حول تجمع على أفكار تنويرية وحول مبادئ وحول شراكة، ولكن، إذا كانت هذه الشراكة في اتجاه واحد، فإنها بطبيعة الحال ستضر بمصالح الشريك الآخر. لذلك، نحن من حيث المبدأ لا نرفض الفرنكفونية، ولكن نرفضها إذا كانت ضد المصالح الوطنية، وضد اللغة الوطنية. يجب أن تكون هناك شراكة فعلية، كما أعلن عن ذلك الفرنسيون وغيرهم. ثم إن اللغات التي تدخل ضمن المنطقة الفرنكفونية كلغات شريكة ليست في نفس الوضع، اللغة العربية ليست مثل اللغات الإفريقية أو غيرها، التي هي لغات شفوية وغير مكتوبة، وحتى إذا كتبت فإنها ضعيفة في تراثها المكتوب وفي تراثها الأدبي والعلمي، فهذه أشياء ينبغي تطوير النقاش فيها. نحن نقول إن هذه الفرنكفونية الميركانتيلية لا تهدف بالضرورة إلى أن تفيد من الفرنسية وما يوجد فيها من أفكار تنويرية لصالح المجتمع، وإنما تهدف إلى أشياء مصلحية: هذه الفرنكفونية الميركانتيلية في يد طبقة أو نخبة توظفها لصالحها. والغريب أن جزءا من هذه النخبة كان يدافع بتطرف عن التعريب. ثم إن هذه النخبة إذا استمرت في خططها المصلحية ستنسلخ عن الفرنكفونية بمجرد أن تقوم هناك سوق حرة عالمية تهيمن فيها الإنجليزية، وستنسلخ عن الفرنكفونية لتركب الأنغلوفونية أو غيرها. إذن نحن مع التنوع ومع التعدد، ولكننا أيضا مع احترام عناصر الهوية، وعناصر الذات الحضارية التي تمكننا من التحاور بدون مركبات نقص، وأن لا ندخل ونحن تابعين. ما قام مؤخرا من نقاش حول التبادل الحر فيه، بطبيعة الحال، جانب علمي، فيه أضرار قد تكون فعلية، ولكن فيه أيضا شحنة تدافع عن التعدد، لكنه حينما تنظر إلى هذا النسيج، تجد أنه نسيج أحادي، لا يمارس التعدد إطلاقا، وإنما يمارس الأحادية الفرنكفونية المصلحية، والتي لا علاقة لها بالتعدد ولا بالشعار المرفوع. أول شيء في الانفتاح أن ننفتح على أنفسنا وعلى ذاتنا، الإنسان حينما

يرفض أن يتحدث بلغته ويريد أن ينسلخ منها إلى لغة الآخر، كيف يمكن أن يتحدث عن الانفتاح وهو منغلق أصلا ويريد الهجرة ويريد الاهتجار. هو موجود في بلده، إلا أن عقله في بلد آخر، وفي مرجعيات أخرى، ليست هي مرجعيات البيئة التي يعيش فيها. إذن هذا أساس ا دعونا إليه في عدة مناسبات، وأريد أن أشير إلى أن هذه "النخبة" هي التي تذكي العداء للغة العربية وتحرض عليها وتخرق القوانين حينما تضع الإشهار. والطالب المغربي يجب أن يمتلك ثلاث لغات، اللغة العربية التي هي لغة رسمية ولغتين أجنبيتين، وفي التدريس يمكن أن تكون اللغة الأجنبية هي الغالبة في المادة ويتاح هذا الاختيار للطالب، ويجب أن يكون إلى جانب هذا اللغة العربية كلغة رسمية إجبارية، ولغة أجنبية ثانية. هذا البرنامج لم ينفذ، والمسؤولة عن تنفيذه هي وزارة التعليم العالي مع الجامعات. ولا يمكن، في رأيي، أن يتم الإصلاح بدون إصلاح لغوي، لأن للإصلاح اللغوي تبعات، ومن جملتها التفكير في نتائج التصور التعددي للمجتمع وفي نتائج الانفتاح على الآخر ونتائج التنوير، والتنوير لا يكون فقط بلغة الأجنبي، وإنما يكون بلغة الوطن أولا، وبلغة الأجنبي بعد ذلك. وحتى إذا كان هناك من ولد في وطن أجنبي ودخل إلى بلده، فيجب أن يستمع إلى المرجعيات التي تحملها لغته. فمن الضروري وجود توازن في التفكير، واعتزاز بالذات والوطن دون المبالغة فيه. وإلا فإننا نصل إلى مجتمع مبني فقط على المادة أو "الميركانتيلية" كما قلت.

وهذا من جملة المشاكل التي تعاني منها بلداننا، وهو أننا نسينا الحضارة والمعرفة والثقافة. ننسى أن هدفنا قيام مجتمع المعرفة والمعلومات، فأين هي المعرفة والمعلومات؟ ثم إن المعرفة ليست محدودة في لغة دون لغة. إذن، يجب أن نتعدد خدمة للمعرفة وللثقافة وللإبداع، ولكن أيضا يجب أن نوطّن في لغتنا، لأن اللغة

وطن، والوطن إذا لم نستقر على ثابت من ثوابت السيادة والتوطين وهو اللغة، فلن نستقر على الثوابت الأخرى. الثوابت تعني الثبوت على قيم، ولكنها لا تفيد السكونية أو التحجر. هناك ثوابت لا يمكن أن نبدلها بين عشية وضحاها، ولا خير في من يغيرها، كما لا خير يرجى في من يغير وطنه.

هناك أشياء كثيرة انقرضت في العالم العربي، ولكن ما بقي ويجمع هذا العالم هو اللحام اللغوي، واللحام الإسلامي. ولا ننسى التأثير الذي تحققه عوامل خارجية واضحة، فهناك مختصون أجانب داخل الوطن العربي وخارجه يعملون على قطع ونبذ كل ما يمثل الأواصر في المجتمع العربي الإسلامي.

س: ما السبيل للمحافظة على الثابت اللغوي؟ وما دور المؤسسات العربية والمحلية في هذا الاتجاه، سواء أكانت رسمية أو غير رسمية، مؤسسات أكاديمية، مؤسسات حكومية، المجتمع المدني، وسائل الإعلام، إلى غير ذلك؟

ج: بطبيعة الحال، الجميع مسؤول في هذه القضية: المجتمع، الدولة، الأفراد، الجماعات، كل الهيئات سياسية كانت أم غير سياسية. فالأحزاب يجب أن تكون لها برامج في هذا الموضوع، وكذلك الدولة والجماعات سواء المدنية أو غيرها والأفراد. لكن المسؤوليات متفاوتة. فمسؤولية الدولة ومسؤولية النخبة الفكرية، التي انسلخت عن أدوارها الحقيقية، وصارت تميل نحو الأقوى سياسيا وماليا، هي أكبر من أية مسؤولية أخرى. ولابد أن تقوم جمعيات مختلفة بحماية التراث الحضاري والثقافي واللغوي. لابد أن توجد منتديات للتفكير. ولكن، على عاتق الدولة في هذه المرحلة النهوض بالبحث العلمي، وأن تخلق قوة فكرية رادعة، تكون في خدمتها وفي خدمة الأحزاب لكي تعطي منتوجها الفكري الذي سيخدم القضايا المختلفة المطروحة، لأن هذه القضايا لم يعد فيها مجال للهواية أو الارتجال، سواء من حيث القضايا اللغوية أو الاجتماعية أو الإنسانية.

لكن، مع الأسف، نجد أن البحث العلمي لا تعطى له أهمية في بلداننا. في مجال البحث اللغوي، لابد أن يقوم هناك بحث لغوي مقارن، وهذا شيء نقوم به في معهد التعريب، بحث لغوي مقارن أساسي وتطبيقي لربط أوجه التباين وأوجه الاختلاف بين اللغة الفصيحة واللهجات العربية. الآن، في المعهد، نضع معجما للفصيحة والفرنسية والإنجليزية ومختلف العاميات، لتقريب هذه العاميات وحلّ ما يسمى بمشكل الازدواجية. فتقريب المسافات والاختلاف جيد، ولكن التوحد أجود، وهذه مسألة ينبغي أن نركز فيها على ما أسميته بالهوية المراكمة، لأن الهوية العربية هي أكبر من هوية ليبيا أو هوية المغرب، والهوية الإسلامية أكبر من هذه الهوية إلى غير ذلك. فهذه الهويات المراكمة نحن في حاجة إليها لبناء المغرب العربي. حتى المشاكل التي يتخبط فيها العالم العربي، ولو أنها تبعث على اليأس، لا ينبغي أن تصرفنا إلى منطق اليأس. سيقوم العالم العربي في صيغ جديدة، لكن كل قطر على حدة لن يتمكن من فعل أي شيء إذا لم يراكم. فكيف يراكم؟ يراكم بالجوار الجغرافي بصفته جزءا من إفريقيا. هناك هوية إفريقية، يراكم بالبينية اللغوية، لأن العربية هي لغة العالم العربي بمختلف مكوناته العرقية، يراكم بالثقافة الإسلامية، يراكم بالثقافة المتوسطية وهكذا. لابد من مشاريع للمراكمة عبر البحث اللساني من جهة الخدمة البينية اللغوية، وهذا ممكن بالنسبة للفصيحة والعامية وحتى الأمازيغية. هذا شيء معروف لأن هناك تداخلا وهناك أشياء متقاربة.

هذه البينية يمكن استغلالها في تسهيل عملية التعليم، حتى نربح الوقت، وحتى يكون الطفل الذي اكتسب لسانا آخر، أو الذي تعلم جزءا من اللسان يمكن أن يستثمره في تعلم لسان آخر. هناك تقنيات جديدة للتعليم المتعدد. لكن، هناك مشكل كلفة هذا التعليم المتعدد، وينبغي أن نتدرج في هذا حتى لا

تخلق مشاكل، وينبغي أن ندخل في هذه المشاريع الجديدة التي ينبغي أن تكون فيها مرونة، وأن يكون الاختيار عوض الإجبارية، إلى غير ذلك من الآليات التي تجعل الأشياء تأتي بطريقة طبيعية وبناءة. إذن، لابد من العناية بالبحث اللساني والحاسوبي المقارن، وكذلك بالتربية في المجال التربوي. كذلك لابد من تعزيز البحث اللساني المقارن مع اللغات الأجنبية لأننا مضطرون للتعاون معها. هناك قواعد كبيرة للمصطلحات موجودة عندنا بالعربية والفرنسية والإنجليزية وباللغة العامية. المشكل ليس هو فقط تعليم لغة أو عدم تعليمها، وإنما خدمة المغربي لتوفير أكبر الحظوظ له، أولا للنمو فكريا وللنمو تواصليا من أجل أن يستطيع الاندماج، لأن الذي يفقد ذاته لا يقدر على فعل شيء. فالمحافظة على الذات وثوابت الذات أساسية في القدرة على التنافس. كذلك اكتساب وإتقان اللغات الأجنبية في مراحل لاحقة. فالطفل إذا دخل إلى بيته وتكلم لغة، وخرج إلى المدرسة وتعلم لغة فهذا لا يخلق له مشكلا، لأنه يعيش في بيئة معينة فيتكلم لغة ثم يدخل إلى بيئة أخرى. ما يخلق ارتباكا للطفل هو تعدد اللغة داخل المحيط الواحد. ولذلك فإن إدخال الفرنسية أو غيرها من اللغات مبكرا إلى المدرسة، وكون الظروف المعيشية للأطفال المغاربة ليست ظروفا مثالية، فهذا عائق، وسيترتب عنه أن الطفل لن يتقن أي لغة، وهذا ما سجلته تقارير مختلف الوزارات، لأن الطفل يرسب ولا يتقن لا العربية ولا الفرنسية ولا أي لغة أخرى. ونفس الشيء سينطبق على الأمازيغية ما لم يكن هناك تعاون. فالتعاون ضروري بين جميع الأطراف من أجل إنجاح هذا المشروع التعددي الذي يرمي إليه المغرب. وهو مشروع يمكن أن يكون طموحا، ويمكن أن يكون مفيدا، لكن لابد من مجهودات شاقة ومن حسن نيات، لابد أن تتوفر الإرادة القوية الحسنة من أجل إنجاحه، وإلا سيبقى هناك مشكل في التعليم، ومشكل الأمية والمشاكل

الاجتماعية والاقتصادية المترتبة. إذا لم يحل مشكل التعليم -وفي قلبه مشكل اللغة وإتقانها- فإن هذا سوف لن يؤدي إلى أي تطور للمجتمع المغربي وسيرتفع عدد الأمية أكثر، لا تكفي الأرقام والأعداد، لكن عدد الأمية الوظيفية المنتشرة في المغرب أكثر مما نتصور. نعلم أن اللغة الأجنبية نفسها إذا تعلمناها في ظروف مناسبة، فإننا قد نتعلمها في بضعة أشهر، وكلنا تعلمنا بعض اللغات الأجنبية في بضعة أشهر وأتقناها. ولكن، إذا لم تكن هناك ظروف مناسبة، فإن هذا قد يتطلب أعواما ولا نتعلمها. المشكل ليس هو مشكل رفع عدد ساعات تعلم الفرنسية وإنما خلق البيداغوجية، وخلق الظروف البيئية الملائمة لاكتساب هذه اللغة، وبطبيعة الحال، فالطفل الذي يدخل إلى مدرسة يكتسب لغة، وهذه اللغة تصبح وسيلة لاكتساب المعارف، بل إن النمو اللغوي أحيانا ينمو مع اكتساب المعارف، ومع اكتساب كفايات أخرى. فإذا عددنا اللغات من أجل اللغات فإن هذا لن يؤدي إلى الإصلاح الفعلي الذي نرومه لمجتمعنا. لذلك فإن على النخبة أن تعطي المثال للآخرين. فالنخبة يجب أن تنسلخ عن "ميركانتليتها"، وعن تبعيتها للنفوذ السياسي، لأن هناك في المجتمعات التي تدعي بالديمقراطية، هناك دور للمعارضة، وهذا الدور ليس بالضرورة هو النقد السلبي، فإذا كان هناك مجتمع بخطاب واحد، وهذا الخطاب قد لا يكون موحدا فعلا، وإنما موحد بطريقة زائفة، فهذا لن يقدم المجتمع. فأول ما ينبغي أن نقوم به في إصلاح تعليمنا هو العناية بالطفل. يجب أن يكون متعلما، أي أن يتعلم الأدوات ليستطيع التفكير بنفسه، ليستطيع بناء أفكاره. إذا كانت النخبة لا تستطيع بناء أفكار جديدة، ولا تستطيع إعطاء حلول جديدة للمشاكل الجديدة فهذه ليست نخبة، بل هي هيئة تحولت إلى أطر (كوادر) لها شهادات ولها ربما مؤلفات، ولكنها تجري فقط وراء الكسب المادي ولا تجري وراء السعي إلى تحويل

مجتمعها إلى مجتمع للفكر وللتنوير، وتهيئه لكي يسهم في الحضارة الإنسانية وفي الاقتصاد وفي مجتمع المعلومات وكذلك في اقتصاد المعرفة، لأن اقتصاد المعرفة أيضا مبني على الإبداع الفكري والحلول الخلاقة.

المأسسة اللغوية وإصلاح اللغة العربية[9]

س: بداية نسأل الدكتور عبد الفاسي الفهري عن الأهداف التي أنشئ من أجلها معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، وهل تنسقون العمل مع جهات أخرى؟

ج: معهد التعريب مؤسسة وطنية أنشئت مع بداية الاستقلال في جامعة محمد الخامس من أجل القيام بتهيئة اللغة العربية وتأهيلها في عدد من الجوانب، خصوصا الجوانب الاصطلاحية، التي كانت ناقصة آنذاك، والاشتغال على جوانب تعليمية وتقنية متعلقة باللغة العربية. ومع الوقت، تطور دور المعهد ليشمل المعالجات المعجمية والحاسوبية والتنويع المصطلحي وتنوير الرأي العام، والبحث اللساني المقارن المتمحور حول اللغة العربية، ومعالجة قضايا التخطيط، في كل ما يهم وضع اللغة العربية في مختلف القطاعات والحياة العامة، باعتبار العربية في متصلها اللغوي، بين اللغة الفصيحة واللغة الوسيطة والعامية أو الدارجة، هي لسان الغالبية الكبيرة للمغاربة.

أما عن مجال التنسيق مع هيئات أخرى، فهناك تعاون مع مؤسسات مختلفة لتأهيل اللغة العربية والقيام بدورها، منها الجامعات، وهيئات البحث،

---

[9] نشر بجريدة *التجديد*، يوليوز 2004. أجرى الحوار لخلافة العبدلاوي.

والمؤسسات العربية المكلفة بالتعريب والتخطيط اللغوي والتهيئة اللغوية. وأشير هنا إلى أن المعهد له إمكانات محدودة ومتواضعة سواء على المستوى المادي أو البشري.

وقد بدأ كمؤسسة متواضعة وظل في هذا المستوى المتواضع مع مرور عشرات السنين بعد الاستقلال. ومن أجل هذا فكرت اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين في إقامة مؤسسة ذات مستوى رفيع، ذات مكانة مرجعية وإمكانات مادية وبشرية يمكن أن تقوم بالأدوار الملحة، التي تتطلب كفاءة عالية في مختلف المجالات، علما بأن هذه المجالات تعددت وتعقدت، خصوصا في الجانب التربوي التعليمي، الذي أصبح يطرح عددا من الحاجيات، ويحتاج إلى آليات للتطوير في المناهج والأدوات التعليمية من كتب ووسائل سمعية-بصرية حديثة، وكذلك تأهيل المدرس، إلى غير ذلك. ولابد من دخول اللغة العربية في الشبكة العالمية للمعلومات بمحتوى في المستوى، وهذا الحضور الآن يقارب 6,1 في المائة، وهو رقم لا بأس به بالمقارنة مع وقت سابق، لم يكن لها فيه أي وجود، ولكن لابد من تطوير هذا الحضور. والمتكلمون باللغة العربية في البلدان العربية يقدرون بـــ300 مليون، بالإضافة إلى العرب والمسلمين في المهجر، والأجانب الذين يتعلمون العربية، مع العلم أن العربية هي واحدة من بين اللغات الست الأولى المتكلمة في العالم.

وهذه القوة العددية، علاوة على القوة الرمزية، لكون اللغة العربية هي لغة القرآن، وهذه المكانة هي التي جعلتها تنتشر من جهة، وجعلتها تتحول من لغة قبائل جاهلية مشتتة تجتمع في بعض الأسواق الأدبية إلى لغة للمسلمين والأقوام الذين دخلوا الإسلام وحولوا علومهم إليها. فتحولت العربية مع الدول الإسلامية القوية إلى لغة العلم والثقافة والمعرفة بامتياز. فلابد إذن من حضور

العربية في الثقافة والحوسبة والاقتصاد والمجالات التي تفرض نفسها، فالاقتصاد له لغاته، وهناك بطبيعة الحال لغة مهيمنة، لكن ليست لغة الاقتصاد واحدة، هناك إمكانات وفرص للتعدد.

والعربية لغة تمكن من الوحدة، وهذه الوحدة اللغوية يمكن أن تبنى عليها التكاملات، تكاملات اقتصادية وسياسية وإعلامية، إلخ، ونخص بالذكر هنا القنوات التلفزية. لقد وقع اختراق عربي إعلامي مشهود، وهذا الاختراق جعل اللغة العربية واحدة من اللغات التي تروج بها المعلومات، ويروج بها الإعلام ذو المحتوى، لأن هناك إعلاما ليس له محتوى. واللغة العربية لها دور قوي في الإعلام وفي المعرفة ماضيا وحاضرا ومستقبلا، وليس كل الناس يطلبون المعرفة الضاربة في التجريد أو التقنية التي تتم بالإنجليزية أساسا.

ولترويج المعلومة لابد أن تكون اللغة لغة المجتمع ولغة الهوية ولغة الوطن، واللغة العربية في متصلها هي لغة الأغلبية المنتجة في المجتمع العربي، والذي ينتج ليس بالضرورة فقط المتخرج من مدرسة عليا أو جامعة، وليس هو صاحب نظرية اقتصادية، ولكن الأغلبية يمثلها مجتمع متماسك وقوي، وإذا أردنا أن ننقل هذا المجتمع إلى مجتمع للمعرفة، ونبعده عن الجهل والجهالة والأمية، فينبغي أن تكون المعرفة موطنة باللغة التي يتكلم بها المجتمع بصفة تلقائية. وهذا لا يشكك في ضرورة تعلم اللغات الأجنبية.

س: خطا المغرب خطوات في مجال التعريب في التعليم والإدارة والإعلام. ولكن ما هي أسباب فشل هذه المسيرة؟

ج: ما أظن أن هناك فشلا في التعريب، فهذا التقويم لا يقوم على أساس موضوعي، لأن عملية نشر اللغة هي عملية طويلة وشاقة وتكون عبر قرون. ويمكن أن نستأنس في الحديث عن هذا الجانب بالتجربة الفرنسية. فالفرنسية لم

تنشر إلى حدود الحرب العالمية الأولى، وفي هذه الفترة كان نصف الفرنسيين لا يتحدثون بها، وليلة الثورة الفرنسية كانت هذه اللغة في الإحصاء اللغوي الذي أقيم، ورغم أن الإحصاء كان متحيزا للدفاع عنها، مع ذلك كان هناك فقط ثلاثة ملايين من أصل 15 مليونا هم الذين يتكلمون الفرنسية، أي بنسبة واحد على خمسة (1/5). ويمكن أن نتحدث عن إنجلترا أو ألمانيا ونصل إلى تحليل مماثل. وفرنسة فرنسا اقترنت بإرادة قطعية على مستوى ملوك فرنسا ثم بعد ذلك من توالى من الأنظمة المختلفة للجمهورية.

كانت هناك إرادة قطعية على مستوى النخبة، وتم وضع قوانين زجرية وتشريعات صارمة "جاكوبينية"، لا تقبل أي ليبرالية أو مناقشة في مبدإ أن الفرنسية يجب أن تصبح لغة فرنسا. أما المغرب فله تجربة مختلفة، فليس له في مواقفه، ولا نريد أن تكون له في ثقافته، هذه "الجاكوبينية"[10] التي وجدت في مواقف فرنسا، وتشريعاتها. فالتشريع الفرنسي واكب دائما فرنسة فرنسا، والمأسسة اللغوية كذلك. فالأكاديمية الأولى للغة الفرنسية أنشئت في النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي، ثم أنشئت الأكاديمية الفرنسية عام

[10] هامش لصاحب الحوار. الجاكوبينية: مصطلح فرنسي يتعلق بانقسام الفرنسيين إلى فئتين: جاكوبينيين وجيرونديين، والأولون كانت لهم مواقف منغلقة وصارمة، والجيرونديون أكثر ليبرالية، ولكن الذي انتصر في الفكر الفرنسي إلى وقتنا الراهن هو الجاكوبينية تصوريا، على الرغم من أن فرنسا تدعو إلى احترام الاختلاف، ولكن عمليا في التشريعات ليس هناك اعتراف بالاختلاف، لوجود لغات لم يعترف بها، وإلى حد الآن لم يصادق الفرنسيون على الميثاق الأوروبي الخاص باللغات الجهوية ولغات الأقليات لخشيتهم العودة إلى مرحلة التشتت السابقة وقيام وطنيات مختلفة، وطبقا لشعارهم: دولة واحدة، ووطن واحد، ولغة واحدة، فهم يعتبرون اللغة وطنا.

1635، وهذه الأكاديمية كانت زجرية في مواقفها حتى في اتجاه استعمال اللغة الفرنسية. فقد كان لها موقف معياري محض، ومن هنا جاء ما يسمى بالاستعمال الصحيح (Le bon usage) للفرنسية، لأنه حتى الذين كانوا يتكلمون الفرنسية كان يعاب عليهم عدم حسن استعمالها، فكان الرجوع إلى نخبة معينة موجودة في الأكاديمية، وهي التي كانت تحدد الضوابط التي بواسطتها تضبط اللغة وسلامتها. فليست المسألة سهلة وبسيطة، فتعميم الفرنسية قام مواكبة مع نبذ بل محاربة اللغات المحلية والجهوية. وهذه التجربة مختلفة عن التجربة المغربية، لأن المغرب لم تكن فيه سياسة تشريع بالزجر، ولم تكن فيه سياسة نبذ اللغات المحلية، وأيضا لم تتح له الفرصة لتعميم لغته، لأن الوقت الذي كانت تنتشر فيه العربية كانت هناك طرق تقليدية، وتعليم محدود في أقلية.

ثم جاء الاستعمار، فضيَّع على اللغة العربية، ليس في المغرب فقط ولكن أيضا في الدول العربية، فرصةَ أن تعمم في المدرسة. ودخل اختيار الفرنسية وغيرها مع العربية في حلقة صراع، فحلت الفرنسية والإنجليزية محل اللغة الوطنية. وادعى الأجانب أن اللغة الوطنية لا يمكن أن تكون لغة العلم والمعرفة، ودخلنا في وضع نزاعي مع لغة المستعمر، وهذا الوضع من حيث فكره، وأساسيات هذا الفكر، مازالت جذوره ممتدة إلى الآن. فإذا قرأت ما يقوله بعض المغاربة الآن عن لغتهم وكأنك تقرأ ما كان يقوله "بول مارتي" أو "ليوطي"، إذ أن الطرح المتحكم إلى يومنا هذا في طروحات بعض النخبة، النخبة ذات النفوذ خصوصا في مجال الاقتصاد، وأحيانا في السياسة، قريب من الإعلام المبثوث في النصوص الاستعمارية. فالتجربة المغربية تجربة مختلفة، ولما دخل التعريب مع الاستقلال وجد وضعا له الملامح السالفة الذكر، منها أن المدرسة المغربية، باستثناء المدارس الحرة، فرنست، فكان ينبغي إعادة الاعتبار إلى اللغة العربية في

التعبير، كلغة أم ورسمية للمجتمع. وهذه العودة مرت بهفوات وتعثرات، ويؤاخذ عليها كثير من سلبيات، إلا أن قضية تعميم اللغة الوطنية في التعليم ليس سهلا، وكذلك في الإعلام والمجتمع. فتعميم العربية في التعليم وقطاعات الحياة العامة كان اتجاها صحيحا، وإن كان التطبيق قد عانى من تدبير سيئ. ومع ذلك هناك مكتسبات بحاجة ملحة إلى تقويم وتأهيل. وأذكر في اتجاه آخر تجربة البلدان الإفريقية التي تبنت اللغة الأجنبية سواء فرنسية أو إنجليزية لغة رسمية، وعممتها في التعليم، ومع ذلك ظل تعليمها فاشلا، وظل عدد الناطقين باللغة الأجنبية والرسمية في هذه البلدان محدودا. ليس هناك تحول على مستوى المجتمع، وحتى اللغة التي زعم البعض أنها لغة المعرفة والتقدم لم تنقل المجتمع ليصبح مجتمعا متقدما أو مجتمع معرفة. فهناك عوامل كثيرة، ولذلك نجد أن الإيسيسكو أوصت بالاهتمام باللغات الوطنية وكررت هذا النداء، وهناك برامج للنهوض باللغات الوطنية في كثير من الدول الإفريقية، على الرغم من أن لغاتها شفوية ومختصة بمناطق دون أخرى، وهناك مجهودات لمحاولة إدماج هذه اللغات في التعليم مع الصعوبات التي تطرحها هذا البرنامج، أي صعوبة البرنامج اللغوي، سواء كان باللغة الوطنية أو لغة الهوية أو اللغة الأجنبية، هو برنامج ليس باليسير، فيجب أن نخطط له كما نخطط للاقتصاد والمعرفة، ولابد أن يكون هناك تخطيط ووسائل. فلا يمكن، إذا أخذنا مثلا إنتاج معجم جيد، أن نغفل أنه عملية اقتصادية، بالإضافة إلى العملية اللغوية، وذلك باستحضار كلفة الإنجاز بعشرات الملايير، ولا يمكن تصور إنجاز معجم مثل "أكسفورد" أو "لاروس" وغيرهما من المعاجم دون كلفة، فبعض المعاجم الفرنسية كان يشتغل فيه حوالي ألفي لغوي مختص لمدة سنين وبأجور ومراكز.

وعملية تأهيل اللغة على مستوى معجمها ونحوها ليست عملية سهلة،

ورغم كل هذا، فقد خطت العربية خطوات كبيرة، والدليل على هذا أن ما يقرأ أو يسمع من الإعلام هو أساسا باللغة العربية سواء على المستوى الكمي أو الكيفي، فليس هناك مقارنة بين فترة الخمسينيات واليوم، وما نلاحظه من ضعف القراءة راجع لأسباب متعددة منها أن المجتمع المغربي لم يتحول إلى مجتمع المعرفة. لا أحد يثمن المعرفة حتى يسعى الناس إلى تملكها. وهناك من أراد تلفيق التهم السهلة باللغة العربية بكون التعريب هو الذي تسبب في نزول المستوى. وفي الحقيقة نجد الصحف المنتجة بالعربية تتكاثر، وكل ما أنتج بالعربية يروج بسهولة أكثر مما يروج بالأجنبية، ولا يحتاج إلى دعم، وما ينشر بغير العربية دائما يحتاج إلى دعم من سفارة أجنبية. فالأمور واضحة، وهي أن هناك لغة للجميع، ولا يمكن أن تتأهل بنفسها بدون أن تكون لها وسائل مادية وبشرية. فحوسبة اللغة وأجور المهندسين المشتغلين عملية مكلفة. فإذا كانت هناك مؤسسة لا تستطيع أن تؤدي أجورا في مستوى الخدمة المقدمة، فلا يمكن أن ننتظر الكثير. وهناك فرصة لنا بالنسبة للعربية، وهي أن العربية ليست لغة المغرب فقط، بل هي لغة مشتركة ورسمية لأكثر من 22 دولة، وهي لغة كثير من المبادلات. فالتعريب ليس فاشلا، وإنما قطع خطوات وأشواطا بوسائل محدودة جدا، والتعثر كانت وراءه عدة أسباب، سياسية واقتصادية واجتماعية، وراجعة أيضا إلى تذبذب القرار في ما يخص الاختيارات اللغوية، وهذا ناتج بدوره عن تشعب الأمور في الموضوع. فهناك دعم مجتمعي لهذا اللسان، وهناك تشبث به، ومن يشكك في هذا، فيجب عليه أن يستفتيَ المجتمع.

س: نعلم أن اللغة وسيلة لتبليغ الهوية، وبنائها أيضا، وتتحدثون عن هويات متعددة، فما هي الدلالات التي تحددونها لهذا المفهوم؟ وما هي آليات الحفاظ على الهوية المغربية؟

ج: هناك هويات فعلا تتداخل في الهوية الواحدة، والهوية لها أبعاد متعددة. وعادة ما ينظر إلى اللغة باعتبارها أساس بناء الهوية، ففي فرنسا يقولون إن اللغة هي "إسمنت" ولحام الأمة. وفرنسا تضم مختلف الأجناس والأعراق، ولكنها توحدت بهوية مبنية على اللغة. إن للغة العربية ميزة خاصة وهي، كما قلت سابقا، اللغة التي نزل بها القرآن، فالتبرك يكون بهذه اللغة، وهي بإجماع كافة فقهاء اللغة المسلمين "أفضل اللغات"، وليس هناك تشكيك في هذا، وهي لغة امتزجت فيها الهوية اللغوية بالهوية الإسلامية، فكثير ممن أسلموا لم يكونوا ذوي أصول عربية، وهم الذين نشروها بعد تعلمها، ثم نظروا فيها وكانوا علماء اللغة العربية أمثال سيبويه والخليل وأبي علي الفارسي وغيرهم. العلماء المسلمون كتبوا باللغة العربية رغم اختلاف لغاتهم وأجناسهم وأعراقهم، وهم الذين أدخلوا علوم الفرس والهنود والأتراك وغيرهم في العربية، وكذلك فعل الأمازيغ في المغرب. فهناك تداخلات كبيرة حدثت عبر عصور طويلة. ويجب أن نعلم أن للهويات بعض الوظيفيات، فعندنا أقول أنا مغربي أو عربي أو متوسطي، أو مسلم، فهذه الهويات لها وظيفيات، منها ما هو اقتصادي أو سياسي أو ثقافي. الهوية تكون تراكمية، ولو وضعت آليات لتفعيل الهوية المسلمة لأصبح المسلمون أكبر قوة من العالم. وعندما تقول أنا عربي، فعروبتك تعطيك هوية، رغم وجود نكسات وانزلاقات ظرفية. وهذا ما يستدعي ضرورة إقامة مجتمع معرفي ديمقراطي متفتح، له حرية التعبير والتسامح واعتراف بالآخر رغم ما يلاحظ من تشتت في ظروف صعبة. فالوظيفي في هذا الظرف هو الوحدة، أكثر من الاختلاف، خصوصا في عالم الكيانات الكبرى، التي تأتي على الصغرى، والانفتاح أفضل من التقوقع. فالهويات المنغلقة هويات قاتلة دون شك في هذا العصر، فيمكن أن نعترف بهوية إقليمية ووطنية وما هو أكبر، وعندما يكون

تفاعل وإمكانات لبناء هوية تراكمية، فهدا يهدف إلى النهوض بالمجتمع، وكل ما يساعد على تنميته يكون قيمة مضافة، وكل ما هو دفاع وتقوقع وانغلاق في نقاشات ليست ذات هدف، فهو قاتل في هذا الوقت الذي نجد فيه العرب والمسلمين مضطرين للدفاع عن أنفسهم. ونحن في المغرب محتاجون إلى هذا التراكم، وعندما نتحدث عن التعدد، نشير إلى أن التعدد في المغرب يمكن أن يكون في اللسان، بوجود تنوع "هوي" في ألسنة المغاربة، وحتى عندما ندخل في ما يبدو لسانا واحدا، مثل الدارجة المغربية، فهي ليست لسانا واحدا، بل هناك تنوع من منطقة إلى منطقة، ومن طبقة إلى طبقة، إلى غير ذلك؛ أي من طبقة مثقفة وغير مثقفة وضاربة في الأمية والمشاكل الاجتماعية، وعدد من الوسائل فيها تنوع وتعدد. والإقرار بالتعدد ضروري في إطار التوحد حول مشروع مجتمع واحد، وحول بناءات مختلفة في مستويات مختلفة أيضا. ومن هنا يمكن أن تتداخل هويتنا دون مشاكل، ولكن لابد أن يكون هناك أساس. فالمغربي الذي يريد أن يتحول ليصبح فرنسيا، ربما يكون اختياره فرديا أو شاذا، أي خارج القاعدة، ولكن المجتمع ككل لا يمكن أن يتحول إلى مجتمع فرنسي أو إنجليزي، بل هو مجتمع مغربي، وعندما نقول: مغربي، فنحن نعني تفاعل وتمازج عدة مقومات عبر التاريخ، ثقافية واجتماعية ولغوية ودينية، لتكوين هذا الكيان الذي نسميه المغرب. فالمغربي هو الذي يشعر بأن له وطنا، وهذا الوطن له قيم مشتركة، وهو مدعو للدفاع عليها.

وفي هذا التصور، يمكن أن نتحدث عن "مغربي"، وإن كان كل مغربي يختلف عن مغربي آخر، ولكن لابد أن يكون هناك مضمون لما يسمى بالمغاربة، مثلا إذا وقفوا صفا واحدا من أجل الذود عن حوزة الوطن، أو من أجل سباق، أو الحصول على ميزة رياضية أو اقتصادية، أو غيرها، فهذا يجب أن يكون واضحا أمام الناس أن المغرب موحد. وفي بلدان مثل إسبانيا هناك من يدافع عن

"الأطونوما" (autonoma) جهارا على أساس أنها مخصبة ومغنية لما هو وطني، وهناك من أخذها باعتبارها مقاومة لما هو وطني ونبذ العلاقة مع اللغة الكاستيانية (الإسبانية)، إلى غير ذلك. ودائما نجد هذا النزاع واختلاق المواقف فيما هو وطني أو جهوي، وتفاعل هذه العناصر. وهناك من يأخذ العناصر مجتمعة، وهناك من يركز على جانب يفيد منه، ويترك الجوانب الأخرى. والمفهوم السليم للتنوع والتعدد لا يمكن أن ينفي التوحد.

س: أخرج المعهد عدة توصيات من خلال اللقاءات العلمية التي ينظمها، فما هو مآل هذه التوصيات، هل هو السجلات الأكاديمية أم أن هناك تنسيقا مع الجهات الرسمية لتفعيلها؟

ج: ليس هذا ولا ذاك. هذا العمل حاضر في عدد من الورشات الإصلاحية خاصة المتعلقة بأوراش التعليم، والمعهد يشارك كأطر في عدة إصلاحات في هذا المجال. أما توصياته فهي أمر أساسي، وهي من الآليات المعروفة على صعيد الدول، أن هناك مفكرين ومشتغلين على ملفات بطريقة علمية وتقنية ويعطون توصيات. وتوضع هذه التوصيات أمام مختلف الفاعلين، سواء على مستوى أصحاب القرار السياسي أو الاقتصادي أو مختلف فعاليات المجتمع المدني أو غيرها. والمفروض أن الدول التي تثمن المعرفة والفكر تأخذ هذه التوصيات بعين الاعتبار. وما أظن أن كل ما قلناه لم يأخذ نصيبه من الاهتمام، وما أظن أن كل ما قلناه أخذ بعين الاعتبار، فهناك أشياء أخذت على مستوى القرارات، وهناك أخرى لم يؤبه بها، لكن ما هو مهم بالنسبة إلينا هو أن يدخل المجتمع إلى الحداثة من بابها الواسع، فيصبح للمجتمع وللدولة آليات حديثة، والآليات الحديثة لها شروطها وضوابطها. ومن جملة الضوابط أن يؤخذ برأي أصحاب الرأي والخبرة. وعندما نذهب إلى دول متقدمة، مثل أمريكا وغيرها،

حينما يحصل مشكل من المشاكل لا يتجه الناس إلى الوزير الفلاني، بل يتجهون إلى الخبير المختص في العلاقات السياسية في الجامعة الفلانية، أو خبير في مجال كذا، ليستجوبوه في القضية المستجدة، سواء تعلق المستجد بالحرب في العراق أو بغيره، والرأي لا يأتي دائما من صاحب الوزارة. وهذا الأمر مبني على آليات في كل التوجهات، سواء الحميدة أو السيئة، وكثير من التوجهات في الولايات المتحدة الأمريكية وجهها المثقفون، وكذلك الشأن بالنسبة لفرنسا، فالنخبة هي التي وجهت كثيرا من الأشياء في اللغة وفي غيرها. وأفكار الفلاسفة كانت لها انعكاسات في البرامج. وعندما تكون هناك مشاكل اجتماعية، مثل مشكل الإرهاب، فهو لا يحل بمجرد قرار سياسي خاطف بدون أن يكون لهذا القرار تجذرات على مستوى التفكير والتحليل. فمشاكل المغرب هي مشاكل اجتماعية إنسانية، وقد تكون سياسية. صاحب القرار السياسي يتساءل بماذا نبدأ؟ هل بالتقنية أو بتعميم التعليم أو بجودة على حساب الكم، إلخ. أظن أنه يجب الاشتغال على واجهات كل الأشياء. فعند الحديث عن البحث العلمي، لا يمكن أن نتحدث عن الذي يصنع الحاسوب، لأن هذا الأخير إذا وقع في أيدي ناس ليس لهم قيم وثقافة أو تكوين وطني وسياسي سوف لن يعطي عملهم النتائج المتوخاة لاستعماله. والأساس أن يكون في كل مجتمع عصري آليات ومؤسسات مختلفة سياسية وثقافية واقتصادية لها استقلال ذاتي، فالثقافي والعلمي لا يكون دائما تابعا للسياسي. وفي بعض الدول المتقدمة يوجد في تخصصات الجامعات مثل الفيزياء النووية من ينتمي إلى اليمين المتطرف واليسار المتطرف، ولكن يتصرف باعتباره عالما. والعلم يوضع رهن إشارة المجتمع الذي يحوله إلى تطبيقات، وهذه التطبيقات يستفيد منها المجتمع والحكومة أيا كان انتماؤها. إذن لابد من وجود استقلالية قائمة على أرض الواقع أولا، وأمريكا بدون مؤسساتها

العلمية لا يمكن أن تقوم بأي شيء، حتى التفوق العسكري نتج عن قوة المؤسسات العلمية والتقنية. ووجود الآليات المختلفة السابقة يوصل إلى مجتمع عصري، فالمشاكل لم تعد في متناول "الهاوي". والخبراء الأمريكيون عندما يأتون ويضعون مشكلا للعالم العربي لا يمكن أن يتم تجاوز هذا المشكل إلا عن طريق خبير، فيكون العلاج بتنسيق بين الخبراء الوطنيين والأجانب. ولهذا لابد من توطين الخبرة في الوطن كعنصر من عناصر الدفاع عن الوطن وحوزته.

س: أقر التقرير الأخير للتنمية البشرية الإنسانية لسنة 2003 الذي نظمتم يوما دراسيا حوله في أبريل المنصرم بأن اللغة العربية هي لغة البحث العلمي ومجتمع المعرفة. ما هي آلية تفعيل هذا القرار؟

ج: في برنامج الأمم المتحدة حول التنمية البشرية عقدت ورشة عمل مصغرة في بيروت في فبراير الماضي، وقد شاركتُ في هذه الورشة باقتراحات من أجل اقتراح خطة لتفعيل ما جاء في التقرير. فأول اقتراحات الورشة جاء مركزا حول إحداث مؤسسات، والثاني تعلق بالتوصيات، على أن ترفع هذه التوصيات إلى القمة العربية. وفي هذه الورشة، تم اقتراح إنشاء ثلاث مؤسسات أساسية:

- مؤسسة لتقييم جودة التعليم في الوطن العربي، وسيكون لها استقلال مالي ومعنوي، وهي تابعة للحكومات.

- المؤسسة الثانية هي مؤسسة اقترحت أن تسمى مؤسسة للنهوض باللغة العربية بهدف التأهيل والتنسيق والتخطيط، وهي مستقلة مثل السابقة، تتولى النهوض بمستوى رفيع للمهام المطروحة.

- إنشاء صندوق عربي لتمويل البحث التنموي والتقني.

وهناك توصيات أخرى تحتاج إلى تفصيلات، لها علاقة بالتوصيات السابقة من مثل خلق البيئة الملائمة للبحث العلمي، إلخ.

وقد وعدت المسؤولة عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية بأنها ستُفَعِّل كثيرا من هذه التوصيات حتى في حالة عدم تلقي الدعم الكافي من البلدان العربية.

وما هو مهم في هذه الأعمال هو أن نأخذ درسا، باعتبار وجود أحداث أليمة في البلدان العربية والإسلامية. فإذا أردنا أن نتعظ، لابد من أن نهتم بشؤونها قبل أن يهتم بها غيرنا، لأنه إذا قمنا بالنهوض بمجتمعنا وإعطاء الفرص لحرية الرأي وإفرازه وتنميته، وتثمين المعرفة وإنتاجها ونشرها، والعمل على قيام تعليم يتيح فرصا متكافئة، ونشر ديموقراطية فعلية، والاعتراف بالتعدد الفعلي، والاعتراف بالقانون والحقوق. وإذا طبقنا هذا البرنامج، الموجود من حيث المبدأ، في دساتيرنا وخطاباتنا وقوانينا، فهذا سيكون في صالحنا. وإذا لم نطور تلك الأشياء، فإن غيرنا سيركب على نواقصنا ليطور أشياء أخرى لصالحه وبدون شك لن تكون في صالحنا.

وما هو قائم الآن من تجمعات وحركات وصراعات وتنافسات، يطرح علينا السؤال: كيف ندخلها؟ ولا يمكن الدخول إلى ذلك إلا عبر التعلم مدى الحياة، والإنصاف واحترام القانون، وإذا طبق هذا في بيئتنا سيجلب لنا استثمارا وأشياء أخرى، وكل ما سبق ذكره متكامل ومتفاعل.

س: هناك إصرار كبير على الإبقاء على الأحادية الفرنسية في التعليم والإدارة والسياحة، وتعلمون أن اللغة حمالة قيم وثقافة. كيف تقرأون هذا الإصرار؟

ج: الأحادية ليس لها مستقبل سواء في المغرب أو في غيره، مهما كانت قوة اللغة أو الثقافة، لأن القوة تتغير بحسب الزمن، والتعدد قوة تتيح الفرص للغات الأخرى، مثل الإنجليزية والإسبانية والألمانية والعربية، فلماذا نحصر الفرص في أحادية ونفرض هذه الأحادية، رغم أن هذا مخالف للقوانين الدولية والحقوق

اللغوية للمواطنين. أن تكون لنا علاقة تفاعلية وتبادلية مع اللغة والثقافة الفرنسيتين فهذا شيء طبيعي، ولكن أن تكون لنا معهما علاقة تبعية وهيمنة مطلقة فهذا غير صحيح. وهناك اتجاه أنجلوساكسوني بدأ يتبلور في الآونة الأخيرة، وأصحابه يهيئون أبناءهم لهذه الأنجلوساكسونية منذ زمن، خاصة بعد التحول الذي طرأ بعد توقيع اتفاقية التبادل الحر، مما أحدث تغيرا في مواقف عدد من النخب. وشخصيا، ليست مقتنعا بهذا التطرف الجديد، لأن أي تطرف سواء كان في التعريب أو الفرنسة أو حتى في الأنجلزة لا يقود إلا إلى الصراع والعنف. المجتمع المتعدد بصفة طبيعية، وليس بصفة مفتعلة، فيه أغلبية وأقليات، يحمى بديمقراطية تمنح كلا من الأغلبية والأقليات حقوقها. ومشكلنا ليس هو أن نكون أقلية أو أغلبية، بل هو أن نكون مجتمعا راقيا متحضرا يحترم الحقوق والواجبات، وأن نكون واضحين في معرفة وضعنا، وأن نحترم الأغلبية إذا كانت موجودة، وكذلك الأقلية على أنها أقلية، وألا نخلط بين الأشياء. وتنويع لغة التعليم شيء أساسي بالنسبة للمغرب، مع إقرار أن اللغة العربية هي رمز سيادة المغرب، وإذا احترمنا الدستور يجب أن نحترم لغة الدستور وهي لغة المواطن، وعليه يجب احترام هذه الحقوق. ولا يعقل أن تكون دولة ذات سيادة لا تدخل لغتها الأم إلى التعليم العالي كلغة محترمة.

فنحن احترمنا اللغات الأخرى ولكن يجب ألا تكون اللغة العربية منظورا إليها كما كان ينظر إليها المستعمر، فهي لغة حضارية وتاريخية وأنتجت علما عالميا. ولذلك فنحن نلاحظ تقوقع علمها وعلم أصحابها بعد ذلك. ورغم أن الدول تتقوقع مثل الإغريق والرومان، فإن أصحابها لا يتخلون عن لغتهم، بل إن هذا التقوقع يجب أن يدعونا إلى النهوض، والنكسات يجب أن تدفعنا إلى بناء مخططات جديدة للنهوض من جديد، فتأهيل اللغة تأهيل لأنفسنا قبل أن يكون

تأهيلا للغتنا، وإذا أهلنا أنفسنا فإننا سننتج، وإذا أنتجنا فإننا سننتج بطريقة طبيعية، وبلغتنا الطبيعية، فلا نتصور أن المغربي ستصبح لغته الطبيعية هي الفرنسية. ووجود أقلية لها تاريخ معين يجب أن تحترم في إطار الاختلاف المعترف به، ولكن الدولة يجب ألا تقيس الأغلبية الساحقة على أقلية محدودة. وهذا لا يعني أننا ندعو إلى التخلي عن اللغات الأجنبية، فجميع المغاربة وبدون استثناء موقنون بضرورة إتقان لغة العلم لوجود فرص على مستوى القرية الكونية، وفي نفس الوقت لا يمكن لأي إنسان أن يتخلى عن مقوماته الذاتية. وأعطي مثالا في البحث العلمي، فنحن نجد المغاربة تفوقوا في المجال اللساني دوليا كما تألقوا في وقت سابق في مجال الرياضيات، وتم ذلك بالاشتغال بلغة الهوية، ولا أعرف مغربيا تألق باللغة الإنجليزية أو الفرنسية وهو داخل المغرب، بغض النظر عن المهاجر من المغرب. والمعروف عن المغاربة أنهم يشتغلون على لغتهم وهذا رأس مال للمغاربة يمكن الاستثمار فيه، كما استثمروا تاريخيا في إنشاء دولة قوية في المغرب والأندلس، ونشروا حضارة متميزة بهذا اللسان.

س: ننتقل دكتور إلى واقع أكاديمية محمد السادس للنهوض بالعربية، لماذا هذه التسمية وليس المجمع اللغوي، وما هي الآثار الملموسة لهذه الأكاديمية بعد سنوات من إحداثها؟

ج: هذه المؤسسة أنشئت بقانون، وخرج نصها في الجريدة الرسمية في يوليوز 2003 رغم أن نصها كان جاهزا ومتفقا عليه بإجماع الأمة ورضى جلالة الملك محمد السادس الذي شرفها باسمه، وصادق على النص البرلمان بغرفتيه ومجلس الحكومة ومجلس الوزراء. وجميع الشرائح أجمعت على منفعة هذه المؤسسة وضرورة أن تقوم، وكذلك الميثاق الوطني للتربية والتكوين بنى عليها مشروعا ملحا، وأوصى أن تقوم في 2000-2001 رغم أننا في سنة 2004،

والقرار لم يتحول إلى واقع، وفي هذا التأخير زيادة في المشاكل، لأن إصلاح التعليم وتأهيل اللغة العربية في مختلف مراحل التعليم، من بين أشياء أخرى أمر ضروري. ونحن في حاجة إلى تفعيل لهذه المؤسسة في أقرب الآجال، وكل سنة وكل وقت تؤجل فيه، هو وقت ضائع بالنسبة للمغاربة، لأن هناك ورشات إصلاحية كبرى في وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم العالي، ولكن ليس هناك مؤسسة تواكب هذه الإصلاحات وتسهر عليها. فمن جملة مهام الأكاديمية أن تصبح سلطة مرجعية، يمكن أن تستشار وتقرر في الجوانب المتعلقة باللغة العربية وفي وضع تطويرها وطرق تدريسها وحوسبتها وغير ذلك من المجالات الملحة بالنسبة للغة العربية. وقد كان هناك نقاش في تسميتها بالمجمع أو الأكاديمية وتم الاتفاق على الاسم الثاني حتى لا يختلط مفهومها بالمجمع كما يمارس في بعض الدول العربية. فصورة المجامع تقليدية والباحثون فيها يشتغلون على بعض المصطلحات، وليست هذه هي مهام الأكاديمية، فهذه الأخيرة لها مهام واسعة وملحة، خصوصا في المجال التربوي وكافة المجالات التي تحتاج إلى تأهيل ملح. ونص هذه المؤسسة جاء نصا عصريا ويشتغل بآليات عصرية بالاعتماد على مبدإ التعاقد على خطط عمل، وليس الدخول مدى الحياة إلى الأكاديمية والخلود فيها دون أن يكون هناك منتوج، ثم أيضا في إطار مجموعات عمل منظمة بطريقة فاعلة، وهذه الهيئات هي التي تقرر في عدد من المواضيع سواء ما تعلق بالبحث اللساني أو التربية أو إعداد المعاجم وتيسير النحو، والعلاقة بين العامية والفصحى والمتصل اللغوي داخل المؤسسات.

كلمة أخيرة: المغرب بلد تاريخي، والأمة أمة تاريخية، ولا يمكن أن نفكر في تشريع يمكن أن يخرج عن هذا الأنموذج، فالمغرب لعب أدوارا تاريخية، ولابد أن يستمر في لَمّ شمل الأمة الإسلامية ضمن الثقافات الأخرى والعمل من أجل

النهوض الكافي بمقومات المغرب الداخلية.

س: هناك أنباء عن حل المعهد والتخلي عن الأكاديمية، كيف تقرأون هذا الخبر، وما هو الواجب الذي ينبغي القيام به؟

ج: لا أعتقد أن هناك نية في حل المعهد الآن، في غياب قيام أكاديمية محمد السادس للغة العربية. هناك قانون منظم للأكاديمية ينص على إمكان هذا الحل بعد أن تشرع الأكاديمية في ممارسة أعمالها في غضون ثلاث سنوات. وبما أن الأكاديمية لن تقام، فهذا الحل غير ممكن قانونيا. ما يبدو مطروحا هو اقتراح تغيير هوية المعهد إلى معهد للغات عامة واللغات الأجنبية على الخصوص. وهذا غير قانوني كذلك. فمثل هذا القرار متوقف على تغيير مرسوم إحداث المعهد الذي يحدد هويته ومهامه، وما أظن أن هذا مطروح في أجندة الحكومة فيما أعلم.

وأما التخلي عن إقامة الأكاديمية، فلم أسمع به. هناك تباطؤ في قيام هذه المؤسسة الملحة، والأمر مطروح على الحكومة من أجل تسريع تفعيل ما ورد في ميثاق التربية والتكوين بهذا الخصوص. وأعتقد أن إصلاح اختلالات التربية والتكوين متوقف على قيام هذه المؤسسة، فما أظن أن أي مسؤول يرغب في تعطيل هذا المشروع أو إبطاله. والله أعلم.

اللغة والتنمية والتـــردد في الاختيارات[11]

يربط اللساني عبد القادر الفاسي الفهري التردد في المسألة اللغوية بالتردد في الاختيارات العامة. ويعتبر أن هذه المسألة مصيرية ولا مجال فيها للتردد أو الهواية. وهي ليست قضية هوية وحسب. وفي هذا الاستجواب، يتحدث الفاسي الفهري عن دور اللغة في بناء مجتمع المعرفة، ويشدد على دور اللغة الأم في نمو القدرات المعرفية، وعن علاقة العربية بالأمازيغية، وعن التنوع الهوي بالمغرب، وعن الفرنكفونية، ويدافع مدير معهد الدراسات والأبحاث للتعريب عن تعدد لغوي أساسه العربية مدعومة باللغات الأجنبية، ويدعو إلى حماية اللغة العربية من الأخطار التي تتهددها.

س: قبل أيام، نظمتم يوما دراسيا خصصتموه لقراءة تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003 الذي دعا إلى نقل المجتمع العربي إلى "مجتمع معرفة"، وتركز اليوم حول قضايا ترتبط باللغة العربية والبحث العلمي، وكان التقرير قد ربط بين التنمية واللغة. كيف يمكن أن نفهم هذا الربط؟ وإلى أي حد يمكن أن تسهم اللغة في تنمية المجتمع؟

---

[11] نشر بأسبوعية *الصحيفة*، ماي 2004. أجرى الحوار عمر لبشيريت.

ج: الهدف المتوخى لكل مجتمع هو أن يصبح مجتمع معرفة ومعلومات، لأن هذا المجتمع هو الذي يؤدي إلى التنمية والإنتاج. ويربط الاقتصاد بالمعرفة. فالاقتصاد لم يعد مبنيا على المواد الخام أو الصناعة التقليدية الثقيلة أو غيرها، وإنما على اقتصاد الخدمات والمعرفة، أي اقتصاد يبلور القدرة على الإبداع والخلق. هناك اقتصاد من نوع جديد يتطلب مجتمعا وقوى وطاقات من نوع جديد تتملك المعرفة وتنتجها وتوظفها وتثمنها، وتنشرها بين أفراد المجتمع. وتسعى إلى الحصول على أكبر قدر منها. فهذا المجتمع الذي تنتشر فيه المعرفة، وتنتج فيه، وتوظف فيه، وتثمن فيه، مجتمع غير تقليدي وغير مبني على الريع والمكتسبات وعلاقات الولاء والمعطيات التقليدية للتنمية. وفي هذا المجتمع، هناك دور أساسي للغة في نشر المعرفة. هذا النشر قد يكون بوسائل متعددة، وفي مستويات متعددة، ومن أهم هذه الوسائل اللغة.

س: هل يعني هذا أنه لا يمكن أن نتصور أي نشر للمعرفة إلا عن طريق اللغة؟

ج: هناك بطبيعة الحال وسائل ووسائط متعددة، ولكن حتى بالنسبة للقناة التي تستعمل وسائط مختلفة، مثل الصورة، فاللغة تلعب دورا أساسيا ومباشرا. ففي الإذاعة والتلفزة مثلا، تلعب اللغة دورا كبيرا، ناهيك عن الصحافة المكتوبة التي للغة فيها الدور الأهم.

س: بالنسبة للغة العربية وعلاقتها بالمعرفة، هناك من يتصور أنه لا يمكن أن نحقق التطور المعرفي والتنموي والتكنولوجي باعتماد اللغة العربية، حيث إن هناك لغات عالمية متطورة أصبحت هي لغة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا. ومن ثمة، هل الهدف هو الحصول على المعرفة بأي لغة، أم اكتساب هذه المعرفة باللغة الوطنية؟

ج: هناك جانب تملك واكتساب المعرفة، ويتم مثلا عن طريق التعليم. وفي التعليم، هناك ما يسمى بالمتصل التعليمي، من الروض إلى الجامعة. وبحسب المراحل التي يقطعها الشخص، هناك تنشئة على المعرفة والبحث وتملك المعرفة. وهذه التنشئة تتم باللغة. في هذا المتصل التعليمي، هناك عنصران أوصى بهما تقرير التنمية الشاملة، وهما العناية بالتعليم المبكر، وهذا موجود في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وأيضا العناية بالتعليم العالي وبينهما، هناك التعليم الأساسي والثانوي أو التأهيلي، في مجال اكتساب المعرفة. إذن، نجد التعليم وكذلك القنوات العالمية للمعلومات، خصوصا شبكة الأنترنيت. وهناك كذلك فضاءات أخرى، كالبيئة والأسرة اللتين تلعبان دورا هاما في هذا الشأن. وفي كل هذا، يكون للغة دور هام. وبالنسبة لنمو القدرات المعرفية، هناك ما يسمى بدور اللغة الأم، وهي لغة المنشإ أو اللغة الأولى التي ينشأ بها الطفل. وللتذكير، فليس هناك تحديد مفهوم واضح للغة الأم، ولا قانوني. وحتى اليونسكو التي تحتفل في يوم عالمي باللغة الأم لها مشكل في هذا التحديد. ويمكن أن نقول إن اللغة الأم ليست هي لغة الأم أو الأب، ولكن هي لغة المنشإ التي تنمو بها القدرات المعرفية الأولى للطفل. فاللغة التي يتم بها امتلاك المعرفة ليست بالضرورة هي لغة البيت. وينبغي أن نفرق بين لغة الأم أو الأب واللغة الأولى التي تمكن من المعرفة مبكرا، وبالتالي من نجاح العملية التعليمية. في ما يخص سؤال: هل اللغة العربية لغة علم ومعرفة وتقنية أم لا؟ بطبيعة الحال، اللغة العربية، وهنا أقصد الفصيحة (وليس اللغة العامية الشعبية التي لها مكانتها في المتصل اللغوي العربي الذي يتكون من اللغة الفصيحة واللغة العامية واللغة الوسيطة بين الفصيحة والعامية)، أقول إن اللغة العربية لغة نشأت أساسا كلغة علم. تاريخيا، كانت اللغة العربية الأولى بلهجاتها لغة بعض القبائل في مناطق شبه الجزيرة، وبرزت كلغة بينية لما أصبحت

لغة الشعر ولغة الأسواق الأدبية، والمبادلات بين القبائل التي كان يفهم بعضها البعض على كل حال. ولما جاء الإسلام، أصبحت اللغة العربية لغة القرآن. وهذا التحول الذي طرأ عليها هو الذي أدى إلى تحولها إلى لغة علم. ويؤكد هذا كون عدد من العلماء المسلمين كان لسانهم غير عربي، فيهم الهنود والفرس والأتراك وغيرهم، والأمازيغ فيما بعد. هذه الأجناس المختلفة والناطقة بلغات أخرى دخلت الإسلام، ونقلت إلى اللغة العربية العلوم التي كانت موجودة في لغاتها، و لم تكن موجودة في الثقافة العربية ولا لغتها، كالطب والزراعة والهندسة والحساب وغيرها. فهذه العلوم تملكها العرب في صيغتها المتقدمة عن طريق لغتهم أولا. والمقصود بالعرب هنا الذين نطقوا بالعربية. وما يُكوِّن الوطن العربي اليوم هو في الحقيقة خليط من الأجناس والتداخلات، وما يقصد بالعربي هو مضمون ما جاء في الحديث النبوي: "من نطق بالعربية فهو عربي". فلم يعرف عن تعريف العروبة أنه تعريف عرقي، وإنما هو تعريف لغوي بحسب اللسان، ولا يجوز في رأيي غير هذا، لأن الأعراق تتداخل، ثم إن التعريف العرقي يؤدي إلى الميز العرقي، الذي اتفقت المواثيق الدولية على نبذه.

س: من هذا المنطلق، يمكن أن نعتبر الأمازيغي، مثلا، عربيا إذا تكلم اللغة العربية؟

ج: بطبيعة الحال، لأن ما نتحدث عنه هنا هو اللسان وليس العرق. هناك من الأمازيغيين من تعرب، ومن العرب من تمزغ. وإذا تمزغ، فإنه يعتبر أمازيغيا، بمعنى أن لسانه أمازيغي، ولا نبحث في عرقه. وهذا لم يقع فقط في المغرب أو المنطقة العربية، وإنما في جميع البلدان. مثلا، إذا نظرنا إلى فرنسا، وحاولنا أن نبحث في عروقها، سنجد فيها عروقا جرمانية وسلتية واسكندنافية، إلخ. هذه الأعراق يصعب اليوم تحديدها، ولكن ما يوحد فرنسا اليوم هو اللغة. ولذلك،

يقولون إن الفرنسية هي إسمنت ولحام الأمة أو الوطن الفرنسي، لأن هناك أجناسا مختلفة. وهذه الأجناس لم تكن، إلى عهد قريب، تتكلم الفرنسية، ولم تكن هناك وحدة في فرنسا. والذي بادر إلى الانتباه إلى هذه الظاهرة هم ملوك فرنسا أنفسهم، ابتداء من القرن الخامس عشر. فبشكل تدريجي، فرضوا اللغة الفرنسية، إذ بدأت أولا كلغة للملك، وانتقلت إلى النخبة، ثم بعد ذلك إلى المحيطين بها. فنشر وتعميم اللغة في فرنسا جاء على حقب طويلة، وبمبادرات قوية من السلطة، وبقرارات ومأسسة لغوية، حيث أنشئت الأكاديمية الفرنسية في 1635، وقبلها كانت هناك أكاديمية أخرى لها اسم مشابه أنشأها أحد الملوك الفرنسيين من أجل أن يتعلموا اللغة، التي لم تكن لغة الشعب أو اللغة المتداولة، وإنما هي لغة وضعها المثقفون في الأكاديمية أولا، ثم نقلت عبر المدارس بتعميم المدرسة التي لم يبدأ إلا مع جيل فيري Jules Ferry في أواخر القرن التاسع عشر. وأذكر هنا أن الإحصاء اللغوي الذي قام به القس Grégoire عام 1794 يشير إلى أن فرنسيا واحدا من بين خمسة كان يتكلم الفرنسية، وأن فرنسيَّيْن من بين خمسة يفهمان بعض كلماتها، وأن فرنسيَّيْن من بين خمسة لا يفهمانها إطلاقا، مع تحيز القس للفرنسية في هذا الإحصاء. وتشير الإحصاءات أيضا إلى أن ليلة قيام الحرب العالمية الأولى في 1914، كان فرنسي واحد من بين اثنين يتكلم الفرنسية. فتعميم الفرنسية لم يعط أكله إلا في السنوات الأخيرة، أي في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي. هذا الوضع، بطبيعة الحال، أثر على اللغات الجهوية والمحلية ونبذها تدريجيا إلى أن تقلصت إلى حوالي 10% من المتكلمين تقريبا الآن. لقد وقع، إذن، تعميم الفرنسية عبر المأسسة والقانون وفرض اللغة كلحام للأمة، أي لغة واحدة لوطن واحد.

لاحظوا أن هذه السياسة اللغوية الفرنسية تختلف عن السياسة اللغوية

المغربية، لأن المغاربة لم يفرضوا اللغة العربية على أحد. منذ أن دخل سكان المغرب في الإسلام، تعلموا اللغة العربية، فانتشرت ووقع تآكل للسان الأمازيغي لصالح الدارجة المغربية. والدارجة هي تمازج بين العربية والأمازيغية، أي أنها لغة وسيطة وبينية في نفس الوقت. فالتعريب الذي وقع في المغرب لم يكن وليد سياسة مقننة ضد الأمازيغية. ولم يكن، في جميع الأحوال، أي ضرب من ضروب الإرهاب اللغوي ضد الأمازيغ في استعمال أمازيغيتهم، وأقصد بالأمازيغ الذين يتكلمون الأمازيغية، ولا أتحدث عن الجانب العرقي، لأنه، كما يذكر ابن خلدون، هناك من "تمزغ"، وهناك من تعرب، بحكم تداخل الأجناس. وأنا لا أفهم مثلا بعض الناس الذين يقولون إن فلانا أمازيغي، لكنه لا يتكلم الأمازيغية، أو العكس. هذا من قبيل البحث في الأنساب، وقد يكون له دور، لكن ليس في قضية تمثل التداخلات والتأثيرات اللغوية. ففي ثقافتنا، كانت الأمازيغية تستعمل إلى جانب العربية وإلى جانب الدارجة التي انتشرت، وأصبح الكثير الأكثر من المغاربة يتحدثونها. واللغة العربية الفصيحة لم تكن في أي وقت من الأوقات لغة مهددة للأمازيغية. فهي لغة كانت ومازالت لغة أقلية، إذا اعتبرنا معدل الأمية وغيرها، لكن المتصل اللغوي العربي بين الفصيحة ولغة المثقفين الوسيطة والدارجة هو لسان الأغلبية الساحقة، وهو الموحد للمغاربة. وما قلته عن فرنسا ينطلق بصفة أكثر حدة على أمريكا، التي لا يمكن أن نتصور أنها تتكلم لغة ذات بعد عرقي، لأنها أساسا لغة "البوتقة" بين متكلمي لغات مختلفة أصلا، ذات أصول تاريخية وعرقية مختلفة ومتداخلة.

س: ماذا تقصد بلغة أقلية عند الحديث عن الفصيحة؟

ج: في ما يخص اللغة العربية هناك، كما قلت، متصل لغوي. وهذا المتصل تهيمن فيه إلى حد كبير العربية الدارجة أو المغربية الدارجة. وهذه

الدارجة هي في علاقة اتصال بالفصيحة، وبالأمازيغية كذلك. ولكن الدارجة في المتصل اللغوي في علاقة مع الفصيحة بدرجة أقوى، لأن الذي يفهم العربية من المغرب أو الشرق العربي قد يفهم الدارجة المغربية، ولا يفهم الأمازيغية. ولأن التمدرس لم يكن كثيفا، فقد اكتسحت الساحة اللغة الشفوية. هذا المتصل اللغوي العربي الذي يغلب عليه الطابع العربي هو ما يمثل "لغة الهوية" بالنسبة للغالبية الكبيرة من المغاربة. بطبيعة الحال، هناك أيضا المكون الأمازيغي، وشعور عدد من الأمازيغ بأن الأمازيغية تتآكل وينبغي النهوض بها حتى لا تندثر مرده إلى هيمنة الدارجة الشفوية، لا الفصيحة، وهذا النهوض بالأمازيغية مشروع.

س: نعود إلى الموضوع المرتبط بالبحث العلمي. كان الحديث عن مجتمع المعرفة في تقرير التنمية الإنسانية وركزتم على البحث العلمي. ولكن هناك من يعتبر أن استعمال اللغة العربية في البحث العلمي سيكون مكلفا أكثر بالمقارنة مع استعمال اللغات الأجنبية التي لها تقاليد راسخة في البحث العلمي، كالإنجليزية وغيرها. في رأيك، متى تكون التكلفة أقل، هل باستعمال اللغة العربية أم باستعمال اللغات الأخرى؟

ج: بالنسبة لمجتمعنا، نجد اللغة الطبيعية لإيصال المعلومات إلى الأغلبية الكبيرة وتمكين المجتمع من أن يوظف المعرفة هي العربية. هناك نشر المعرفة وهناك توظيف المعرفة من أجل توسيع الإنتاج الذي يمكن من التنمية. وهناك شيء آخر هو إنتاج المعرفة. وفيه نوعان: هناك المعرفة التي ننتجها، لكي تنشر في المجتمع، ويجب أن تكون بلغة المجتمع، وهناك المعرفة التي نريدها أن تنتشر على مستوى أقلية عالمة، وهذه المعرفة يمكن أن تنتج باللغة الأجنبية. لكن بأي لغة أجنبية؟ هنا، يجب أن نكون حذرين، فهناك لغات المعرفة التي يمكن أن تنتج بها المعرفة. وهناك معرفة متميزة وضاربة في التقنية تنتج بلغة معروفة، وهي

الإنجليزية، وهذه اللغة تهدد، في هذا الحيز، جميع اللغات. إذن، ماذا تفعل المجتمعات؟ تمتلك المعرفة المكتوبة بهذه اللغة وتنقلها إلى لغتها. ومن هنا، وجود حركة عالمية كثيفة في الترجمة، وخاصة الترجمة العلمية. كما نجد في اليابان أو فرنسا أو إسبانيا، أو غيرها من البلدان. فالترجمة أصبحت تلعب دورا أساسيا في تملك المعرفة.

هناك، إذن، معرفة تنتج بهذه اللغات القوية. ومع ذلك، يجب على الشعوب أن تتداول المعرفة وتنتجها بلغتها. وهذا يعني أننا نحتاج إلى تعلم اللغات الأجنبية، لأننا نحتاج إلى توسيع أفقنا ونحتاج إلى ثقافة مقارنة. ولكن هذا لا يعني التخلي عن لغتنا، لأن التجارب أثبتت كذلك أن اللغة هي العنصر الذي يحدد موقعنا في مجال المعرفة. فحين تبنت بعض الدول الإفريقية اللغة الفرنسية أو الإنجليزية كلغة رسمية، لم ينقلها هذا التبني الرسمي إلى مستوى فرنسا أو أمريكا. فاللغة المتبناة أو لغة الهوية أو اللغة الأم يبقى لها دور أساسي في نشر المعلومات والمعرفة بين عامة الناس. أضيف إلى هذا أن اللغة العربية لها تقاليد راسخة تاريخية وحالية ومساهمات مشهودة في إنتاج المعرفة، نحتاج إلى تحيينها وتطويرها ودعمها.

س: تحدثت عن اللغات الأجنبية. نلاحظ أن بلادنا مازالت تتشبث بالفرنسية، رغم أن وضعها على مستوى البحث العلمي أقل بكثير من الإنجليزية. وحتى على مستوى التصور الذي تبناه ميثاق التربية والتعليم. نلاحظ أن هناك نوعا من التردد وعدم الوضوح في المقارنة بين الفرنسية والإنجليزية. ألا تتأثر اللغة الآن بالعامل الاقتصادي، أي تسويق المعرفة والتنمية؟

ج: هناك عدة جوانب في هذا السؤال. أولا، الميثاق لم ينص على لغة دون لغة، وتكلم عن اللغة الأجنبية الأولى والثانية. ربما الذي تريد أن تشير إله،

هو ما حدث فيما بعد عند تطبيق الإصلاح، وهذا لم يراع بالفعل ما دعا إليه الميثاق من ضرورة تنويع لغات التعلم والبحث. وظلت الفرنسية مهيمنة لأسباب غير معروفة. وعلى كل حال غير موضوعية. في ما يخص قضية التسويق، فالذي يريد أن يبيع يجب أن يتعلم لغة الآخر. والمجتمع العربي هو مجتمع استهلاك بالأساس. لذلك، فإن الذي يريد أن يبيع إلى العرب يجب أن يتعلم العربية. وقرْنًا بهذا، نفهم كيف أن الأمريكان حينما يريدون أن يخترقوا منطقة يخترقونها بلغتها، ولا يدخلونها باللغة الإنجليزية. وأنت حينما تشتري، فإنك تشتري بلغتك. وهذا يمكن أن يكون حتى بالنسبة للبيع والشراء بالمعنى المجازي، أي تسويق وبيع الأفكار. من هذا الجانب، فإن الوصول إلى السوق العربية لا يمكن أن يتم إلا بالعربية. وهناك فرق بين الثقافة اللغوية الفرنسية والثقافة اللغوية الأمريكية. فالفرنسي يريد دائما أن يبيع بلغته، في حين أن الأمريكي يبيع بغير لغته. ولا يعقل أن يضاف إلى الربح المادي أو الفكري الربح الرمزي اللغوي، بمعنى أنه لا يمكن أن تكون لغة البائع هي لغة المشتري، فيخسر المشتري في المجالين المادي والرمزي.

س: يمكن أن نقول، إذن، إن الولايات المتحدة عندما أرادت أن تروج أفكارها في المنطقة العربية، استعملت اللغة العربية من خلال قنوات تلفزية وإذاعية؟

ج: بطبيعة الحال، الأمريكيون قاموا بأشياء فظيعة ومرفوضة في المنطقة العربية نتابعها الآن، من تعذيب وتشريد وتخريب. لكن يمكن أن نتعلم منهم أشياء إيجابية، ومنها مخاطبة الناس بلغتهم. عندما واجهوا الأفغان خاطبوهم بلغتهم، ونفس الشيء بالنسبة للعرب. وأنا هنا أتساءل: لماذا عندنا، وفي قنواتنا المغربية، يلجأ مسؤول سياسي يريد أن يخاطب الشعب إلى استعمال لغة أجنبية؟

هل يريد أن يخاطب أقلية بدعوى أنها هي النافذة؟ هنا نحتاج إلى تحليل عميق لفهم هذا السلوك. فهذا يبين أن عندنا عقدة لغوية يجب أن نفكها في إطار ما هو نفسي وسوسيولوجي. علاقتنا مع اللغة في المغرب علاقة فصامية. كيف يمكن أن نتصور أن بلدا ذا سيادة، واللغة أساس السيادة، ليس له متصل تعليمي بلغته الرسمية واللغة الأولى لغالبية المواطنين، أي تعليم من الروض إلى الجامعة باللغة الرسمية واللغة الأم؟

س: يلاحظ على مستوى الإشهار، مثلا، الذي يستهدف التسويق، طغيان اللغة الفرنسية بشكل كبير، وهو ما يطرح السؤال حول لغة الفئة التي تشتري.

ج: هناك، بطبيعة الحال، أموال أجنبية فرنسية تتحكم في هذا الإشهار وفي لغته. وبعض المغاربة يعتقدون أن من الطبيعي، بما أن الأموال فرنسية، أن تشهر هذه الشركات بلغتها. والحقيقة أن هذه ليست مسلمة. يمكن أن تكون الشركة أمريكية ولكن تشهر بالعربية. فالقاعدة الطبيعية، كما قلت، هي أنك تبيع بلغة المستهلك ولا تبيع بلغة البائع. ثم هناك طبقة أقلية شاردة تريد أن تخرج عن لغة المجتمع، وتوظفها في أبسط مجالات الحياة العامة، بما فيها فضاء الأسواق. لكن هذا شاذ، في اعتقادي. المغربي من يعتز بلغته وثقافته وقيمه أولا قبل غيرها.

أعتقد أن فرنسا نفسها على المدى القريب أو المتوسط مضطرة إلى تغيير سياستها اللغوية الانطوائية، وذلك في اتجاهين: أولا، نحن نعلم أن فرنسا لم تصادق على ميثاق اللغات الجهوية ولغات الأقليات. وللتذكير، فإن اللغة العربية هي أول لغة للأقليات في فرنسا، وبحكم الميثاق الأوروبي، جيب أن تكون فرنسا معتنية باللغة العربية. وقد قامت محاولات لتحريف مضمون اللغة العربية عبر تقليصها في دارجة زعموا أنها تختص بها فرنسا دون غيرها. وعدم مصادقة فرنسا

على الميثاق الأوروبي راجع إلى خوفها من أن يسقطها ذلك في العودة إلى التاريخ، وتفتيت الكيان اللغوي الفرنسي. ثانيا، من جانب النخبة، هناك تحول نحو الإنجليزية. وهذا طبيعي، ولكن ترجمته على مستوى السياسة الفرنسية ليس سهلا، لأن ما تعنيه فرنسا بالتنوع اللغوي هو أن يتعلم الفرنسيون لغات أخرى غير الإنجليزية. فعلى مستوى النخبة، صارت الإنجليزية هي لغة التألق الاقتصادي والاجتماعي. فالفرنسية مهددة في عقر دارها على مستوى نخبتها في رأس الهرم بالإنجليزية، ومهددة على مستوى الشعب باللغات الجهوية ولغات الأقليات.

وفي المغرب، هناك تحول في مواقف الفرنكفونيين الأحاديين. فقد لاحظنا خلال السنوات الأخيرة توجها نحو الإنجليزية بتوجيه أبناء هذه النخبة إلى مدارس أمريكية. وسيترسخ هذا التوجه بعد اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة، حيث أصبحت هذه النخبة توصي بالتحول ونبذ الأحادية لإرساء الإنجليزية. وسجل هذا بالتلفزة المغربية بحضور الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الخارجية وكذلك ممثلي رجال الأعمال. هذه التحولات المرتبطة بالفرنكفونية الميركانتيلية تتغير بتغير المصالح. فعندما ستصبح المصلحة مع الأمريكان سيغير عدد من الناس جلودهم وسيدافعون عن الإنجليزية. فالمفارقة المغربية هو أن تهجر الطبقة الفرنكفونية المتطرفة هي الأولى الفرنكفونية وتركب الأمركة اللغوية، مع أن أمريكا لا تطلب أن ينطق بلساها كمدخل لهيمنتها. ثم إن الشعب المغربي قد يكون أكثر إقبالا على تعلم الفرنسية لأنها لغة أفكار الثورة، قبل أن تكون لغة الهيمنة.

س: ما يجري في الواقع بخصوص إصلاح التعليم وعلاقته بإصلاح اللغة، يضعنا أمام احتمالين: إما أن مضمون الميثاق حالم، لأنه على المستوى المادي لا تتوفر كل الشروط "لإنزال" هذا الميثاق، وإما أن هناك إرادة لا تسعى فعلا إلى

استثمار ما تضمنه هذا الميثاق بخصوص الارتكاز على اللغة العربية في التعليم وتقويتها بلغات أجنبية حاملة للمعرفة. أين تجد المشكل؟

ج: في ما يخص الميثاق، هناك غلاف لغوي معقول بنيت عليه السياسة التعليمية. هذا الغلاف اللغوي قيل إنه مبني على سياسة لغوية صريحة واضحة تأخذ بعين الاعتبار كون اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد، وينبغي تعزيزها والنهوض بها وتطويرها وتأهيلها، لأن من حق المواطن على الدولة أن تدعم وتحفظ وتطور وتؤهل لغته الرسمية. واللغة العربية في متصلها هي اللغة الرسمية واللغة الأم. فهناك حقان: الحق الدستوري أولا للغة الرسمية والحق في اللغة الأم، وهي من الحقوق اللغوية الدولية المعترف بها. هذه الحقوق ينبغي أن تترجم على أرض الواقع. والميثاق ترجمها إلى حد، ربما بصفة ليست هي المثلى، في فقرة تنص على ضرورة تعزيز اللغة العربية في جميع الأسلاك. هذا جانب، وهناك جانب آخر يتعلق بضرورة قيام مؤسسة لغوية ذات مستوى عال ومرجعية، ولها إمكان الضبط والتأهيل والتنسيق وغير ذلك، لأنه ليست هناك مؤسسة من هذا النوع في المغرب تقوم بهذا الدور في مستوى التحديات المطروحة. ثم هناك جانب يتعلق باللغات الأجنبية، وهنا تم التنصيص على تعزيز إتقان اللغات الأجنبية للبلوغ إلى المعلومات. وفي هذا الإطار، هناك لغتان أجنبيتان، وإن بشكل ضمني، هما الإنجليزية والفرنسية. وهناك التنوع الهوي، وهنا يبرز المكون الأمازيغي الحاضر كعنصر للتنوع. والمغرب اتخذ فيه مبادرة رائدة لما اعترف بهذا التنوع. وهذه أشياء لم تقم بها دول أخرى، على الرغم من أنها تدعي التعدد، وفيها، في الواقع، أحادية لغوية. إذن، هذا الغلاف اللغوي معقول، ولكن يجب ترجمته على أرض الواقع ببعديه التعددي والتنويعي، دون تردد، ودون تقزيم اللغة الرسمية.

س: وهل تتصور أن هذا الغلاف أخذ بعين الاعتبار المعطيات المادية للدولة المغربية لتنفيذه؟

ج: بالنسبة للغة، لا أظن أن المشكل مادي، بل أظن أن المشكل هو إخراج ما اتفق عليه إلى حيز التنفيذ. وهذا يرتبط بالإرادة. الأموال موجودة، وتبذر في غير محلها، أو تنهب، ومسألة اللغة مصيرية، ولا مجال فيها للتردد أو الهواية.

س: لاحظنا في السنوات الأخيرة نقاشا بلغ أحيانا بعض درجات العنف بخصوص القضايا اللغوية، خاصة عندما طرحت مطالب الحركة الأمازيغية وتم تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وجرى نقاش عنيف بخصوص الحرف الذي يجب أن تكتب به هذه اللغة من أجل تدريسها. وبعد ذلك، لاحظنا أنه بدأت تبرز مشاكل أخرى أمام هذه الحركة بعد أن أصبحت بيدها مؤسسة للغة الأمازيغية. في رأيكم، هل بإمكان هذا المعهد أن يحقق المطالب التي كانت ترفعها الحركة الأمازيغية، وهل بإمكانه أن يعالج المشاكل اللغوية المطروحة؟

ج: كما قلت، قيام المعهد يمكن أن يعتبر طفرة في تمثل السياسة اللغوية المغربية، لأنه اعترف بالتنوع كشيء مشروع وطبيعي. ونحن نعتقد أن هذه الطفرة موفقة إذا سلكت النهج الموضوعي والمعقول، سواء اللغوي أو السياسي أو الثقافي. وفي هذا الصدد، أشير إلى أننا لا نستفيد بما يكفي من المقارنة والمقاربة العلمية، مثلا، إذا قارنا الوضع في المغرب مع الوضع في فرنسا (لأننا نقلد فرنسا في كثير من الأشياء)، نجد أن المغرب اتخذ خطوة جريئة في هذا الملف لم تتخذها فرنسا نفسها. فاللغة الفرنسية بدأت كلغة أقلية، وفرضت، ودُعي إلى نبذ اللغات المحلية واللغات التي كانت متداولة. أما المغرب، فلم يتخذ هذه السياسة، لا في الماضي ولا اليوم، والخطوة التي اتخذها موفقة إذا أحسنا

التعامل معها ووفرنا الشروط لذلك. وينبغي أن ننتبه إلى أنها قد تكون خطوة غير موفقة، إذا لم تقم الشروط لها. فلا يمكن لأي لغة يعترف بها، إما كلغة وطنية أو كلغة جهوية، وتتاح لها وسائل رسمية للنهوض أن تفكر في حرمان اللغة الرسمية للبلاد من حقوقها، أو الإحلال محلها. وهذا شيء تنبذه المواثيق الدولية للحقوق اللغوية، بما في ذلك ميثاق الاتحاد الأوروبي، الذي ينص على هذا بصريح العبارة في أول بند له. فالمشروعية والاعتراف والتوافق هو على غلاف لا يمكن أن نأخذ منه ما نريد، ونترك ما نريد. الحقوق مقابل واجبات، بما فيها واجب احترام لغة الدستور والذود عنها. وإن أي سياسة لغوية تحيد عن احترام الدستور والقوانين مآلها الفشل المؤكد.

س: لكن ألا يمكن أن تكون هناك لغتان رسميتان للبلاد؟

ج: ممكن أن تكون هناك لغتان رسميتان أو ثلاث أو سبع، بحسب البلدان. فللهند مثلا أكثر من 11 لغة رسمية، لكن الإنجليزية هي التي تسود كلغة رسمية. هذا متوقف على مضمون الرسمية المتعددة، ونجاعتها.

س: وهل يمكن أن نكتسب المعرفة بالأمازيغية؟

ج: هناك، بطبيعة الحال، معرفة تمتلك بالأمازيغية، وقد تسهم في تنمية المجتمع. وإذا كان الهدف هو تنمية المجتمع بمكوناته المختلفة وثقافاته المتعددة، فلا أحد يمكن أن يمانع في ذلك، أو في قيمة مضافة لأي عنصر من العناصر لتنمية المجتمع. ما هو غير مشروع هو أن ندخل في صراعات اختزالية وتقليصية وعرقية ورجعية، تقلص الهوية المغربية التي هي هوية متعددة الروافد ولها إمكانات الانفتاح والانصهار في هويات تراكمية كبرى، مثل الهوية العربية والإسلامية والأورومتوسطية، إلى غير ذلك. هذه هويات تراكمية كبرى. نحن ندخل في

الهوية العربية، وهي من حيث اللغة 300 مليون من الناطقين في الوطن العربي وحده. الهوية لها قوة عددية وقوة رمزية وقوة اقتصادية وإعلامية وحاسوبية، إلخ. هذا رأسمال للمغاربة قبل أن يكون للغرب، وساهموا في تكوينه وترصيده، فكيف يمكن أن نفكر في إضاعة هذا الرأسمال ذي الأبعاد التنموية الكامنة والفعلية؟

س: كيف تنظر إلى مطلب دسترة الأمازيغية؟

ج: حينما نطالب بالدسترة، هناك صيغ عديدة لها. يمكن أن تدستر الأمازيغية كلغة وطنية، ويمكن أن تدسترها كلغة رسمية، ويمكن أن لا تدستر. ما هو الهدف من الدسترة؟ هذا ما ينبغي أن يدرسه المختصون. الدسترة لا تقود بالضرورة إلى تغيير وضع اللغة. اللغة العربية نفسها لها سيرورة تاريخية جاءت فيها الدسترة لاحقة. دسترة العربية في المغرب جاءت فقط تثبيتا لواقع. وهذه الدسترة في الحقيقة لم تكسبها أكثر مما كانت عليه من قبل. لابد أن نعرف أن كل مجتمع له ثقافة سياسية لغوية معينة. في المغرب، ينبغي أن نتساءل: هل ننشد التنوع مع وجود وحدة لغوية؟ أنا أظن أن الخطوة التي قيم بها بإنشاء مؤسسة كبيرة للغة الأمازيغية هي أهم من الدسترة بدون تبعات. وأعتقد فعلا أن مسألة الأمازيغية هي مسألة المغاربة جميعا، وأنه لا يمكن أن نقرر فيها بالوجدانية والغوغائية. المغرب إذا أراد أن يكسب الرهان، يجب أن يبحث عن كل القيم التي تمكنه من قيم مضافة، ولا يمكن للمغرب أن يتقلص إلى نزاعات جزئية تافهة على حساب الرهانات التي تنتظره وهي الانفتاح على الكون بجميع قيمه الإيجابية وتقوية كيانه الداخلي ومجتمعه ليندمج في هذا الكون.

س: بالمقابل، هناك دسترة للغة العربية مقابل عدم تفعيل نص قانوني بإنشاء مؤسسة تحمي هذه اللغة، هي أكاديمية اللغة العربية. فهل هناك تردد لدى

أصحاب القرار بشأن حجم ومستوى الاهتمام باللغة العربية؟ هل يرتبط ذلك بجهات تتجاوز القرار بعدم تنفيذه؟ لماذا استطاع المدافعون عن الأمازيغية أن يربحوا هذا المكسب بإنشاء المعهد. لكن أكاديمية اللغة العربية مازالت معطلة؟

ج: كما قلت من قبل، المشكل يتمثل في التنفيذ. فأكاديمية محمد السادس للغة العربية هي فكرة راودت المرحوم الحسن الثاني في فترة دقيقة، وشكلت خطوة هامة بإقامة مؤسسة تنهض باللغة العربية وتؤهلها وتنشرها وتحل عددا من المشاكل التي تحيط بتعليمها والتي قد تؤثر على المردود التعليمي والتنموي. وهذه الفكرة أخرجتها إلى الوجود، على المستوى التشريعي، حكومة الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي أولا، ومرت بجميع المراحل التشريعية، وصادقت عليها شرائح الأمة بالإجماع، ووافق جلالة الملك محمد السادس على تشريف هذه المؤسسة باسمه، وصدر القانون المنظم لها. ما وقع هو تعطيل تنفيذ هذا المشروع. في نفس الوقت، وقع إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ووقعت بلورته بخطوة جريئة ومهمة للنهوض بالتنوع الهوي. وبالنسبة للغات الأجنبية، وقع إدخالها في التعليم، خاصة الابتدائي والأساسي، وبدأت تسيطر في الإشهار والإعلام والاقتصاد، إلخ. ما ظل معطلا في هذا المشروع هو إخراج المؤسسة الخاصة باللغة العربية. وهذا سيعطل مسار تنفيذ المشروع اللغوي التربوي المنصوص عليه في الميثاق. وإرادة تنفيذ هذا المشروع مبلورة في جميع مستويات الدولة والشعب، من الملك إلى مختلف شرائح الأمة والحكومة. والظهير نشر في الجريدة الرسمية في عهد حكومة السيد إدريس جطو. لقد نص الميثاق على أن نخرج هذه المؤسسة في عام 2000-2001، ونحن الآن تقريبا في منتصف العشرية لإصلاح التعليم، والمؤسسة لم تخرج بعد. لذلك، نلتمس من جلالة الملك، حامي الدستور، أن يحمي لغة الدستور من الأخطار التي تتهددها، وأن يعطي تعليماته بإخراج هذه

المؤسسة الملحة إلى حيز الوجود الفعلي، تماشيا مع تاريخ المغاربة وملوكهم في خدمة هذه اللغة والإعلاء من شأنها ومراعاة حق المغاربة في لغتهم الدستوري ولغتهم الأم، وفي لغتهم التي ستنهض بتعليمهم. وهذه المشروع ليس نزاعيا أو ضدا على أي جانب من الجوانب الأخرى الموجودة في الغلاف اللغوي المتفق عليه، ولا على مكون من المكونات اللغوية. نحن لا نريد صراعات أو حروبا لغوية داخل الساحة المغربية، لأن هذا سيعيق التنمية، وإنما نريد توازنات متفقا عليها تبدو معقولة وأقرتها الأمة، مركزة حول لغة الدستور والهوية ولغة التنوع واللغات الأجنبية التي يجب أن ننظر إليها على أن وظائفها محددة في الدفع بنا إلى مجتمع المعرفة والتنمية. وليس هناك لغات أجنبية يمكن أن تتوخى الإحلال محل اللغة الرسمية الوطنية، لأن هذا ليس هو الدور الذي نتوخاه منها، ولأن التنمية المجتمعية الشاملة لن تقوم بهذا الإحلال. وفي إطار الطرح التنموي للقضية اللغوية، يمكن بطبيعة الحال أن يفهم التنوع الهوي اللغوي. ثم إن هذه المؤسسة ملحة نظرا إلى ما تحتاجه اللغة من أعمال تأهيلية كثيرة لن يكون للتعليم مردود جيد بدونها.

س: التساؤل هو لماذا لم تخرج هذه المؤسسة إلى حيز الوجود كما خرجت على مستوى التشريع؟ ما هي الأسباب في نظرك؟

هناك عوامل كثيرة متداخلة، أحدها بدون شك، هو استتباب تداعيات فكر الاحتلال والاستلاب إلى يومنا هذا لدى بعض الجهات، التي مازالت تحمل فكرة أن اللغة التي يمكن أن تنقل إلى المعرفة والتقدم هي اللغة الأجنبية. وهذه الفكرة مقترنة بضعف الثقافة اللغوية لأصحاب هذا الاتجاه، واختزاليتها. وحين نتحدث عن التعريب، هناك تخوف من نبذ اللغات الأجنبية، وهذا لا يمكن أن يقول به عاقل. وأظن أن الذي غذى هذه المخاوف هو أن بعض الجهات في

بداية الاستقلال كانت تفكر بطريقة أحادية، وهذه الأحادية جاءت كرد فعل على أحادية أجنبية قائمة. وأما الآن، فنحن نتحدث عن تعدد لغوي أساسه العربية، مدعومة باللغات الأجنبية. ولا أحد يقول بأن أبناء المغاربة يجب أن يتعلموا العربية وحدها. وهناك استغلال للقضية اللغوية إما لأهداف سياسية أو لأهداف ميركانتيلية، والفرنكوفونية الموجودة في المغرب ليست في صالح التنمية. فحينما نطرح المشكل على مستوى التنمية، نجد أن الطريقة التي تطرح بها الفرنكفونية كاختيار أحادي تخسر فيه العربية وتخسر فيه الفرنسية على السواء، لأنه عندما نطرح مشكل التنمية لفائدة المتعلم ولتنمية قدراته، لا يمكن أن يكون الأمر أحاديا أو إجباريا لا يطرح فيه الاختيار كمبدإ، ومصلحة المتعلم، وحقوقه اللغوية أيضا. وهذا خرق صريح لما هو متعارف عليه في الحقوق الدولية. وهو الحق في التعليم باللغة الأم، والحق في التعليم باللغة الرسمية. فلا يمكن أن يكون الأمر إجباريا، يدخل اللغة الأجنبية في تعليم المغاربة كاختيار وحيد. وحين تفرض على مغربي أن يتعلم باللغة الأجنبية، فلماذا تحرمه من الإسبانية أو الإنجليزية، إلخ؟ ففي تصريح برشلونة للحقوق اللغوية، هناك تنصيص على الحق في اللغة الأجنبية. وهذا الحق لا يعني أن تفرض على شخص لغة معينة، ولا ينبغي أن يكون هناك إكراه أو إجبار، فمجتمع التنمية مبني على الحرية والاختيار والمساءلة. وطبعا، ليس هناك أي قانون أو ميثاق حقوقي يسوغ إمكان فرض لغة أجنبية على المواطن في تعليمه وتكوينه.

في الحقيقة، مازلنا نتردد في اختياراتنا. وترددنا في المسألة اللغوية هو أيضا تردد في الاختيارات العامة. وقضية اللغة ليست قضية هوية وحسب. هناك معطيات كثيرة ترشح اللغة العربية لكي تكون لغة ذات مكانة دولية إذا احتسبنا قدراتها المختلفة. فاللغة العربية من بين اللغات الدولية الأكثر عددا وأهمية ورسمية من حيث التعامل.

الاتحاد الأوروبي له عشرون لغة الآن، ولا يستطيع الأوروبي أن يتفاهم مع غيره. في حين يستطيع العربي أن يفتح قناة ويسمع ويفهم جميع القنوات ويتواصل مع غيره. والمجموعة العربية ليست بمجموعة وهمية، فهي بمجموعة فعلية بالمعنى اللغوي الثقافي الذي يمكن أن تتولد عنه وحدة أو تكامل اقتصادي وسياسي وإعلامي، إلخ. النكسات الحالية ينبغي أن لا تثنينا عن الوحدة والتكامل. النزعة الآن إلى التكتلات وتجاوز الحدود الضيقة إلى تراكمات أكبر، تتجاوز التوافقات المبنية على الدولة الضيقة، أو النهوض بالجهات غير المندمجة في التكتلات التي تنشأ عبر الدول. إن الأمل معقود في أن يرود المغرب إقامة آليات ومؤسسات تسهم في الاندماج والتكامل والتراكم، وتثمن التنوع المنظور في رؤية تجمعية أصبحت مصيرية للحفاظ على الذات المتميزة وعلى الوجود الفاعل، في عالم يهيمن عليه الكيان القوي الذي لا يتورع في سحق الضعيف.

الدولة مسؤولة عن خرق الدستور في مجال اللغة[12]

يأسف العالم اللساني عبد القادر الفاسي الفهري لكون رسمية اللغة العربية في الدستور المغربي لم تترجم على أرض الواقع. ويحمل المسؤولية في هذا الوضع الازدواجي إلى الدولة، دون أن يستثني النخبة العالمة التي يقول إنها أصبحت نخبة عائمة. ويرى الفاسي الفهري، الذي حاز مؤخرا جائزة الملك فيصل العالمية في اللغة العربية، أن الاختيارات في مجال اللغة تعد مؤشرا على الاختيارات في مجالات أخرى.

س: قبل أسابيع، حزتم إحدى الجوائز المهمة على مستوى البحث العلمي العربي، جائزة الملك فيصل العالمية. كيف تلقيتم قرار حصولكم على هذه الجائزة؟ وكيف كان إحساسكم وأنتم تحظون باحتفاء بأعمالكم العلمية خارج وطنكم؟

ج: فوزي بجائزة الملك فيصل العالمية في حقل الدراسات اللغوية الحديثة جاء تتويجا لمشروع طويل النفس، وهو، في نفس الوقت، تكليف بالاستمرار في هذا المشروع وبذل جهود جديدة من أجل تطويره في صيغ جديدة. وفوزي بهذه الجائزة، التي تعد من أرقى الجوائز في العالم العربي والإسلامي

---

[12] صدر في *الصحيفة المغربية*، مارس 2006. أجرى الحوار محمد حفيظ.

وتمنح في حقول متعددة علمية دقيقة واجتماعية وإنسانية وفي العلوم الإسلامية كذلك، هو أولا اعتراف بمجال اللسانيات في هذه الجائزة، حيث لم يسبق أن خصصت الجائزة لهذا المجال. وهو، ثانيا، بمثابة تشريف للمغرب وللمغاربة، واعتراف بجدية المشروع المغربي في هذا الحقل في البلاد العربية. بطبيعة الحال، هناك اعتراف وتثمن للبحوث المغربية في بلدان غربية بصيغ أخرى، ولكن تثمن هذه الجهود في داخل البلدان العربية وفي العربية السعودية بالذات، وإن كانت اللجنة دولية، له أهمية كبرى بالنسبة لي وبالنسبة للمغاربة جميعا.

س: ما هي الإضافة التي يعتبر مشروعكم قد جاء بها للحقل اللغوي واللساني العربي؟

ج: هذا المشروع، كما هو معلوم، له جوانب تتعلق، أولا، بالإنتاج والتأليف. فهذا الإنتاج اخترق المراكز العلمية الأجنبية الغربية، التي اهتمت باللغة العربية واللغات السامية أو اللغات الأفروآسيوية على وجه الخصوص، فضلا عن عموم اللغات. ثانيا، هناك أهمية موقعة اللغة العربية ضمن اللغات العالمية الأخرى، حيث أصبحت تندرج في البحث اللساني المقارن، وتمت الاستفادة من خصائصها في نمذجة النظرية العامة، وكذا في نمذجة ما يسمى بالوسائط اللغوية. وهكذا أعيدت للغة العربية مكانة مهمة في كثير من المراكز كموضوع أساسي في الدراسات اللسانية.

س: وماذا عن محتوى المشروع؟

ج: في ما يخص محتوى المشروع، هناك أولا إنتاج ونشر معرفة علمية لسانية عربية حديثة. فهذا شيء كان جديدا بالنسبة للغة العربية وبالنسبة للمغرب، لأن هذا العلم حديث نسبيا. وكان تطبيقه على اللغة العربية من الصعب بمكان. فقد كان دائما يُفترض، بالنسبة للعربية، أن تنطلق أوصافها

من التراث العربي القديم. وكان ينبغي التنبيه إلى أن العمل على التراث شيء والعمل على اللغة العربية ووصفها والتنظير لها شيء آخر. لقد كان وصف اللغة العربية دائما يمر عبر الأوصاف القديمة. فكان جديدا أننا أدخلنا منهجية تقوم على التعامل المباشر مع الظاهرة اللغوية، دون المرور بمفاهيم أو آليات القدماء. هذا لا يعني أن هذه المفاهيم والآليات ليست ذات أهمية، ولكن أهميتها واردة بالنسبة لتأريخ الفكر اللغوي. الشيء الثاني هو أن كثيرا من الناس لم يكونوا يفرقون بين ماضي الظواهر اللغوية العربية وحاضرها، أي أنهم لم يكونوا يفرقون تقريبا بين ما يسمى بالسانكرونية وبين الدياكرونية. وهذا شيء مزعج، لأن اللغة في مرحلة معينة من مراحل تاريخها ليس مفروضا أن تستمر بنفس الصيغة في مرحلة أخرى، كما هو معروف في الدراسات التي تتوخى المجال الدياكروني. ثم إن المتون والأمثلة والشواهد والتراكيب التي كان يُشْتَغَلُ عليها كانت أساسا هي تلك الموجودة في كتب النحو القديم. وكنا بذلك بإزاء حلقة مفرغة، بحيث لم يكن هناك تفريق بين اللغة من جهة والأداة الواصفة لها من جهة أخرى. فقمنا بهذه التصويبات المنهجية في تصور موضوع اللغة وموضوع اللغة العربية على الخصوص. كما ساهمنا في دخول عناصر جديدة بالنسبة لأصول المعرفة اللسانية المقارنة ووضع اللغة العربية ضمن البحث المقارن، وليس مقاربتها كشيء استثنائي معزول عن اللغات الأخرى. هذا إضافة إلى البرنامج العام الذي يدخل فيه عادة وصف اللغات.

س: صدر لكم قبل أسابيع كتاب يحمل عنوان "أزمة اللغة العربية في المغرب بين اختلالات التعددية وتعثرات "الترجمة"". هل يمكن أن نتحدث عن مراحل داخل هذا المشروع، خاصة أنه يلاحظ أن انشغالكم لم يعد منحصرا على الأبحاث اللسانية في محاورها الدقيقة من تركيب ودلالة ومعجم وصرف، بل امتد إلى قضايا مرتبطة بما هو اجتماعي واقتصادي وربما سياسي؟

ج: فعلا، هذا المشروع فيه تنوع في الإنتاج، يمس مواضيع ضاربة في الاختصاص موجهة إلى المختصين، ويمس قضايا تتعلق بما هو تطبيقي، مثل الاصطلاح، ووضع المعاجم العامة، ووضع تصورات لبعض الأدوات التعليمية. ويمس أيضا تعميم الثقافة اللغوية التي يمكن بواسطتها النهوض بالتربية والبحث العلمي والنهوض بالمجتمع أيضا، ليتحول إلى مجتمع له ثقافة محترمة تتضمن وعيا بعلاقة اللغة بالاقتصاد وبتنمية المجتمع وبالاتصال، إلى غير ذلك. فهناك جوانب تطبيقية لها انعكاسات في المجتمع وفي تصور تنمية المجتمع عن طريق تنمية اللغة. وهذا الكتاب يهدف، على غرار كتاب "اللغة والبيئة" وكتب أخرى، إلى تقريب بعض القضايا الشائكة والمعقدة من القارئ، المثقف أو المتعلم غير المختص في مجالات اللغة.

أنا لساني، ولكن أنا أيضا باحث مهتم بقضايا البحث العلمي الذي يعتبر أساسيا للنهوض بالمجتمع وجعله يتحول إلى مجتمع المعرفة. وأنا أيضا مُرَبٍّ مهتم بقضايا التربية، دَرَّست أجيالا، وظللت مرتبطا بالتربية، وكلفتُ بمهام من أجل إصلاحها.

وأنا أيضا مهتم بقضايا المجتمع الذي أعيش فيه والبيئة التي أعيش فيها والتي لابد أن تقع تنميتها، بناء على قيم ومبادئ وضوابط، منها ما يصب في المعرفة، ومنها ما يصب في مجال القيم الإنسانية، ومنها ما يصب في الاتصال الذي يعتبر اليوم عنصرا أساسيا للنهوض بالمجتمعات، ولترويج ثقافتها وموقعها ضمن المجتمع الدولي.

س: القارئ للكتاب يجد أنه يتضمن مقترحات وضعت على شكل برنامج عمل صيغت في شكل مطالب. من هي بالتحديد الجهة التي تتوجهون إليها بهذه المطالب؟

ج: إذا تحدثنا عن اللغة العربية باعتبارها لغة وطنية رسمية، فإن الدولة هي التي تتحمل مسؤولية النهوض بها. وهنا، يمكن أن نتحدث عن مسؤولية الدولة في عدم النهوض بهذه اللغة، وعن الميوزات التي مارستها ضد هذه اللغة. وبالإضافة إلى الدولة، هناك النخبة وهناك المجتمع.

فجميع هذه الأطراف لها مسؤولية. ولكن في المجتمعات التي تتحمل فيها الدولة دورا أساسيا، حيث لا تتوفر الشعوب على الوسائل الكافية للتعبير عن اختياراتها، تكون مسؤولية الدولة ثابتة. ففي المشروع اللغوي والثقافي المغربي، سواء في إطار المرجعية القانونية المتمثلة في الدستور، أو في إطار المرجعيات السياسية أو الثقافية أو الرمزية المتمثلة في ميثاق التربية أو التكوين ومواثيق أخرى، كانت هناك اختيارات. لكن القسط المتعلق باللغة العربية في هذه الاختيارات لم يُمارس. فرسمية اللغة في الدستور لم تُتَرْجَم على أرض الواقع. هذه الرسمية مرتبطة بحقوق اللغة الرسمية وبحق المواطن فيها. ووجود العربية في الدستور مزعج بالنسبة لما يمارس. فإذا كانت الدولة نفسها تخرق الدستور، كأسمى قانون في البلاد، فإن ذلك يطرح إشكالا ثقافيا وتربويا بالنسبة للمجتمع، يتعلق بالتربية على احترام القانون وسيادة ثقافة القانون. وهناك ميوزات أخرى انضافت إلى هذه الخروق، منها الميز الذي تبلور في حرمان اللغة العربية من مؤسسة في المستوى المطلوب، كان قد صدر قانون قبل أزيد من سنتين بإنشائها، ويتعلق الأمر بأكاديمية محمد السادس للغة العربية. هناك أيضا الحق في تطوير اللغة العربية والنهوض بها في التعليم. وهناك جوانب أخرى متعلقة بالإدارة والاتصال تجعل اللغة العربية تعاني من ظروف غير لائقة.

س: إقرار رسمية العربية في الدستور وعدم احترام هذا الإقرار على أرض الواقع، ثم إقرار تأسيس مؤسسة للنهوض باللغة العربية، وعدم تنفيذ هذا القرار، هل يعبر هذا الوضع عن الموقف الحقيقي الذي تتبناه الدولة من اللغة العربية؟

ج: قضية اللغة هي قضية متشعبة وتدبيرها ليس بالتدبير الهين. ولكن ما حدث هو أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين أقر ثلاثية لغوية مبنية على تعزيز اللغة العربية والنهوض بها في التعليم وفي الحياة العامة والعناية باللغات الأجنبية وتأكيد أهميتها، ثم العناية بالمازيغية بصفتها لغة أم. في هذا الغلاف الثلاثي، وقعت العناية بالمازيغية وباللغات الأجنبية، إلا أنه لم تقع العناية بأي جانب من الجوانب التي تخص اللغة العربية. فهذا ميز ضد اللغة العربية. وهو ميز غير مقبول بالنسبة لوضعها القانوني وكذلك بالنسبة لما يطمح إليه المواطنون في هذا المجال. فهناك تهميش لوظائف اللغة العربية، وعدم العناية بالتأهيل المواكب لهذه اللغة، وعدم إرساء مؤسسة اتفق الجميع عليها. فمثل هذه المشاكل يمكن أن تجيب عنها الحكومة والأحزاب السياسية، لأن لها مسؤولية في هذا الجانب، ويمكن أن تجيب عنها كذلك النخبة العالمة التي أصبحت في كثير من الأحيان نخبة عائمة، وتردد الطروحات غير الصريحة وغير المعلن عنها لبعض المسؤولين في الحكومة. ما يمكن أن نأسف له في هذا هو عدم وجود خطاب صريح يتطابق والواقع. وهذه ازدواجية بين الخطاب المعلن والممارسة. وكنا نتمنى في إطار مشروع للنهوض بالمجتمع أن نتجاوزها، بحيث يتحول مشروعنا إلى مشروع صريح وواضح ومعلن عنه. وهذا سبق أن نبهنا إليه في ميثاق التربية والتكوين، حين قلنا إن السياسة اللغوية يجب أن تكون واضحة وصريحة. أي ألا تكون هناك سياسة في القانون وسياسة أخرى على أرض الواقع. فهذا لا يخدم تقدم المواطن، لأن هذا الأخير يجب أن ينتقل إلى ثقافة الصراحة وثقافة

الوضوح، ويبتعد عن ثقافة النعامة والميوعة التي أصبحت، مع الأسف، سمة من سمات النخبة المثقفة أو العالمة. وهنا أيضا تتحمل الدولة المسؤولية، لأن عليها ألا تقبل أن تتحول النخبة العالمة إلى نخبة مدجنة ومائعة.

س: هل هذا الوضع الذي تعاني منه اللغة العربية يحتاج إلى حركة للمطالبة بالنهوض بها، خاصة أنه في أحد اقتراحاتكم تحدثتم عن دور الجمعيات في الدفاع عن العربية؟

ج: أتمنى فعلا أن تقوم جمعيات حمائية للدفاع عن اللغة العربية وعن حقوقها داخل المجتمع، ولكن أن تكون هذه الجمعيات ذات رسالة ثقافية وحضارية وعلمية، لا أن تتحول إلى لوبيات للضغط. فمن مهام هذه الجمعيات، في نظري، أن تشيع الثقافة الحقوقية والقانونية والقيم الحضارية دون أن يتعدى الأمر هذا.

س: باحث لساني قضى سنوات وعقودا في الدفاع عن اللغة العربية في محاضراته وأبحاثه وكتاباته، اليوم يعنون كتابه ب"أزمة اللغة العربية". هل الأمر يتعلق بأزمة اللغة العربية أم بأزمة الذين يتكلمون بها أو يحملونها؟

ج: المقصود هنا هو أزمة الوضع والوظائف، أي أزمة وضع العربية ووظائفها داخل المؤسسات وداخل الحياة العامة. وليس المقصود أزمة اللغة في حد ذاتها. بطبيعة الحال، هناك تأثير، فإذا كان الوضع مؤزم، فإنه يؤثر على متن اللغة وعلى بنيتها. ولكن لحسن الحظ أن اللغة العربية ليست محدودة في إقليم محدد، وأن لها من يخدمها. ومن جملة من يخدمها المغاربة. وليس هذا التتويج إلا برهانا على ذلك. فما أقصد هو أن المؤشرات الآن على الوظائف والوضع وعلى العداء الذي يعامل به من يتكلم اللغة العربية أو يوظفها، كل ذلك ينم عن أزمة.

س: من يكون وراء هذا العداء؟

ج: هذا العداء هو في الحقيقة امتداد للفكر الكولونيالي. وهو لا يمكن أن يؤشر إلا على أزمة. وأظن أنه يمكن تجاوز هذه الأزمة بالعودة إلى ممارسة الاختيارات. وهناك أشياء مرجعية أساسية. فنحن لا نطالب بنبذ لغة ولا نطالب بالتخلي عن اللغات الأجنبية. إن الاختيارات في مجال اللغة تعد مؤشرا على الاختيارات في مجالات أخرى. وهي اختيارات كذلك عن مواقف من الهوية ومن التعدد الحقيقي. فليست المواقف في مجالات اللغة بعيدة عن المواقف في مجالات أخرى، وهنا تكمن أهمية هذه الاختيارات.

س: ألا يمكن أن نعتبر أن أحد العوائق التي تعوق تطور اللغة العربية هو كونها مشتركة بين عدد من الدول، حيث أصبحنا أمام تشتت في البرامج والخطط والاستراتيجيات، وأحيانا أمام تناقض في السياسات المتبعة في العالم العربي؟

ج: عدد من اللغات العالمية موجودة في عدد من البلدان كلغات رسمية، ولها تنوعات وأحيانا اختلافات تفوق بكثير الاختلافات الموجودة بين دولة عربية وأخرى. وهذا لم يمنع هذه الدول من العمل على تطوير لغاتها. فمثلا البرتغالية في البرازيل أصبحت لها خصائص تبتعد عن البرتغالية في البرتغال. فالبرازيليون يشتغلون على البرتغالية البرازيلية ولا ينتظرون أن تحل مشاكلهم البرتغال. فلا بد من سياسة وطنية، وهذا لا يتنافى مع أن يكون هناك تعاون مع دول أخرى. فلا يمكن أن ننتظر من الآخرين أن يحلوا مشاكلنا.

س: عندما نقرأ الكتاب، نجد عددا من المفاهيم المتقابلة، مثل الآخر في مقابل الأنا، والتقدم في مقابل التخلف، والخير في مقابل الشر. هل يعبر هذا عن انشغال بالصراع الجاري في العالم خلال هذه المرحلة؟

ج: هذه الثنائيات إما نتبناها وإما تُفْرض علينا من الآخر. وإحدى الأفكار الأساسية التي جاءت في هذا المشروع هو أنه مبدئيا يمكن أن نجد في الأنا والآخر خصائص قد تكون متداخلة، ولكن عندما نريد أن نُعَرِّفها نركز على ما هو مميز لكل واحد منهما. في هذه الثنائيات التي هي مُؤَمْثَلَة أكثر مما هي واقعية، حيث هناك تداخلات وتفاعلات، ركزتُ على شيء أساسي هو البَيْنيَة كآلية أساسية تتوسط بين المتمايزات. وهذا يوجد أيضا في اللغات. وهذه البينية تخلقها عادة الترجمة. والحضارات والثقافات كانت دائما تلجأ إلى الترجمة لوضع الجسور أو البينية بين ما هو متمايز. فالمؤاخذة التي كانت لي على المشروع الثقافي المغربي هو أنه أصبح غير قادر على الاعتراف لا بالأنا ولا بالآخر، وفي نفس الوقت هو غير قادر على خلق الجسر بين الأنا والآخر. فأي مشروع ثقافي متطلع إلى التنمية لابد أن يعترف بالأنا ويعترف بالآخر، ويخلق الجسر والاتصال مع هذا الآخر. فليس هناك مكان لمواقف انطوائية على الأنا وليس هناك إمكان لمواقف استلابية، وهي الهجرة إلى ضفة الآخر. وليس هناك إمكان قطع الجسور. فلا بد من هذه الثلاثية المبنية على تمثل الأنا والآخر وتمثل التجسير بين هاتين الهويتين. وقد بينت في الكتاب أن جميع الحضارات المتقدمة كانت ترتكز على هاته الثلاثية التي نفتقدها. فبخس الذات ليس حلا، والانطواء على الذات ليس حلا كذلك. وتعتبر الترجمة مؤشرا على هذا التمثل. وقد أشرت إلى ربط العلاقة بين حجم الترجمة ومؤشر التقدم. فالبلدان المتقدمة جدا هي التي تترجم أكثر.

لائحة منشورات دار النشر
زاوية للفن والثقافة

- أزمة اللغة العربية في المغرب بين اختلالات التعددية وتعثرات "الترجمة".
(د. عبد القادر الفاسي الفهري)
- قضايا مغربية *(د. عبد الحق المريني)*
- قضايا في أدب الجاهلية – دراسة نقدية- *(د. علي بيهي)*
- الحالة المدنية *(جمال العماري)*
- الأدب المغاربي والمقارن – المغرب في الأدب الغربي- *(مجلة –العدد I)*
- الشعر المنثور والتحديث الشعري *(حورية الخمليشي)*
- مجنون الماء (رواية) *(د. ادريس بلمليح)*
- المنتخب الجماعي – الإطار والوظيفة- *(جمال العماري)*
- أشكال النشاط الإداري *(د. عبد القادر باينة)*
- مدخل لدراسة القانون الإداري والعلوم الإدارية *(د. عبد القادر باينة)*
- الأدب المغاربي والمقارن – الشعر من الجذور الثقافية إلى العالمية-
(مجلة –العدد II)
- دنياجات *(رواية)* *(د. لطيفة حليم)*
نسق التواصل السياسي بالمغرب *(د.عبد الرحيم العماري)*
- قراءات في الأدب المغربي الحديث *(د. عبد العزيز جسوس)*
- الحي النشاز *(البشير التزنيتي)*
- نماذج من الذات المنتجة للخطاب العربي الحديث *(د. ادريس بلمليح)*

- اللسان المتمرد *(د. عبد الكريم شباكي)*
- فلسفة الشذوذ والمخالفة *(د. عبد الكريم شباكي)*
- المجتمع والمقاومة في الجنوب الشرقي المغربي *(د. أحمد بو حسن)*
- الوسائل القانونية للنشاط الإداري *(د. عبد القادر باينة)*
- صورة المرأة في الفكر العربي *(د. كمال عبد اللطيف)*
- الوسائل البشرية للنشاط الإداري *(د. عبد القادر باينة)*
- الأدب المغاربي والمقارن —الآداب المقارنة والترجمة - *(مجلة —العدد III-IV)*
- الجسد الهارب *(رواية)* *(د. ادريس بلمليح)*
- تلقي النص الأدبي عند د. عباس الجراري *(د. فاطمة أمجدرو)*
- خرافات تكاد تكون معاصرة *(قصص قصيرة)* *(محمد اشويكة)*
- الخطاب الشعري الصوفي والتأويل *(د. رضوان الوهابي)*
- القراءة بالمماثلة في الشعرية العربية القديمة *(د. أحمد الطايعي)*
- مصداقية الخطاب الحزبي في المغرب *(عبد العزيز الرماني)*

- Aspects du roman marocain (1950-2003)
(Abdallah Madarhri Alaoui)
- A propos des plans d'Expérience en Blocs Incomplets
Mohamed Et-tobi et Omar Mhirit
- L'essentiel des Méthodes et Instrumentation en écophysiologie
Mohameed Et-tobi, Omar Mhirit et Allal Mhamdi
- Sursauts chez les Maures ***Mohamed El Ouataoui***

حوار اللغة

في الوقت الذي تتصدر فيه اللسانيات الغربية ريادة مناهج البحث وإقامة أصول المعرفة، بالدقة والوضوح، وتوظيف النماذج ذات الأبعاد الرياضية والمعرفية والأنطلوجية، تكاد تنحصر الجهود الهادفة إلى إدماج اللسانيات في الثقافة والمعرفة العربيتين في هضم عدد من المعطيات النظرية والمنهجية والنمذجية التي ظلت غريبة عن الفكر العربي، في انتظار الجدة والثورة المطلوبين. ويظل الفكر المحافظ طاغيا في مقاربة الظاهرة اللغوية، رغم كون التراث العربي الإسلامي غني بأفكاره وأدواته. بل إن هناك ضمورا في معالجة القضايا الوصفية الأساسية، في النحو والمعجم والدلالة والذريعيات، الخ... ونقصا في التطبيق المقنع، وشحا في مجالي اكتساب اللغة أو لسانيات المجتمع، وفي روافد البحث المقارن، الخ...

وأما الثقافة اللغوية العامة السائدة، فما زالت مطبوعة بالتمثل الكولونيالي لوظائف اللغات، وميوزاته الفاقدة للحركية المرجوة، وللرؤية التراكمية والإيجابية لتعدد اللغة، بل مازلنا نعاني من خروقات القانون، ونتناسى الحقوق في مجال اللغة، الخ.. أسئلة كثيرة ترد في نصوص هذا الحوار حول اللغة في اللسانيات، والمعرفة، والتعليم، والسياسة.